

لا أحد يتعلم من التاريخ
قيصر جديد

لا احد يتعلم من التاريخ قيصر جديد

مقالات

تأليف:

بيشوي القمص

تصميم الغلاف:

أحمد مراد

تحرير أدبي:

سندس الحسيني

مراجعة لغوية:

أحمد سعيد



رقم الإيداع: 2017/22457

الترقيم الدولي: 978-977-820-043-0

إشراف عام:

محمد جميل صبري

نيفين التهامي

كيان للنشر والتوزيع

٢٢ ش الشهيد الحي بجوار مترو ضواحي الجيزة - الهرم

هاتف أرضي: 0235611772 - 0235688678

هاتف محمول: 01005248794-01000405450-01001872290

بريد إلكتروني: kayanpub@gmail.com - info@kayanpublishing.com

الموقع الرسمي: www.kayanpublishing.com

© جميع الحقوق محفوظة، وأي اقتباس أو إعادة طبع أو نشر في أي صورة كانت ورقية أو إلكترونية أو بأية وسيلة سمعية أو بصرية دون إذن كتابي من الناشر، يعرض صاحبه للمساءلة القانونية.

لا أحد يتعلم من التاريخ

قيصر جديد

بيشوي القمص

مقالات

«إلى أمي وأبي.. لعلي لم أخيب أملهما..»

أنت تفهم كثيرًا، وهذا سر شقائك..
لو كنت حمارًا لأصبحت سعيدًا الآن

نيكوس كازانتزاكيس

* نيكوس كازانتزاكيس: كاتب وفيلسوف يوناني (١٨٨٣-١٩٥٧) من أشهر رواياته
«زوربا اليوناني» و«الإغواء الأخير للمسيح».

مقدمة أفضل من أفضل مقدمة

بَارَتْ مَرَاعِيَنَا وَالْبُرِّ قَدْ جَفَّ
وَالْجُوعُ يَكْوِينَا وَالصَّبْرُ مَا كَفَّى
وَالْقَلْبُ لَا يَهْدَا وَالْجُرْحُ لَا يُشْفَى
وَلَا نُنَّا طَوْعُ
زِنًا لَهُمْ خِفًا
جَاءُوا بِمَوَكِبِهِمْ
وَاشْتَعَلَتِ الرَّقَّةُ
الدَّفِةَ مَطْبُوطَةً
وَأَصْلًا مَا فِيشِ دَفَّةً
وَالكَفَّةَ مُشَ مَا يَلَّةَ
عَلَّشَانَ مَا فِيشِ كَفَّةَ
وَجَا إِلِي جَاي بِاللَّيْلِ لِسَاهِ بِيْتَحْفَى
شَايْفِ دِيدَانَ الْعَيْطِ سَارِحَةَ وَمَارِحَمَاشِي
مِنْ جُبْنِهِ شَافِ الدُّودِ سَابَهُ وَرَاحَ مَا سَيِ
وَلَا اتكسِفِ لِلنَّاسِ
وَلَا حَسَ عَلَى طُولِهِ
النَّاسُ عُسْمَهَا كَبِيرُ جَزِيُوا بِيَشْكُولِهِ
صَحِكَ جُحَا صِحْكَةَ مَوَاشِي
مَادَامَ بَعِيدَ عَن طِيَّتِي... مَا سَيِ
الدُّودُ قَاعِدَ لَكَ يَا جُحَا وَلَا بَدَ فِي طِينِكَ

بَعْدَ مَا يَمُصُ فِي دِمَانًا مُشَّحًا لَهْ إِلَّا طِينِكَ
إِحْنًا أَهْلَكَ
إِحْنًا رَجَالَتَكَ عِمَّاذَكَ
إِحْنًا وَقْتُ السُّدَّةِ سَنَدَكَ
إِحْنًا زَادَكَ
يَا جُحَا أَحْمِي وُلَادِكَ
لَوْ كُنْتُ عَايِزٍ تَحْمِي طِينِكَ
سَوْفَ أَرْحَلَ
رُبَّمَا يَلْقَانِي مِنْ أَرْجُو لَقَّاهُ
هَامِشِي وَيَا الشَّحَاتَيْنِ
وَأَبِّي عَلَى حِلْمِي إِلِّي تَاهُ
بَسْ مَشَّ هَاشِحْتِ رَغِيْفٍ
هَاشِحْتِ وَطَنٍ لِلَّهِ

من قصيدة «جحا» - هشام الجخ

مقدمة

يقول الفيلسوف الألماني الشهير فريدرش هيغل: «نتعلم من التاريخ، أن أحدًا لم يتعلم من التاريخ».

ويقول الفيلسوف الألماني كارل ماركس: «التاريخ يعيد نفسه مرتين، في المرة الأولى كمأساة وفي الثانية كمهزلة».

ويقول الفيلسوف الإسباني جورج سانتيانا: «الذين لا يقرأون التاريخ محكوم عليهم أن يكرروه».

ويقول الرئيس الأمريكي هاري ترومان: «لا جديد في هذا العالم إلا ما تجهله من التاريخ».

ويقول الكاتب والشاعر الفرنسي ستيفان هيسيل: «الذين ينسون التاريخ يحكم عليهم بأن يعايشوه من جديد».

ويقول الأديب والكاتب المصري نجيب محفوظ: «آفة حارتنا النسيان».

ويقول أمير الشعراء المصري أحمد شوقي: «كل شيء في مصر ينسى بعد حين».

سبع سنوات كاملة انقضت على ثورة الحرية ولا يزال الأغلبية يكررون نفس الأخطاء القاتلة بعينها دون أن يتعلموا من التاريخ.

سبع سنوات كاملة مرت دون أن تحقق الثورة أيًا من الأهداف التي قامت لأجلها، ولا يبدو أنها ستحققها في القريب العاجل.

سبع سنوات كاملة جعلتنا نتأكد بما لا يدع مجالًا للشك أن ما يحدث الآن قد حدث في السابق، وأن التاريخ يكرر نفسه بشكل منتظم ودوري، والأحداث تتكرر إلى حد التطابق، كما قال الفيلسوف الألماني كارل ماركس.

ربما لو قرأ هؤلاء التاريخ لاستطاعوا أن يتجنبوا الكثير من الدم والقهر ويعبروا بالمصريين إلى الحرية والدولة الديمقراطية الحديثة. لكن نتعلم من التاريخ، أن أحدًا لم يتعلم من التاريخ.

هذا الكتاب هو محاولة متواضعة لسرد بعض الأحداث التاريخية التي حدثت في السابق، والمتعلقة بعلاقة الحاكم بالمحكوم والسلطة بالشعب، والتي تكررت في مصر في السنوات الأخيرة بطريقة تصل إلى حد التطابق وبشكل غاية في الغرابة، دون أن يلتفت عاقل إلى أننا نكرر الأخطاء ذاتها التي فعلها أسلافنا وبنفس الأسلوب.

كل تلك الأمور قد حدثت بالفعل، لكن لا حياة لمن تنادي في ظل تجهيل وتغييب وتعتيم على التاريخ الذي تم بالفعل تزييفه، لأن التاريخ يكتبه المنتصر وفقًا لهواه وليس وفقًا للحقيقة، فصارت الهزيمة نكسة، والانقلاب ثورة، والثورة مؤامرة...

لا أحد يتعلم من التاريخ انقلاب البرازيل

لم يدر في خلدته، وهو يتقلد منصبه رئيسًا للجمهورية، ولا حتى في أسوأ كوابيسه قاطبة أن تكون تلك هي نهايته.

ففي ٨ سبتمبر ١٩٦١، تمكن «جواو جولارت»، الذي كان يعرف اختصارًا بـ «جانجو»، من دحض غريمه في الانتخابات الرئاسية، ليصبح الرئيس المدني المنتخب الرابع والعشرين لدولة البرازيل، لكن «جولارت» الذي لم يعرف عنه غير الخطابات الرنانة عن اليسارية والاشتراكية، كان أبعد ما يكون عن رئيس دولة بحجم البرازيل، فساءت الأحوال على جميع الأوجه بسرعة مطردة، وبحلول النصف الثاني من عام ٦٢ كانت الأحوال الاقتصادية قد تدهورت بشكل مريع، زاد الأحوال سوءًا قيام حملة إعلامية ضخمة شنّها رجال السياسة والإعلام والجيش على جولارت متهمين إياه بأنه يسعى لتحويل البرازيل نحو الشيوعية، ونتيجة لتلك الحملة انهار تصنيف الاقتصاد البرازيلي، ونأت البنوك عن إقراض البرازيل وانهار الريال البرازيلي، وتدهور مستوى معيشة الفرد بشكل كبير، وساهم ثلاثة من كبار رجال الإعلام والمال وهم «روبرتو مارينهو»، «أوكتافيو فرياس»، و«هوليو فيلهو»، الذين يملكون معًا معظم الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون في البرازيل، في حملة ضخمة لتأجيج الشعب البرازيلي ضد جولارت، وفي ١٩ مارس خرج البرازيليون بدعم من الجيش في مظاهرات، تم دفعها وتحريكها بواسطة رجال الأعمال والطبقة الوسطى، وبمباركة الكنيسة، مطالبين بتدخل القوات المسلحة ضد «جولارت» في مظاهرات عرفت بـ «المظاهرات العائلية مع

الرب».

كمحاولة فاشلة لرأب الصدع في البيت المتهدم، ألقى جولارت في مارس ١٩٦٤ خطابًا، دعا فيه إلى إجراء إصلاحات هيكلية وتأميم أرباح الشركات البرازيلية الكبرى لصالح الفقراء، وذهب إلى قادة الجيش طالبًا دعمهم، ظنًا منه أن الجيش سوف يدعمه بلا جدوى، وفي ٢٥ مارس ٦٤ تمرد ٢٠٠ ضابط من الجيش مؤيدون للرئيس جولارت، واعتصموا في قاعدة بحرية لتنفيذ مطالبهم بمناصرة إصلاحات جولارت، لم ينقض الكثير من الوقت حتى نجحت المفاوضات في إخراج هؤلاء المعتصمين ليتم القبض عليهم بتهمة العصيان، مما دفع بشعبية جولارت إلى الأرض، وزاد من نقمة الشعب البرازيلي عليه. قيل بعدها أن ضابطًا عميلًا للجيش يدعى «هوزيه لويس انسالمو دوس سانتوس» هو الذي قام بتأليب زملائه للاعتصام، وأن هذا الاعتصام كان مدبرًا من قيادة الجيش لإظهار أن البرازيل وجيشها عرضة لخطر الانقسام، وبالطبع اختفى «سانتوس» ذاته.

كاستجابة سريعة لحركة الشارع وفي ١ ابريل ١٩٦٤، تدخل العسكر بقيادة قائد الجيش «هومبرتو دي إلينكار كاستيلو برانكو» الشهير بالمارشال «برانكو» لعزل الرئيس «جواو جولارت»، بحجة أنه كان يمهد لتحويل البلاد إلى الشيوعية والزج بالبلاد في حرب أهلية، وسط تأييد شعبي عارم، وقام «برانكو» مع رئيس المحكمة الدستورية العليا بتنصيب رئيس البرلمان «رانيري مانزيلي» رئيسًا مؤقتًا لمدة عام واحد كمرحلة انتقالية، لتمهيد الطريق إلى انتخابات حرة حقيقية يختار فيها الشعب من يمثله على حد تعبير «برانكو» ذاته.

بعد الانقلاب مباشرة، كان هناك نقاش حول إذا ما كان ما حدث في البرازيل ثورة أم انقلابًا، وبالطبع أطلق الجيش البرازيلي على ما حدث «ثورة ١٩٦٤»، في حين أطلقت المعارضة اليسارية

عليه انقلابًا، وكتب أحد الصحفيين الموالين للنظام العسكري البرازيلي في إحدى الصحف قائلاً: «لقد أنقذت البرازيل بواسطة ثورة شعبية فريدة، على أيدي وطنيها المخلصين الذين عملوا في مجموعات معتدلة وملتزمة بالقانون، غير أن المرحلة الفاصلة من الثورة حُسمت عن طريق تحرك عسكري، لقد أثبت العسكريون البرازيليون مرة أخرى أنهم حراس الأمة المؤمنون، وحماة الشعب المخلصون، والمدافعون عن إرادته، ولهم الكثير من الاحترام لولائهم العظيم والتزامهم بواجباتهم، وعدم ظهور ما يشير إلى رغبتهم في التثبيت بالسلطة».

لم يمر سوى أحد عشر يومًا من الانقلاب، حتى ضرب «برانكو» بوعوده عرض الحائط وترشح للمنصب، وفي ١١ إبريل ١٩٦٤ انتخب الكونجرس البرازيلي المارشال «برانكو» رئيسًا للبلاد في ظل تأييد شعبي غير مسبوق، وتعهد برانكو في خطابه للشعب بأنه لن يستمر في الحكم سوى عامين، يسلم بعدها البلاد قوية وموحدة لحاكم مدني منتخب.

بعد الانقلاب، كانت التوقعات أن تقوم حرب أهلية في البرازيل حينما ينهض الفقراء الموالون للرئيس جولارت لدعم الشرعية، لدرجة أن أمريكا حركت قطعًا من سفنها بالقرب من سواحل البرازيل لدعم الجيش البرازيلي إن احتاج ذلك، لكن سوء الأحوال الاقتصادية المتريفة في عهد جولارت حالت دون ذلك فلم يتحرك هؤلاء الفقراء مطلقًا.

قامت حكومة «الثورة» (كما أطلق عليها مؤيدوها) بإلغاء تعددية الأحزاب السياسية، وسمح فقط بحزبين سياسيين موالين للنظام، هما «تحالف التجديد الوطني» و«الحركة الديمقراطية البرازيلية»، وقسم الجنرالات وأنصارهم أنفسهم على الحزبين، ثم أعلن «برانكو» دستورًا جديدًا للبلاد، وبدأ بقمع الحركات الطلابية والعمالية، فلم يمر يوم بدون إضراب أو تمرد من

طلبة الجامعات، وقوبلت الحركة الثورية بعنف فاق التصورات من النظام، الذي صار شعاره «إما أن تحب البرازيل وتعيش فيها أو تتركها»، في ظل رضا ومباركة شعبية لعنف النظام ضد المعارضين باعتبارهم «عملاء» و«خونة» لا يحبون الوطن ويكرهون الخير لبلادهم، واعتمد النظام على فكرة تهيج المشاعر الوطنية، وانتشرت عبارات كان مصدرها اليمين البرازيلي المؤيد للنظام تقول «إن أمن البلاد أهم من الحقوق الفردية» و«الشعب البرازيلي ليس مؤهلاً للديمقراطية»، إلا أن الحركة الثورية كانت أقوى من الشرطة والجيش ومن شعارات اليمينين، فقابلها النظام بـ «فرق الموت».

بدأت ظاهرة «فرق الموت»، أو «اسكوادراو دا مورتى» بالبرتغالية، في ولاية «جوانابارا» بقيادة ضابط شرطة اسمه «ماريسكوت ماريل»، ثم انتشرت بعد ذلك في أنحاء البرازيل كافة، وغالبًا كانت كل فرقة موت يقودها ضابط شرطة سابق أو خارج نطاق خدمته، ويعاونه مجموعة من حملة السلاح يسمون بالبرتغالية «جستيسيروس» ويقومون بتنفيذ الإعدام في المعارضين السياسيين وقيادات طلبة الجامعات، وكان التنفيذ يتم باختطاف المشتبه فيه ثم قتله بعيدًا عن الأضواء، لكن لم تفلح فرق الموت في القضاء على المعارضة اليسارية في البرازيل، وتحول الطلبة من العمل العلني نحو العمل السري وشكلوا تنظيمات للعمل تحت الأرض، وكان من المعتاد وقتها أن يترك الطلبة دراستهم ويتجهون للعمل السري خوفًا من ملاحقة فرق الموت، إحدى الطالبات التي حذت هذا الحذو كانت تدعى «ديلما روسيف»، وألقى القبض عليها في يناير ١٩٧٠ في «ساو باولو» وحكم عليها بالسجن ست سنوات من محكمة عسكرية، وتم تعذيبها داخل المعتقل، لكن تم الإفراج عنها في نهاية ١٩٧٢.

أدى حكم برانكو العسكري إلى تدهور الوضع الاقتصادي بشدة، ووصل معدل التضخم عام ١٩٨٤ إلى ٢٢٣٪، صاحبه ارتفاع جنوني في الأسعار، فاعتمد على المساعدات والقروض الأجنبية والمعونات اعتماداً كلياً، حيث تسابقت البنوك الأمريكية لإقراض البرازيل كونها الآن في ذات المعسكر ضد الشيوعية، وأدت تلك القروض بعد ثلاثين عاماً لانهايار اقتصاد البرازيل بعد عجزها عن السداد.

بعد انتهاء مدة رئاسة الجنرال برانكو عام ١٩٦٧، تولى المنصب وزير دفاعه الأكثر منه عنفاً الجنرال «ارتور دا كوستا اي سيلفا»، كان «سيلفا» شديد الكره للمعارضة لدرجة أنه هدد «برانكو» في السابق بالانقلاب عليه لما وصفه بتسامح برانكو مع المعارضة، وبعد ٤ أشهر من رحيله عن منصبه وفي يوليو ١٩٦٧، اصطدمت الطائرة التي يستقلها «برانكو» بالقرب من مدينة «فورتاليزا» شمال البرازيل، ولقي برانكو مصرعه.

أصدر «اي سيلفا» الرئيس الجديد «القانون المؤسسي الخامس» وهو تشريع يبيح لرئيس البرازيل حل البرلمان في أي وقت، ووصف بأنه أسوأ تعديل دستوري في تاريخ البرازيل. رحل «سيلفا» وجاء بعده جنرال آخر أكثر تطرفاً هو الجنرال «ايميليو ميديتشي»، وخاض حرباً عنيفة ضد حركتي «ماريجيلا» و«لاماركا» الثورتين وقتل كل زعمائهم، وفي حوار صحفي مع وزير المواصلات البرازيلي العقيد «ماريو أندريازا» قال: «هذه ليست ديكتاتورية عسكرية، لو كانت كذلك لما سُمح لـ «كارلوس لاسيردا» (صحفي وسياسي يساري معارض) أن يقول ما قاله، كل شيء في البرازيل حُر، ولكن تحت السيطرة».

كان النظام يعمل جاهداً على إيهام الشعب أن البرازيل هي قائدة العالم أجمع، ففي أحد الكتب المقررة على طلبة المرحلة الثانوية في البرازيل سنة ١٩٧٣ كان التالي:

«في العام العاشر من الثورة، نرى البرازيل وهي أرض شاسعة تتميز بالعظمة بين أمم أمريكا الجنوبية، وهي أرض الأمل، التي فُدر لها القوة وقيادة العالم، يشكّل سكانها البالغ عددهم ١١٠ ملايين شعبًا غريبًا موحدًا للأبد في إباء وشجاعة، نحن نشتهر بكرم الشخصية والخصال المسيحية، نحن نمتلك موارد للثروة الهائلة، حتى خريطة البرازيل تبدو كالقلب البشري، فهي قلب يضم ثروات من الموارد الطبيعية الغنية، هذه بلادي، وأنا فخور بأن أسمى نفسي برازيليًا».

عمد الجنرالات إلى تسويق مشروعهم الاقتصادي الذي أطلقوا عليه «المعجزة الاقتصادية»، الذي يتلخص في بناء أكبر عدد من ملاعب كرة القدم على حساب المستشفيات والمدارس، في محاولة منهم لإلهاء الشعب عن القضايا الرئيسية، ووصلت نسبة بناء الملاعب إلى المستشفيات والمدارس في الحقبة العسكرية إلى ٤ ملاعب كرة قدم لكل مدرسة أو مستشفى، وبدا واضحاً أن سيطرة الجيش على البرازيل أصبحت كاملة.

لكن مع نهاية عام ١٩٧٣ بدأت المشاكل أمام النظام في الظهور، ووجب سداد القروض التي اقترضها العسكر، وبدأ النظام يفقد شرعيته شيئاً فشيئاً مع موت حركة المعارضة اليسارية تمامًا، تلك التي اعتمد عليها النظام في شرعيته، كون وجوده ضروريًا للاستقرار وضروريًا لمحاربة التطرف اليساري، وباللغزابة، كان نجاح الانقلاب الكامل في القضاء على المعارضة كان هو في ذاته بداية انهياره، حيث انتفت الحاجة إليه، ومع ازدياد الديون وعجز البرازيل المتزايد عن السداد وارتفاع أسعار النفط، وازدياد سخط الطبقة الوسطى المؤيد الأقوى للحكم العسكري، تولى الجنرال المتقاعد «إرنستو جيزيل» الحكم في عام ١٩٧٤، ولتخفيف السخط بدأ الجنرال «جيزيل» في تخفيف القيود، فألغى الأحكام التي أعطته سلطة حل البرلمان، وسمح

للهاربين بالعودة دون محاكمة كما خفف القيود على حرية التعبير فيما عرف بسياسة «ايرتورا» أو الانفتاح.

وفجأة أفادت الحركة الثورية من سباتها العميق، وشهدت البرازيل أول إضرابات عمالية منذ الانقلاب، وبدأ البرازيليون في النزول للشوارع في مظاهرات ازدادت وتيرتها حتى عام ١٩٨٥، وتوحدت المعارضة البرازيلية تحت شعار واحد وهو «الانتخابات المباشرة»، ونزل البرازيليون للشوارع مطالبين بذلك على اختلاف انتماءاتهم، وهكذا بدأ الحكم العسكري ينحسر رويدًا رويدًا، ووصلت رحلة الحكم العسكري في البرازيل إلى آخر محطاتها بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٩ بعد واحد وعشرين عامًا من الحراك الديمقراطي والعمالي المعارض للنظام، وفازت المعارضة بكل انتخابات أجريت في البرازيل، بدايةً من الانتخابات البرلمانية، مرورًا بانتخابات حكام الولايات، ثم انتخابات الرئاسة في عام ١٩٨٥.

لكن النظام العسكري لم يلقَ جزاءه حتى بعد سقوطه أمام الحكم المدني، فقد أصدر العسكر قانونًا للعفو العام سنة ١٩٧٩، ليتمكنوا من تأمين أنفسهم ضد أي أنواع للمحاسبة، الجدير بالذكر أن ضحايا العسكر في نهاية حكمهم قد وصلوا إلى ٤٣٤ حالة اغتيال سياسي، و٢١٠ في عداد المفقودين حتى الآن.

بداية من الحقبة الجديدة، حققت البرازيل نموًا اقتصاديًا كبيرًا، خاصةً في عهد الرئيس «لولا دي سيلفا»، وعُزل العسكريون عن السياسة دستوريًا وشعبيًا، وشُكلت عدة لجان لتقصي الحقائق، كان هدفها حصر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم السياسية في فترة الحكم العسكري، وفي الأول من يناير ٢٠١١ تسلمت «ديلما روسيف» الناشطة اليسارية والمعتقلة السابقة الوشاح الرئاسي من «لولا دا سيلفا» بعد فوزها بالمنصب، وفي ٢٠١٢ شكلت «روسيف» لجنة للتحقيق في جرائم القتل والتعذيب

التي ارتكبت في عصور الاستبداد، وتعلنها مدوية «يجب ألا ننسى الأعمال الوحشية التي ارتكبت خلال ٢١ عامًا من الحكم الديكتاتوري».

لا أحد يتعلم من التاريخ مجنون ألمانيا

ربما لم يتخيل هو شخصياً، ولم يدر في خلدته ولا في أقصى شطحات أحلامه أنه سيكون يوماً ما، صاحب الكلمة العليا بل الوحيدة في البلاد.. لكنه القدر، القادر على أن يضع الفشلة ومنعدي المواهب على رؤوس السلطة.

في ٢٠ أبريل من العام ١٨٨٩، ولد أدولف هتلر في برونو بالامبراطورية النمساوية المجرية، لأسرة وضيعة، فقد كان والده «ألويس هتلر» موظفًا بسيطاً في الجمارك، وكانت والدته «كلارا هتلر» الزوجة الثالثة لوالده، وكان هتلر الابن الرابع من أصل ستة أبناء، وعاش طفولة مضطربة للغاية، حيث كان أبوه عنيفاً في معاملته له ولأمه، وكانت السبب المباشر في تعثره في التعليم، وكان كل شيء يوحى بمستقبل مليء بالفشل، وتأثر هتلر منذ طفولته بروح التحيز الديني التقليدية التي كانت سائدة في فيينا في تلك الفترة، وورد على لسان أحد أصدقاء طفولته وهو «أوجست كوبزيك» أن ميول هتلر في معاداة اليهود قد ظهرت قبل أن يغادر مدينة «لينز» في النمسا، وأنه كان ينتظر «حتى ينضج ويصبح قادراً على التخلص منهم»، وأكد هتلر كلام صديقه عندما صرح لاحقاً أن اعتقاده في وجوب معاداة السامية ظهر لأول مرة في فيينا، التي كانت تعيش فيها جالية يهودية كبيرة تشتمل على اليهود الأرثوذكس، الذين فروا من المذابح المنظمة التي تعرضوا لها في روسيا.

بدءاً من عام ١٩٠٥، عاش هتلر حياة بوهيمية في فيينا على منحة حكومية لإعانة الأيتام، ودعم مالي كانت والدته تقدمه

له، وتم رفض قبوله في أكاديمية الفنون الجميلة في فيينا في عام ١٩٠٧ لأنه «غير مناسب لمجال الرسم»، وعندما كان في الحادية والعشرين من عمره، حاول أن يشق طريقه بجهد كرسام في فيينا، حيث كان ينسخ المناظر الطبيعية الموجودة على البطاقات البريدية ويبيع لوحاته إلى التجار والسائحين لكنه فشل أيضًا، وبحلول عام ١٩٠٩، كان ماله كله قد نفذ، فعاش هتلر في مأوى للمشردين، ومع بداية عام ١٩١٠، كان هتلر قد استقر في منزل يسكن فيه الفقراء من العمال في Meldemannstraße.

تطوع هتلر في الحرب العالمية الأولى مع الفوج البافاري الاحتياطي السادس عشر، وانتهت الحرب بتقلده رتبة «جيفريتر»، وهي رتبة تعادل وكيل عريف في الجيش البريطاني، وتقلد هتلر وسامين تقديرًا لشجاعته في الحرب، حيث تقلد وسام الصليب الحديدي من الدرجة الثانية في عام ١٩١٤، وتقلد أيضًا وسام الصليب الحديدي من الدرجة الأولى في عام ١٩١٨، وهو تكريم نادرًا ما يحصل عليه عسكري من رتبة «جيفريتر»، ومع ذلك، لم تتم ترقية هتلر إلى رتبة أعلى نظرًا لكونه يفتقر إلى المهارات القيادية من وجهة نظر قائد الفوج الذي كان ينتمي إليه.

وفي ١٥ أكتوبر ١٩١٨، دخل هتلر أحد المستشفيات الميدانية إثر إصابته بعمى مؤقت عقب تعرضه لهجوم بغاز الخردل، ويشير العالم النفسي الإنجليزي «ديفيد لويس» إلى أن إصابة هتلر بالعمى قد تكون نتيجة إصابته بحالة من الهستيريا وليس بسبب الغاز، نتيجة شعوره باقتراب الهزيمة، وبعدها بشهر واحد، وقعت ألمانيا بالفعل وثيقة استسلامها في الحرب العالمية الأولى المعروفة بمعاهدة فيرساي، لتتضاعف بسببها صدمة هتلر، وتتدهور حالته النفسية أكثر وأكثر، وبعد تلك الواقعة سيطر على هتلر هاجس أن سبب وجوده في الحياة هو «إنقاذ ألمانيا»

وبدأ يعبر عن تلك الهواجس للمقربين منه.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، تأثر هتلر بأفكار حزب العمال الألماني DAP المعادية للسامية والقومية، والمناهضة للرأسمالية، فانضم للحزب، واتسعت شعبيته بشدة، وفي بدايات عام ١٩٢١، بدأ هتلر يتمكن بشكل كامل من إجادة فن الخطابة أمام الحشود الكبيرة، وفي فبراير من نفس العام، تحدث هتلر أمام حشد يضم حوالي ستة آلاف فرد في ميونيخ، مثبتًا قدرة إعجازية على الإقناع، وفي محاولة لزيادة شعبية الحزب، قام الحزب بتغيير اسمه إلى «حزب العمال الألماني الاشتراكي الوطني Nationalsozialistische Deutsche Arbeiterpartei

الذي يعرف اختصارًا باسم NAZI، وفي اجتماع الحزب الذي عقد في التاسع والعشرين من يوليو ١٩٢١، وافق أعضاؤه على طلب هتلر بتولي رئاسة الحزب.

في عام ١٩٢٣، نفذ هتلر مع ميليشيات الحزب النازي محاولة فاشلة للانقلاب على الحكومة، والاستيلاء على السلطة في بافاريا وألمانيا، سميت بانقلاب «بير هول BEER HALL PUTSCH» وانتهت المحاولة بالفشل الذريع، وسجن رئيس الحزب النازي آنذاك أدولف هتلر، وتم حظر نشاط حزب العمال الألماني الاشتراكي الوطني وأعضائه في بافاريا، ومع ذلك فلم يمر الكثير من الوقت حتى أطلق سراحه، وبدأ من جديد محاولة قوية للوصول للسلطة بشكل رسمي.

كان العامل الرئيسي في ازدياد شعبية هتلر بين الناس هو قدرته على استدعاء روح العزة الوطنية التي عرضتها معاهدة فيرساي للمهانة، التي فرضها الحلفاء الغربيون على الامبراطورية الألمانية المهزومة، وحاول هتلر أن يكسب تأييد الجماهير لسياساته، عن طريق إقناع معظم الشعب الألماني بأنه المخلص الذي سينقذهم من موجة الكساد الاقتصادي التي اجتاحت العالم،

ومن معاهدة فيرساي الظالمة، ومن الشيوعيين واليهود، الذين اعتبرهم هتلر السبب في كل الفشل الذي واجهته الامبراطورية الألمانية، وفي هزيمتها في الحرب العالمية الأولى. استطاع هتلر من خلال الكاريزما والجازبية التي يتمتع بها في إلقاء الخطب وفي الدعاية، أن يحصل على تأييد الجماهير بتشجيعه لأفكار تأييد القومية ومعاداة الشيوعية، وإقناعهم بقدرته على تحويل ألمانيا شبه المنهارة إلى دولة عظمى.

وهكذا أصبح هتلر في غفلة من زمان مستشار الرايخ الثالث، وصاحب السلطة الوحيد والأوحد في ألمانيا، وقبض هتلر على السلطة بيد من حديد، من خلال الجناح شبه العسكري للحزب النازي المعروف باسم «كتيبة العاصفة»، ووحدة الـ «إس إس»، والبوليس السري الألماني الرهيب المعروف بالـ «جستابو»، وسحق هتلر المعارضة سحفاً بحجة حماية الدولة من الأخطار والمؤامرات الخارجية، وقام القضاء الألماني الشامخ بتغيير القانون، بصورة تجعل الجستابو يتحرك بصورة حرة وبعيداً عن المساءلة القانونية، وكما وصف قاضي ألماني أفعال الجستابو قائلاً: «مادام الجستابو يتحرك بمشيئة الحزب، فإن حركات الجستابو وأفعاله قانونية»، ونص القانون الألماني نصاً صريحاً بإعفاء الجستابو من المثول أمام المحاكم الألمانية، مما حال بين المواطنين المدنيين ووصول شكواهم إلى القضاء الألماني الشامخ، ولعل من أهم صور تعسف الجستابو هي سلطة الجهاز في احتجاز الأشخاص وإخفائهم قسرياً بدون دعوى قضائية، بل إن الشخص المحتجز كان يجبر، عن طريق التعذيب الجسدي، على التوقيع على ورقة تخوّل للجستابو احتجازه، وساهم الجستابو في القبض على الشيوعيين واليهود والمثليين وتهجيرهم قسرياً إلى معسكرات الاعتقال ثم القضاء عليهم في أفران الغاز التي لقبّت بمذابح الهولوكوست، وسط

مباركة الشعب الألماني.

وبالرغم من قامته القصيرة نسبياً ودماسته الواضحة، وبالرغم من وسط بنطاله الذي يكاد يصل حتى رقبته، وبالرغم من طريقتة المضحكة في الخطابة، تلك التي خلبت عقول الشعب الألماني، فقد صار هتلر معشوق النساء في ألمانيا بدون سبب واضح، اللهم إلا الولع بسفك الدماء ولا شيء سواه، واعتبرته نساء كثيرات «الرجل المرسل من السماء، والرجل الكامل الأسمى»، ومع نهاية الثلاثينيات وتصاعد جنون هتلر ويطشه، بدأت تنهال عليه الرسائل الحميمة، فأرسلت له مثلاً من الإسكندرية البارونة «ألزاهغن فون كيلفاين» تقول: «أتمنى أحياناً لو أموت وصورتك أمامي، لكيلا أبصر بعد ذلك أي شيء غيرك، إنني أكتب إلى الرجل الذي أهوى، وسأتبع حتى نهاية حياتي»، وأرسلت له «داغمار راسل» قائلة: «أنت الرجل الذي أحببته حباً جماً، الأشرف والأعظم والأبدع، الذي لا مثيل له والعبقري، المرسل من الله، المقدس، والمحبوب من الله، رسول السلام السماوي، المنفذ للمشيئة الإلهية على الأرض، الجندي الأول والقائد الأعلى لهذا الجيش الرائع، الخبير الاستراتيجي الذي يفوق كل من سبقه في التاريخ عبقرية وهيبة، رئيس الدولة النابغة الأكبر».

في عام ١٩٣٤، وقفت معظم الكنائس الألمانية بجانب النظام النازي مبصرة إياه، ومعلنة الولاء والانبطاح التام للفوهرلر، إلا أن بعض المسيحيين الأمعاء عارضوا انبطاح الكنيسة، وتجمّعوا وكتبوا إعلاناً يسمى إعلان بارمن BARMEN، وفيه أعلنوا بوضوح أن اللاهوت المسيحي بريء من أية سيادة سوى سيادة المسيح يسوع وأن كل تبرير لأفعال النازية هو أناثيما «محروم»، وتم اعتقال وقتل البعض ممن شاركوا في صياغة هذا الإعلان، إلا أن أية دراسات معاصرة لعلاقة الكنيسة مع الدولة تقف أمام

شجاعة أولئك الأبطال مخلّدة أسماءهم، في الوقت الذي اندثرت كالبخار أسماء من شاركوا النازية وبرّروا لها القمع العرقي.

في عام ١٩٣٧، زج بالقس اللوثري واللاهوتي الألماني «إميل جوستاف فريدريش مارتن نيمولر - EMIL GUSTAV FRIEDRICH MAR-TIN NIEMÖLLER» في معسكرات الاعتقال النازية، بالرغم من كونه وطنيًا محافظًا، ومؤيدًا في البداية لأدولف هتلر، لكنه بعد ذلك أسس كنيسة الاعتراف التي عارضت إعطاء المسحة النازية للكنائس البروتستانتية في ألمانيا، وعارض نيمولر سيطرة الدولة على الكنيسة، ونجا من الإعدام بصعوبة، وبقي في المعتقل حتى تحرير ألمانيا على يد الحلفاء عام ١٩٤٥، وبعد فترة سجنه أبدى أسفه لأنه لم يفعل ما يكفي لأجل ضحايا النازية، وبدأ في الخمسينيات الميلادية مشواره داعية سلام ومعاديًا للحروب، وقال مارتن نيمولر في قصيدته الشهيرة: «في ألمانيا أولًا جاءوا للشيوعيين لم أبال لأنني لست شيوعيًا، وعندما اضطهدوا اليهود لم أبال لأنني لست يهوديًا، ثم عندما اضطهدوا النقبات العمالية لم أبال لأنني لم أكن نقابيا، بعدها عندما اضطهدوا الكاثوليك لم أبال لأنني بروتستانت، وعندما اضطهدوني أنا.. لم يبق أحد حينها ليدافع عني».

تصاعد جنون الإعجاب العارم بهتلر، ونجاحاته الحربية المتوالية، أصابته بنوع من جنون العظمة، وجعلته يتخذ قراره في ٢ أغسطس ١٩٣٨، بإنشاء العاصمة الجديدة للعالم ومقرها ألمانيا تخليدًا لاسمه، وأسمها بـ «جرمانيا عاصمة العالم WELTHAUPTSTADT GERMANIA»، وأسند تخطيط العاصمة الجديدة لمهندس الرايخ الثالث الشهير «ألبرت شبير»، لكن لم يقدر لتلك العاصمة أن ترى النور، وظل المشروع برمته حبرًا على ورق.

واصل هتلر نجاحاته العسكرية المبهرة فقد سيطر هتلر تقريبًا

على معظم دول أوروبا، وفي صيف ١٩٤٢ سيطر الجيش السادس الألماني على مدينة ستالينجراد غرب روسيا، وبات سقوط موسكو قاب قوسين أو أدنى.

الانتصارات المتتالية لهتلر أعمت عيون المترددين الذين دأبوا على معارضته في السابق، ثم تأرجح موقفهم بسبب سيطرته على معظم دول أوروبا، وأيدوه بكل ما أوتوا من قوة لاحقًا، وكأن إنجازاته الحربية والعسكرية يمكن أن تغطي على قمعه للحريات وانتهاكاته المستمرة للمعارضين، وبالرغم من ذلك ظلت هناك فئة قليلة ثابتة على موقفها المعارض لهتلر، وانتشرت حركات المعارضة السرية، وأشهرها كانت حركة «الوردة البيضاء» *weiße Rose*، وقوبلت الحركة بعنف فاق الوصف من قبل السلطة، وأعدم جميع أعضاء الحركة بتهمة معارضة النظام، ولم يسلم المعارضون لسياسات الجنرال المجنون من تهمة الخيانة والعمالة لإنجلترا، أما المواليون له فقد كان لسان حالهم دائمًا HEIL HITLER تحيا هتلر.

لم تستمر نجاحات هتلر العسكرية كثيرًا، وبدأ نجمه في الأقاليم، بعدما عصفت الأزمات الاقتصادية الواحدة تلو الأخرى بالفقراء والمهمشين من مؤيديه، وبات واضحًا للجميع أن معركة ستالينجراد، التي هلكوا لها منذ شهور، هي بداية النهاية، في الوقت نفسه الذي كانت وزارة الدعاية بقيادة جوبلز تنشر بانتظام صورًا لهتلر وسط الأطفال والشباب.

وفي ٢ فبراير ١٩٤٣، انهيار الجيش الألماني السادس أمام صمود الجيش الأحمر، واضطر قائده فريدريك باولوس للاستسلام ومعه أغلب قوات الجيش السادس رغم مواصلة البعض الآخر القتال إلى أن تم تصفيتهم، وفي ١٨ فبراير ١٩٤٣، ألقى فيه وزير الدعاية النازي «جوزيف جوبلز» خطابته على الشعب الألماني للتخفيف من صدمة معركة ستالينجراد، مطالبًا إياه أن يتحمل

ويلات الحرب والكساد والتضييق الأمني أملًا في الاستقرار القادم وسط ترحيب شعبي عارم، ومع منتصف عام ١٩٤٣، بات واضحًا للجميع أن هذا النظام في طريقه للهلاك، إلا أن المؤيدين لهتلر وهم الأغلبية، ظلوا ثابتين على موقفهم، حتى بالرغم من تدهور الأحوال الاقتصادية بشدة، رافضين أن يصدقوا أن هذا النظام سوف يجرحهم جميعًا للهلاك ويقضي على ألمانيا كلها.

بحلول عام ١٩٤٤، بدأت سلسلة متوالية من الهزائم تنهال على الجيش الألماني، لم يقو هتلر ولا نظامه على وقفها، وفي الثلاثين من أبريل من عام ١٩٤٥، دخل الجيش الأحمر برلين، وبينما كانت القوات السوفيتية على بعد تقاطع أو اثنين من مقر مستشارية الرايخ، قام هتلر بالانتحار بإطلاق النار داخل فمه وهو يضع في فمه كبسولة سيانيد، ووضع «أوتوجونش» وبعض الضباط المعاونين الموجودين في قبو القائد، جثة هتلر وجثة زوجته إيفا براون في حفرة، وقاموا بسكب الكثير من البنزين على الجثتين، وإشعال النار فيهما، بينما كان الجيش الأحمر مستمرًا في تقدمه ممتطيًا المدينة بالقنابل، وفي ١ مايو ١٩٤٥، أقدم جوزيف جوبلز وزير الدعاية النازي على الانتحار مع زوجته ماجدة وأطفاله الستة، فأعطت زوجته السم لأبنائها بنفسها، ثم أقدم هو وزوجته على الانتحار خارج المبنى العسكري النازي، وفي الساعة الحادية عشرة وخمس وأربعين دقيقة من ليلة الثامن من مايو عام ١٩٤٥، قام الجنرال «فيلهلم كايتل» بتوقيع وثيقة الاستسلام الكامل وغير المشروط للجيش الألماني لممثلي دول الحلفاء.

لا أحد يتعلم من التاريخ انقلاب السودان

في صبيحة يوم ٢٥ مايو ١٩٦٩، بثت إذاعة أم درمان بيانًا للعقيد أركان حرب جعفر محمد النميري معلنًا استيلاء القوات المسلحة السودانية على السلطة في البلاد، ثم أُجريت استفتاء عام في البلاد على منصب الرئاسة، صار بمقتضاه النميري رئيسًا لجمهورية السودان.

حاول النميري في بداية عهده أن يعيد ترتيب البيت السوداني من الداخل على طريقته، لكنه وكعادة أي نظام عسكري، كان الفشل من نصيبه في النهاية، فقد أتقن النميري ضرب الحركات والأحزاب السياسية ببعضها وتغيير تحالفاته حتى يصبح هو المسيطر الوحيد على المشهد، فازدهرت في عهده الحركات الإسلامية، بدءًا من الإخوان المسلمين وجماعة أنصار السنة، مرورًا بالطرق الصوفية المختلفة، وختامًا بالأحزاب التي دخلت الحلبة عن طريق طوائفها الدينية كالختمية والأنصار، وعلى الجانب الاقتصادي، تبنت حكومة نميري سياسة تأميم البنوك والشركات التجارية الكبيرة في البلاد وتحويلها إلى القطاع العام، وكنتيجة مباشرة، فقد الجنيه السوداني ٨٠٪ من قيمته بتأثير عودة الحرب الأهلية والسياسة الاقتصادية الهوجاء، وقابل ذلك تدهور خطير في الإنتاج الزراعي والصناعي وتدنٍ فظيع في عائدات الصادرات وعجز كبير في ميزان المدفوعات، جعل البلاد تعيش في حالة أزمة اقتصادية حقيقية أدت إلى موجة من الإضرابات العامة هددت بانهيار نظام النميري.

وفي عام ١٩٧٦ خططت المعارضة السودانية في الخارج، والتي تضم الحزب الشيوعي، وحزب الأمة، والحزب الاتحادي الديمقراطي، والإخوان المسلمين، بالتعاون مع السلطات الليبية لانقلاب عسكري ضد النميري، عن طريق غزو الخرطوم بقوات سودانية، تدربت في ليبيا بقيادة العقيد محمد نور سعد، الذي كاد بالفعل يستولي على السلطة، ولكن قوات النميري أجهضت الانقلاب، وقتل المشاركون فيه مع قائدهم، وأطلق على المحاولة «هجوم المرتزقة» في أدب نظام النميري، و«غزوة يوليو المباركة» في أدب الانقلابيين.

في الأسبوع الأخير من مارس ١٩٨٥، سافر النميري في رحلة علاج إلى واشنطن، بالتزامن مع إقرار الحكومة تسعيرة جديدة مرتفعة لبعض السلع ومن ضمنها السكر، فبدأ على أثرها بعض المظاهرات البسيطة العفوية، إلا أن مظاهرات «السكر المر» كما أطلق عليها، سرعان ما تطورت إلى إضرابات واحتجاجات متواصلة رغم تراجع الحكومة عن التسعيرة الجديدة، وخرج الناس إلى الشارع في ثورة شعبية، بمشاركة النقابات والاتحادات والأحزاب، وبصورة أعيت حيل أعتى نظام أممي بناه النميري في سنوات حكمه، وبدا أن مسببات الغضب على نظامه قد وصلت إلى درجاتها القصوى، واضطرت القيادة العامة للجيش إلى التدخل، لتفادي تردي الأوضاع الأمنية وتفشي الفوضى، أمام عجز الحكومة التي كان يرأسها نائب الرئيس عمر محمد الطيب.

وفي صباح يوم السبت ٦ أبريل ١٩٨٥، وبينما كان النميري في الجو عائداً إلى الخرطوم ليحبط الانتفاضة الشعبية، أذاع الفريق أول عبدالرحمن سوار الذهب وزير دفاع النظام آنذاك، والقائد العام لقوات الشعب المسلحة، بياناً أعلن فيه انحياز القوات المسلحة للشعب وإنهاء حكم الرئيس النميري، وجاء في تبرير تلك الخطوة بأن «قوات الشعب المسلحة، وبعد أن ظلت

تراقب الموقف الأمني المتردي في أنحاء الوطن، وما وصل إليه من أزمة سياسية بالغة التعقيد، قررت بالإجماع أن تقف إلى جانب الشعب واختياره، وأن تستجيب إلى رغبته بالاستيلاء على السلطة ونقلها إليه عبر فترة انتقالية محددة»، أما النميري فقد نصحه معاونوه بتغيير وجهته إلى القاهرة وقبول حقيقة خلعه من قبل الشعب، ولقبت الثورة بـ «انتفاضة أبريل ١٩٨٥».

بعد الانتفاضة، استلم المشير «سوار الذهب» السلطة، بصفته أعلى قادة الجيش وتنسيق مع قادة الثورة من أحزاب ونقابات، وتقلد رئاسة المجلس الانتقالي إلى حين قيام حكومة منتخبة في البلاد بعد انتهاء الفترة الانتقالية التي حددت بعام واحد، وصدرت بعد ذلك عدة قرارات نصت على تعطيل العمل بالدستور وإعلان حالة الطوارئ في البلاد، وإعفاء رئيس الجمهورية ونوابه ومساعديه ومستشاريه ووزرائه وحل حزب الاتحاد الاشتراكي الحاكم، وفي ٩ أبريل ١٩٨٥م، أعلن عن تشكيل مجلس عسكري انتقالي لممارسة أعمال السلطين: التشريعية والتنفيذية، برئاسة الفريق أول عبدالرحمن سوار الذهب، والفريق أول تاج الدين عبدالله فضل نائباً له، وعضوية ١٣ من كبار ضباط الجيش، من بينهم اثنان من أبناء جنوب السودان. كما تم تشكيل حكومة مدنية برئاسة الدكتور الجزولي دفع الله.

أنجز الفريق عبدالرحمن سوار الذهب وعده بعد انقضاء الفترة الانتقالية في سابقة فريدة من نوعها، ولأول مرة يتخلى قائد عسكري عن السلطة طواعية وبعد وعد قطعه على مواطنيه دون أي مقابل سياسي أو مادي خاص، وجرت الانتخابات في موعدها وفاز فيها حزب الأمة الجديد بزعامة الصادق المهدي، متقدماً على غيره من الأحزاب وتولى رئاسة مجلس الوزراء، بينما جاء الحزب الاتحادي الديمقراطي في المرتبة الثانية الذي كان يتزعمه أحمد الميرغني، وتولى رئاسة مجلس رأس الدولة (مجلس السيادة

سابقاً)، فيما خرج منها حزب الجبهة الإسلامية القومية وزعيمه حسن الترابي ليتصدر صفوف المعارضة في البرلمان، وسلم سوار الذهب صولجان السلطة إلى الحكومة المدنية الجديدة.

كان الترابي أستاذًا في جامعة الخرطوم ثم عُين عميدًا لكلية الحقوق بها، وشارك في تأسيس «جبهة الميثاق الإسلامية»، وهي تمثل أول حزب أسسته الحركة الإسلامية السودانية التي تحمل فكر الإخوان المسلمين، وبعد انتقال السلطة إلى الصادق المهدي بعام واحد، أسس الترابي «الجبهة الإسلامية القومية» كامتداد لجبهة الميثاق الإسلامية وفكر الإخوان المسلمين.

اتسمت فترة الديمقراطية الثالثة وحكم الصادق المهدي بعدم الاستقرار، إذ تم تشكيل خمس حكومات ائتلافية في ظرف أربع سنوات، وكانت الهزائم المتلاحقة التي مُنيت بها القوات الحكومية في جنوب السودان سببًا في تدمير القيادة العامة للجيش، التي قدمت مذكرة لرئيس الحكومة الصادق المهدي، مطالبة إياه بالعمل على تزويد الجيش بالعتاد العسكري الضروري، أو وضع حد للحرب الدائرة في الجنوب، وأحدثت المذكرة بلبلة سياسية في البلاد لأنها تتضمن تهديدًا مبطنًا للحكومة وتوبيخًا رسميًا لتقصيرها في إحدى مهامها الأساسية وهي الدفاع عن البلاد، ياهمالها التزاماتها تجاه الجيش، كما كانت تلك المذكرة مؤشراً خطيراً لتدخل الجيش في السياسة بشكل مباشر، بل كان من الغريب أن يُقحم جيش -في نظام ديمقراطي- نفسه في السياسة مبتعداً عن المهنية، ويخطر رئيس الحكومة علناً وبشكل مباشر، بما يجب أن يعمل له لحل المشاكل الوطنية، ثم تدهورت العلاقة أكثر بين الجيش وحكومة الصادق المهدي بعد توجيه الفريق فتحي أحمد علي القائد العام إنذارًا إلى الحكومة، مطالبًا إياها بالاعتدال في مواقفها السياسية ورفع المعاناة عن كاهل المواطنين، ورفض الصادق المهدي هذا التهديد وأصدر

حزب الأمة بيانًا أدان فيه مسلك القائد العام وتدخل الجيش في السياسة.

في ٣٠ يونيو ١٩٨٩، قاد العقيد عمر حسن أحمد البشير انقلابًا عسكريًا ضد حكومة رئيس الوزراء الصادق المهدي المنتخبة ديمقراطيًا، بإيعاز من الجبهة القومية الإسلامية ورئيسها حسن الترابي، وتولى مناصب رئيس الدولة ورئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، وزير الدفاع في نفس الوقت، إضافة إلى رئاسته لمجلس قيادة «ثورة الخلاص الوطني».

في أواخر عام ١٩٩٩، حل البشير البرلمان بعد خلاف مع زعيم الحركة الإسلامية والزعيم الروحي للانقلاب حسن الترابي، وبعدها أصبح الترابي من أبرز معارضي الحكومة وأمينًا عامًا لحزب المؤتمر الشعبي المعارض في السودان، وتعرض للاعتقال عدة مرات حتى انفجرت العلاقات مع النظام مع إعلان الحكومة للحوار الوطني.

لا أحد يتعلم من التاريخ ديكتاتور إيران مرحلة ما قبل الثورة

لمدة قرنين ونصف من الزمان حُكمت الامبراطورية الفارسية، التي تعرف اليوم باسم إيران، بواسطة سلسلة من الملوك، لُقّبوا بـ «الشاه»، وفي ٢٦ أكتوبر من العام ١٩١٩، ولد الشاه الأخير محمد رضا بهلوي في طهران، وهو الابن الأكبر لـ رضا شاه عباس قلي خان، الملقب بـ رضا بهلوي، الذي قام بخلع آخر شاه من الأسرة القاجارية الشاه أحمد قاجار في ١٢ ديسمبر ١٩٢٥، وأنهى حكم القاجاريين، مؤسسًا الدولة البهلوية، وخلال الحرب العالمية الثانية أبدى رضا بهلوي تعاطفًا مع الرئيس الألماني أدولف هتلر، وفي عام ١٩٤١ تخوف كل من الاتحاد السوفييتي وبريطانيا العظمى من تعاون رضا شاه مع النازية الألمانية، وتزويدهم بالنفط الإيراني، مما دفعهما إلى احتلال جزء كبير من إيران في ٢٥ أغسطس ١٩٤١، وإجبار رضا شاه على التنحي في ١٦ سبتمبر ١٩٤١ ونفيه إلى مومباي في الهند، ومنها إلى جزيرة موريشيوس ثم إلى جنوب أفريقيا في جوهانسبرج، واستدعوا ابنه محمد شاه لتولي الحكم، وخلف محمد رضا أباه شاهًا لإيران ولقب نفسه بالـ «شاهنشاه» أي ملك الملوك، واستمر حكمه تحت الوصاية البريطانية والروسية حتى سنة ١٩٤٦، ثم انفرد بالحكم بعد ذلك.

عام ١٩٥٠، انتخب الشعب الإيراني د.محمد مصدق، الديمقراطي القومي العلماني الحاصل على درجة الدكتوراه في القانون الدولي، والمعروف بميوله المعادية للعسكر والعسكرة،

رئيسًا للوزراء، فقام بتأميم شركات البترول القابضة البريطانية والأمريكية، وتحديدًا شركة النفط الأنجلو إيرانية، معيّدًا بذلك بترول إيران إلى شعبه، فاحتدم الصراع بين الشاه ومصّدق بداية من أغسطس ١٩٥٣، وتدهور الوضع السياسي تدهورًا لم يعرف من قبل، وأدى برئيس الوزراء الإيراني محمد مصّدق إلى إرغام الشاه محمد رضا بهلوي على مغادرة إيران تفاديًا لثورة مرتقبة، فيما عرف بـ «انقلاب إيران عام ١٩٥٣» أو انقلاب «٢٨ مرداد» بالفارسية، فالتجأ الشاه إلى بغداد يوم ١٦ أغسطس ١٩٥٣ بصحبته زوجته الملكة ثريا ومرافقه الخاص بطائرته الخاصة، واستقبل في العراق بحفاوة بالغة، وسط استنكار حكومة مصّدق، وبعد أداء مراسيم الزيارة في الكاظمية وكربلاء والنجف غادر متوجهًا إلى إيطاليا، وقبل أن يغادر وقع قرارين، الأول بعزل مصّدق، والثاني بتعيين الجنرال فضل الله زاهدي محله، وقبل نهاية العام نفسه، وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وأجهزة مخابراتهم، عاد محمد رضا إلى إيران بانقلاب مضاد لانقلاب رئيس الوزراء، عرف باسم العملية أجاكس - OPERA-TION AJAX، وعزل مصّدق من منصبه واستعاد عرش إيران.

بعد تجربة العزل، عمل الشاه على تغييرات سياسية من أهمها إلغاء الأحزاب السياسية جميعها، مع الإبقاء على الحزب الحاكم، وفي العام ١٩٥٧، أسس جهاز الشرطة الداخلية المسماة «السافاك SAVAK»، بمساعدة وكالة المخابرات الأمريكية CIA وكانت مهمة هذا الجهاز قمع المعارضين للنظام باستخدام الاعتقال والتجويع وأنواع التعذيب كافة داخل السجون، بالإضافة إلى التصفية الجسدية لقادة الحركات الإسلامية والشيوعية المعارضة خاصة، على رأسهم حركة «مجاهدي خلق» الثورية وباقي أطراف المعارضة اليسارية الإيرانية.

وفي عام ١٩٦٣، بدأ الشاه برنامجه الإصلاحية بالتعاون مع

الولايات المتحدة وأطلق عليه «الثورة البيضاء»، مطلقاً حملة واسعة لتغريب إيران، وتضمنت الثورة البيضاء إصلاحات قد تبدو في ظاهرها إيجابية مثل إعادة توزيع الأراضي بين المواطنين، وعمليات البناء الواسعة، والقضاء على الأمية وتحرير المرأة، ولكن التنفيذ العملي للبرنامج أدى إلى مزيد من التمييز الاقتصادي بين الناس، وتوزيع عوائد النفط بشكل غير عادل، والمزيد من الفقر، في الوقت نفسه كان الشاه يمعن في المزيد من البذخ والإسراف الأسطوري، فكانت زوجته تستحم في الحليب، ووجبات غذاء الشاه كانت تأتي بطائرة الكونكورد من باريس، بينما كان الشعب يتضور جوعاً.

وفي أوائل عام ١٩٦٣، نشبت أعمال شغب بعد أن اعتقل الشاه رجل الدين الشيعي الآخذ نجمه في الصعود «روح الله الخميني»، لمدة ثلاثة أيام إثر تصريحه بأن الشاه «رجل بائس سيئ»، وواجهت الشرطة أعمال الشغب تلك مستخدمة القوة المفرطة، وأعلنت تقارير الحكومة سقوط ٨٦ قتيلًا، بينما أكدت التقارير، التي ظهرت بعد خلع الشاه، أن أكثر من ٣٨٠ قتيلًا لقوا مصرعهم على يد الشرطة في تلك الأحداث، ووضع الخميني تحت الإقامة الجبرية لمدة ٨ شهور ثم أفرج عنه، وأعيد اعتقاله في نوفمبر ١٩٦٤ وأرسل إلى المنفى، وتبعت ذلك فترة من «الهدوء الساخط» استمرت نحو سبع سنوات.

إمعانًا في استفزاز شعبه الفقير، أقام الشاه خلال الفترة من ١٢ أكتوبر إلى ١٦ أكتوبر ١٩٧١، احتفالاً أسطوريًا ضخمًا عند أطلال مدينة «برسي بوليس» العتيقة لإحياء الذكرى السنوية الخمسمائة بعد الألفين لتأسيس الإمبراطورية الفارسية على يد «سايروس»، ودعا فيه رؤساء وملوك وملكات العالم، وحضر الاحتفال خمسة وعشرون ألفًا من المدعوين من كل أنحاء العالم، وأقيم فيها عرض عسكري ضخم شارك فيه الآلاف مرتدين زي الجيش

الأخميني، واستغرق ثلاثة أيام مليئة بالتبذير المفرط، قدم فيها أكثر من طن من الكافيار، وجلب ٢٠٠ طاهٍ من فرنسا لإعداد الولائم، وبلغت تكلفته ١٢٠ مليون دولار، وأعلن الشاه أنه أراد بهذا الاحتفال أن يظهر للعالم مدى التقدم الذي أحرزته إيران في السنوات الأخيرة، في الوقت الذي دخلت فيه ولايات ومحافظات بلوشستان وسيستان وحتى فارسو وبعض المناطق التي أجريت فيها الاحتفالات تحت وطأة الجفاف والقحط والفقر، مما ضاعف من نيران الغضب المشتعل بالفعل في النفوس.

وكلما تعالت أصوات الغضب الشعبية، كان الشاه يشدد من سياسته القمعية أكثر فأكثر، مما عرضه لمزيد من موجات الانتقاد الواسعة لا سيما من علماء الدين الذين غضبوا من سياسته المتعاونة مع الغرب، وأثار غالبية الشيعة من الشعب، وراحت المعارضة الدينية الأكثر شعبية تنتظم أكثر وأكثر في الشارع الإيراني، خصوصاً مع تكريس الشاه لسياسة احتكار الحزب الواحد، وطبيعة حكومة الشاه، التي منعت بروز أي منافس ذي كفاءة يمكن أن يقود الحكومة، مما أدى إلى ضعف فعالية الحكومة وتدني مستوى الإنتاج، الأمر الذي ساهم بدوره في زرع الخلافات والانقسامات داخل الجيش وبين النخب السياسية، وزاد الأمر سوءاً انتهاكات الشاه المتكررة للدستور الإيراني، وتنامي الفساد السياسي.

وفي أواخر سنة ١٩٧٤، وبدل أن تعمل الطفرة النفطية على إنتاج «حضارة عظيمة» كما وعد الشاه في خطاباته المتكررة، وصلت حدة التضخم إلى حد غير مسبوق، وانتشرت الأسواق السوداء، واتسعت الفجوة المتسارعة بين الأغنياء والفقراء، والريف والمدينة، وفي العام التالي ١٩٧٥، وكمحاوله بائسة للإصلاح السياسي، أسس الشاه حزباً جديداً سماه «رستاخيز» (أي البعث أو النهضة)، لم يكن «رستاخيز» الحزب الوحيد الذي

يمكن للإيرانيين الانتساب إليه فحسب، بل كان لزامًا على كل إيراني بالغ أن ينتسب إليه، ويدفع رسومه، لكن المحاولات التي بذلها هذا الحزب لاتخاذ موقف شعبي لصالح حملات «مكافحة الاستغلال» لم تكن ذات ضرر اقتصادي فحسب، لكنها أتت بنتائج سياسية عكسية أيضًا، فظهرت الأسواق السوداء وارتفع التضخم وتراجع النشاط التجاري، وغضب التجار وفرت رؤوس الأموال، وفي سنة ١٩٧٦، أعلن الشاه التقشف الاقتصادي بهدف كبح التضخم والهدر، لكن البطالة الناجمة عن ذلك أثرت سلبيًا على آلاف المهاجرين إلى المدن، وهم ضعاف وغير مؤهلين لأي حرفة أو صناعة.

وبداية من منتصف ١٩٧٧ إلى منتصف ١٩٧٩، شهد الشارع الإيراني حراكًا ثوريًا، وشهد تحالفًا بين الليبراليين واليساريين والجماعات الدينية مجتمعين على هدف واحد هو إسقاط الشاه، وتنامى التأييد الواسع للقائد الديني الشيعي المنفي في الخارج، روح الله الخميني، الذي استطاع بفطنته كسب تأييد كل أطراف المعارضة بتنحية القضايا محل الخلاف جانبًا، مثل (ولاية الفقيه) التي كان يعتزم تنفيذها، لمعرفته بأنها ستطيح بدعم تلك الفئات، وأتت هيبة الخميني والكاريزما التي يتمتع بها، ليأسر خيال الجماهير الذين اعتبروه المنقذ أو المخلص، وراح أتباعه يطورون ما سيصبح شبكة قوية وفعالة من المعارضة داخل إيران، مستخدمين خطب المساجد، وتهريب شرائط تسجيلات صوتية للخميني من منفاه أضافت إلى قوة المعارضة الدينية، مما أثار قلق باقي أطراف المعارضة من الليبراليين واليساريين والميليشيات المسلحة الأخرى، لكنهم اعتقدوا أن الستار سيسدل على الخميني وأعوانه بعد سقوط الشاه، وأن هذا التيار اليساري سيسيطر على الساحة، لكن دائمًا تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن.

في سنة ١٩٧٧، دخل الرئيس الأمريكي الجديد جيمي كارتر إلى البيت الأبيض، وكانت الآمال تحدوه لتغيير صورة الولايات المتحدة السيئة المرتبطة بحرب فيتنام، وتغيير السياسة الخارجية، فأنشأ مكتبًا خاصًا لحقوق الإنسان، ووجه «مذكرة مؤدبة» إلى الشاه، بيّن فيها أهمية الحقوق السياسية والحريات، وتحت الضغط الأمريكي، استجاب الشاه بالعفو عن ٣٥٧ سجينًا سياسيًا، وسمح للصليب الأحمر بزيارة السجون، في مسعى للبدء بطور من التحرر، مما أعطى الفرصة للمعارضة الليبرالية لتأسيس منظمات قوية، أصدرت من خلالها رسائل مفتوحة تدين فيها النظام، وأتى اغتيال المفكر الإيراني «علي شريعتي» في شقته في لندن بيد الشرطة السرية السافاك، ليعطي ثقلًا للمعارضة أكثر وأكثر، ويهدم ادعاءات الشاه الكاذبة بإتاحة الحرية السياسية لشعبه، وفي نفس الوقت يزيل أي منافس محتمل للخميني، وأتت أولى مظاهر المعارضة من الطبقة الوسطى في المدن، وهم فئة من السكان كانوا من العلمانيين نسبيًا، وأرادوا بناء ملكية دستورية في إيران وليس جمهورية إسلامية، ومن أبرز هؤلاء العلمانيين «مهدي باذر خان» من «حركة تحرير إيران»، وهي حركة ليبرالية معتدلة كانت وثيقة الصلة بالجبهة الوطنية التابعة لمحمد مصدق.

لكن فتيل الثورة الحقيقي اشتعل في يناير ١٩٧٨ عندما أوردت صحافة الشاه الرسمية قصة ملفقة عن الخميني بغرض التشهير به، فخرجت جموع غاضبة من الطلاب والزعماء الدينيين احتجاجًا على تلك الادعاءات في مدينة قم، وأرسل الجيش لتفريق المتظاهرين مما أدى لمقتل أكثر من ٧٠ طالبًا، وأطلقت المساجد في كل البلاد الدعوة للمشاركة في الذكرى الأربعين للأحداث في ٢٩ مارس، واستجابت عدة مدن للنداء، وسارت المظاهرات تكريمًا للقتلى واحتجاجًا على حكم الشاه، ووقعت

أعمال عنف في تبريز، وقتل المئات من المتظاهرين، وامتدت الاحتجاجات في سائر البلاد، وهوجمت الفنادق الفارهة ودور السينما والبنوك والمكاتب الحكومية ومدارس البنات وغيرها من رموز نظام الشاه، وتدخلت قوات الأمن مرة أخرى، وقتل الكثيرون، وتكرر السيناريو ذاته في العاشر من مايو، بدون أي جدوى في إيقاف نهر التظاهرات المتدفق.

وأيقن الشاه أن الأمور قد خرجت من يده، فحاول إرضاء المتظاهرين عبر تخفيف نسب التضخم، وتوجه بالمبادرات إلى بعض رجال الدين المعتدلين، وعزل رئيس السافاك، ووعده بإجراء انتخابات حرة في شهر يونيو اللاحق، في الوقت نفسه الذي كانت ماكينة العنف النظامية تحصد المتظاهرين حصداً، ففي شهر أغسطس، قضى أكثر من ٤٠٠ شخص نحبهم في حريق مفتعل بيد السافاك في سينما ريكس في عبدان، وفي اليوم التالي، تجمع أكثر من عشرة آلاف متظاهر من أقارب القتلى والمتعاطفين لتشجيع جماعي ومظاهرة حاشدة تنادي «ليحترق الشاه» و«الشاه هو المذنب»، ومع حلول سبتمبر، كانت البلاد مزعزعة على نحو شديد، وتحولت المظاهرات الحاشدة إلى أحداث منتظمة، وفرض الشاه الأحكام العرفية، وحظرت كل التظاهرات.

وفي يوم الجمعة ٨ سبتمبر ١٩٧٨، نظمت المعارضة مظاهرة حاشدة في ميدان «جاليه» في طهران، كانت الفيصل في مسار الثورة الإيرانية وعرفت باسم «يوم الجمعة الأسود» أو «جمعة سياه» بالإيرانية، وكتب على الحوائط بالدهان الأسود «يسقط الشاه»، فأعطى الشاه أوامره للجيش بإطلاق الرصاص على المتظاهرين، وسقط الشهداء بالمئات ولم يستدل على هويات معظمهم حتى اليوم، وفي بداية أكتوبر بدأ إضراب عام، واستمرت المظاهرات بمشاركة العمال، ومع حلول نوفمبر، كان الاقتصاد قد أصيب بالشلل جراء الإضرابات.

وظل الشاه يقبل رئيس الوزراء ويعين مكانه آخر محاولاً استعادة السيطرة على البلاد، وأخذ يلقي الخطب ويخبر الشعب أنه قد سمع صرخاتهم من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، وأنه سيعمل على إحداث بعض التغييرات التي من شأنها إزالة الظلم عن المهمشين ومنع التعذيب الممنهج بيد السافاك، ولكن بلا أي فائدة فقد كان وقت التراجع والاعتراف بالأخطاء قد ولى بغير رجعة، خصوصاً بعد ظهور حالات التمرد داخل الجيش ورفض بعض الجنود لإطلاق النيران على المتظاهرين، ورفض الشاه حظر التجول، وظهر الجنود والدبابات والشاحنات العسكرية في كل الشوارع، وأغلقت المدارس في خريف ١٩٧٨، ونظرًا للاضطرابات في معامل تكرير النفط، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، حدث نقص هائل في وقود السيارات والتدفئة، واصطفت الطوابير أميالاً أمام محطات الوقود، وكان الناس يقضون الليل في السيارات منتظرين دورهم في التزود بالوقود.

في ٤ نوفمبر ١٩٧٨، اتصل مستشار الأمن القومي الأمريكي «زبجنيو بريجينسكي ZBIGNIEW BRZEZINSKI» بالشاه ليلبغته بأن الولايات المتحدة «ستدعمه حتى النهاية» ولن تتخلى عنه، وبلغت الاحتجاجات ذروتها في مظاهرة مليونية في ١٢ ديسمبر ١٩٧٨، وخرج إلى شوارع طهران نحو مليوني شخص ملأوا ساحة آزادي (شاهياد)، مطالبين بإزالة الشاه وعودة الخميني، وفي ١٦ يناير ١٩٧٩، انهارت مقاومة الشاه، وغادر مع زوجته إيران نزولاً على طلب رئيس الوزراء الدكتور شاپور بختيار، الذي كان لفترة طويلة زعيم المعارضة، وظهرت مشاهد الابتهاج العفوي، وأقيمت الاحتفالات في الشوارع، ورقص المتظاهرون فرحاً بالانتصار، وأطلقت السيارات أبواقها ابتهاجاً، ودمرت خلال ساعات كل رموز الدولة البهلوية، وأعلن بختيار حل البوليس السري السافاك، وأفرج عن السجناء السياسيين، ووعده بانتخابات

حرة وأمر الجيش بالسماح للمظاهرات الشعبية، وبعد عدة أيام سمح بعودة الخميني إلى إيران وطلب إليه تأسيس دولة مثل الفاتيكان في قم، ودعا المعارضة للمساعدة على الحفاظ على الدستور.

لا أحد يتعلم من التاريخ ديكتاتور إيران مرحلة ما بعد الثورة

مزهوًا كالتاووس بعدما خلع الشاه عن عرش الطاووس، عاد الخميني إلى طهران في الأول من فبراير ١٩٧٩، وترجل من الطائرة التي أقلته من فرنسا إلى مطار «مهر أباد» في طهران، مع رفاق النضال في مشهد مهيب، محاطًا بحماس وتحية ملايين الإيرانيين، باعتباره الإمام شبه المقدس وقائد الثورة، واخترق موكبه الحشود بصعوبة وسط العاصمة، وفي كلمة ألقاها في اليوم نفسه، أعلن الخميني عدم شرعية حكومة رئيس الوزراء «شابور بختيار»، الذي تم تكليفه من قبل الشاه آنذاك قبيل مغادرته إيران قائلاً: «سوف أركل أسنانهم لقلعها».

كان على متن طائرة الخميني المناضل الليبرالي العلماني «صادق قطب زاده» عضو «حركة الجبهة القومية» التي كانت تستلهم أفكار الدكتور مصدق قبل أن ينتمي إلى «حركة التحرير الإيرانية» التي كان يتزعمها «مهدي بازركان»، ونفي إلى فرنسا والتقى مع الخميني وتحالفا على النضال ضد الشاه، وأصبح المترجم الخاص به ومن المستشارين المقربين له، كما كان على متن الطائرة «حسن لاهوتي أشكوري» المناضل الذي تعرض للاعتقال والتعذيب لعدة مرات في عهد الشاه، حيث بقي ٤ سنوات في السجن ثم أطلق سراحه وسافر لفرنسا والتحق بالخميني هناك وكان من ملازميه، كما عاد معه من فرنسا المناضل «أبو الحسن بني صدر» قائد الحركة الطلابية ضد الشاه، وقد أصيب خلال انتفاضة عام ١٩٦٣، ثم فر إلى فرنسا، وانضم إلى مجموعة

المقاومة الإيرانية بقيادة الخميني، لكن بعد استتباب دولة الملالي دأبت وسائل الإعلام الحكومية في إيران على إخفاء صور الذين كانوا بجانب الخميني عند نزوله من الطائرة وتحاول أن تضعهم بعيدين عن النظر.

بعد أربعة أيام من عودته وفي ٥ فبراير عام ١٩٧٩، أعلن الخميني عن تكليف منافسه «مهدي بازرگان» بتشكيل حكومة مؤقتة، وذلك خلفاً لرئيس الحكومة السابق «شابور بختيار» الذي عيّنه الشاه قبل سقوط حكمه، وقال: «بما أنني قد عينته، فيجب أن يطاع»، واعتبر أنها «حكومة الله» وحذر من عصيانها، فأى عصيان لها «عصيان لله»، كان الهدف من اختيار الخميني لـ «بازركان» استمالة القوى الليبرالية في إيران، وإيهامهم أنه لن يؤسس نظاماً ثيوقراطياً، ولكي يُبدد مخاوف الشيوعيين من ذلك.

بعد عودة الخميني، كان الجيش لا يزال مخلصاً للشاه بسبب الامتيازات الجمّة التي كانوا يحصلون عليها، وبقيت الدبابات والشاحنات العسكرية بالشوارع، وظل مستقبل البلاد غامضاً لعدة أيام، وتولت حكومة الطوارئ العسكرية إدارة البلاد واستمر حظر التجول قائماً، بينما طلب الخميني من الشعب أن يصعدوا إلى أسطح المنازل في التاسعة من كل ليلة ويصيحوا «الله أكبر» لمدة نصف ساعة متواصلة تعبيراً عن حبهم للثورة، ودعمهم لتولي الخميني مسؤولية إدارة البلاد مستولية إدارة البلاد، وفعل معظم الناس كذلك، حتى أولئك الذين لم يكونوا داعمين حقيقيين له وللثورة، وساد البلاد شعور بالتضامن، وتطلع الشعب إلى مستقبل أفضل ترفرف فيه أعلام الديمقراطية. وفيما راحت حركة الخميني تكتسب مزيداً من الزخم، بدأ الجنود بالانضواء في جانبه، واندلع القتال بين الجنود المواليين والمعارضين للخميني بإعلانه الجهاد على الجنود الذين لم يسلموا أنفسهم.

لكن الانهيار النهائي لدولة الطاووس حدث في ١١ فبراير عندما نزل الجيش على إرادة الشعب الإيراني، وأعلن المجلس العسكري الأعلى الإيراني نفسه «محايدًا في النزاعات السياسية الراهنة، لمنع المزيد من الفوضى وإراقة الدماء»، وسرعان ما انتشر الحرس الثوري المسلح، وهو عبارة عن ميليشيات شعبية إسلامية مسلحة لضرب معارضي نظام الخميني، مع أفراد من الجماعات الإسلامية في كل مكان ينظرون بارتياح إلى الجميع، وألقي القبض على مئات الأشخاص بتهمة انتمائهم إلى السافاك، وُجِّه بهم في السجون وصودرت متعلقاتهم، وأعدم البعض بدءًا من كبار المسؤولين في النظام السابق الذين لم يغادروا البلاد، وعلقوا على المشانق علنًا في الشوارع على الرافعات، ونشرت الصحف صورًا مفزعة للجثث المغطاة بالدماء.

وبدءًا من أوائل شهر مارس، استشعر الديمقراطيون خيبة الأمل المنتظرة عندما أعلن الخميني قائلًا: «لا تستخدموا هذا المصطلح -يقصد الديمقراطية- إنها مفهوم غربي»، وأعلن تحريم الرقص وحظره، وعين الخميني رفاق النضال في مناصب تليق بتاريخهم، فعين «صادق قطب زاده» عضوًا في مجلس الثورة الإسلامية، وتولى رئاسة إدارة الإذاعة والتلفزيون، ثم وزيرًا للخارجية في حكومة بازركان، بينما تقلد «حسن لاهوتي أشكور» منصب قائد اللجنة الثورية الإسلامية، وبعدها تولى منصب قائد الحرس الثوري الإسلامي، بينما تولى «أبو الحسن بني صدر» منصب وزير الاقتصاد والمالية في حكومة بازركان، وفي أول انتخابات لرئاسة الجمهورية في إيران عام ١٩٨٠، وبعد حصوله على ٧٩٪ من الأصوات، أصبح «بني صدر» أول رئيس جمهورية لإيران، مع بقاء الخميني في منصب القائد الأعلى لإيران، مستحوذًا على السلطة الدستورية لإقالة الرئيس، لم يكن أبو الحسن بني صدر رجل دين، ولهذا حاز على هذا

المنصب، وذلك لإصرار الخميني في بداية حكمه على أن رجال الدين لا ينبغي لهم الترشح للمناصب في الحكومة.

في البداية، تجلّت خيانة الخميني لآمال وتطلعات وتضحيات الشعب الإيراني بأن بطش الأقليات التي نادت بتحقيق أبسط حقوقها وسط تسلط الفرس الذين يشكلون أكبر أقلية في إيران، فارتكب مجزرة ضد الأكراد في كردستان في مارس ١٩٧٩ أي بعد أقل من شهر على انتصار الثورة، ثم مجزرة ضد العرب في الأحواز في مايو من العام نفسه، ولاحقاً مجزرة ضد الأذريين في أذربيجان الشرقية، ثم بدأ الصدام الأكبر مع كل القوى والمنظمات والأحزاب والشخصيات السياسية والفكرية، والمرجعيات الدينية الإيرانية نتيجة إصراره على إقامة دولة دينية.

وحاول الخميني القضاء على المرجع الديني «شريعتمداري» أواخر عام ١٩٧٩ بعد اعتراض الأخير وغيره من المراجع الدينية في إيران على الدستور الجديد الذي وضع صلاحيات إلهية ودينية مطلقة بيد رجل دين أوحده وهو الخميني، على اعتبار أن هذا الدستور مناقض لروح الإسلام، فأراد الخميني إرهابه وإرعايه بأن أرسل نحو ١٠ آلاف شخص من أتباعه إلى دار «شريعتمداري» وهم يحملون العصي والهراوات ويهتفون قائلين: «يجب هدم وكر التجسس هذا وإحراقه»، فدارت معارك بينهم وبين أنصار وحرس «شريعتمداري» أدت إلى سقوط قتيلين، وبدأ الخميني صدامه مع الزعيم الوطني الكبير «مهدي بازرگان» الذي عينه الخميني بنفسه رئيساً لأول حكومة سُكّلت في أعقاب انتصار الثورة، الذي سرعان ما استقال في نوفمبر ١٩٧٩ وهو يشكو حاله قائلاً: «لقد سلموني سكيناً بدون نصل».

وبعد ستة أشهر من عودته، بدأ الخميني في تأصيل دولته الديكتاتورية، بدأ قمع المعارضة المعتدلة المتمثلة في حزب الشعب الجمهوري، واضطهد العديد من كبارها ورموزها، وفي

منتصف شهر أغسطس تم إغلاق عشرات الصحف والمجلات المعارضة لفكرة الحكومة الخمينية، واستنكر الخميني غاضبًا الاحتجاجات التي قامت ضد إغلاق الصحف وقمع حرية التعبير قائلاً: «كنا نظن أننا نتعامل مع بشر، من الواضح أن الأمر ليس كذلك»، وقام الخميني بحل السافاك نهائيًا عندما تسلم السلطة، واستبدله بجهاز «الفافاك» أي وزارة المخابرات، الذي صار الذراع اليسرى لقمع معارضي الخميني، أما ذراعه اليمني فكان جهاز الحرس الثوري المسلح الذي تولى عمليات قتل معارضي الخميني بدون محاكمات، فقد أعدم الحرس الثوري ٣٠٠٠ من مسؤولي السافاك السابقين، وتولى إدارة معتقل إيفين الرهيب.

كان إيفين سجنًا سياسيًا منذ زمن الشاه، واسمه بيت الرعب في القلوب، وصار مرادفًا للعذاب والموت، ويمتد على مساحة كبيرة في شمال طهران عند سفح جبال ألبرز، وقد سُجن فيه معارضو الشاه في السابق، وبعد تولي الخميني السلطة صار سجنًا لمعارضيه في ظل ظروف أشد سوءًا ووطأة من سابقتها في عهد الشاه، ففي عهد شاه إيران كان العنبر داخل إيفين يضم حوالي خمسين سجينًا، بينما في عهد الخميني صار العنبر ذاته يضم أكثر من ستمائة سجين، وارتفعت نسبة الإقبال على الانتحار داخل معتقل إيفين في عهد الخميني للتخلص من العذاب، وكان القتل يتم بدون حساب، بل إن أفراد الحرس الثوري كان يقتلون المعارضين مجاهرين بأنهم يسدون معروفًا وجوديًا وتربويًا ونفسيًا للمقتول، وذلك عملاً بأحد شعارات الإمام التي كانت تملأ شوارع طهران وميادينها الذي كان يقول: «لو سُمح للكافر بالاستمرار في الحياة، لأصبحت معاناته النفسية أسوأ كثيرًا، أما لو قتل المرء ذلك الكافر، فيكون قد حال دون ارتكابه مزيدًا من الخطايا، وبهذا يكون الموت نعمةً كبرى له».

وكان جنود الحرس الثوري يغتصبون الفتيات المحكوم عليهن بالإعدام -خصوصًا المنتميات إلى «منظمة مجاهدي خلق»- قبل تنفيذ الحكم، بدعوى أن العذراوات لا يدخلن النار، فلا سبيل لحدفهن إلى نيران جهنم إلا باغتصابهن قبيل الإعدام مباشرة، وقد تواترت الأنباء عن ابنة أحد الأطباء المعروفين التي عثرت أمها بين مخلفاتها التي حملت إليها بعد إعدامها هذه العبارة التي كتبتها على قميصها بالمداد «يا أبتاه إن حرس الثورة تجاوزوا على شرفي سبع مرات وها أنا أساق إلى الموت بلا ذنب أو جرم»، والوقاحة الأشد والأثكى هي أن الفرد منهم كان يذهب إلى أم الضحية وأبيها ويقدم لهما مبلغاً زهيدا يعادل عشرة دولارات، ويقول لهما متبجحا ساخرا شامتا: «هذا مهر ابنتكم التي أعدمتم وأنا تزوجتها زواجا مؤقتا قبل الإعدام حتى لا تدخل الجنة، لأننا سمعنا من كبرائنا أن البكر لا تدخل النار فكان لابد من إزاحة هذه العقبة لدخول ابنتكم النار».

وقد حدث أن حكم أحد قضاة الشرع في مدينة يزد الإيرانية بالإعدام على أحد أفراد الحرس الثوري لأنه داهم بيتاً للسرقه واعتدى على شرف زوجة صاحب البيت، فخرج حراس الثورة يشيعون زميلهم المعدوم وهم يرددون بصوت واحد «أيها الأخ الشهيد أننا سنسير على دربك»، وبعد يومين عزل الخميني قاضي الشرع لأنه أعدم حامياً من حماة الإسلام، على حد تعبيره.

كان هناك أيضاً «حزب الله» وهم مجموعة من المدنيين المتعصبين المسلحين بالسكاكين والهاويات للهجوم على أي نوع من الاحتجاجات الشعبية، وكانوا ينتشرون في كل مكان ويمكن جمعهم في دقائق، وكانوا أكثر عنفاً مع النساء اللائي لا يرتدين الحجاب كما ينبغي، وقد تعرضت العديد من النساء للاعتداء والضرب لأنهن يضعن أحمر شفاه أو لأن بضع خصلات من

شعورهن تظهر من تحت غطاء الرأس، كما قام الخميني بحل منظمة «مجاهدي خلق» الشيوعية اليسارية التي تأسست عام ١٩٦٥ على أيدي مثقفين إيرانيين أكاديميين بهدف إسقاط نظام الشاه، وقد أدت منظمة مجاهدي خلق دورًا كبيرًا في انتصار الثورة، وبعد سقوط نظام الشاه عارض أعضاؤها السلطة المطلقة لآية الله الخميني بوصفه المرشد الأعلى لإيران ووصفوه بالطاغية، بعد أن أعدم نظام الخميني مؤسسيها وعددًا كبيرًا من أعضائها وقيادتها، وهكذا أعلنت الحكومة الإسلامية أن مجاهدي خلق جماعة محظورة، وأغلقت الحدود ولم يعد مسموحًا لأي شخص بمغادرة البلاد دون تصريح خاص، لكن كان هناك من يدفعون أموالًا طائلة للمهربين كل يوم كي يغادروا إيران من أجل تجنب الخدمة العسكرية أو الهرب من الاعتقال على يد الحرس الثوري الإيراني، وكانوا يخاطرون بحياتهم كي يعبروا الحدود إلى باكستان أو تركيا.

وفي الأول من نوفمبر ١٩٧٩، طلب آية الله الخميني من الشعب الإيراني النزول إلى الشوارع للتظاهر ضد الولايات المتحدة التي أطلق عليها الشيطان الأعظم، وأخبرهم أن أمريكا هي المسئولة عن كل أشكال الفساد على الأرض، فانطلق الآلاف من الناس في الشوارع وأحاطوا سفارة الولايات المتحدة وحاصروها لمدة أربعة أيام، وفي الرابع من نوفمبر ١٩٧٩، اقتحم أتباع الإمام مبنى السفارة واستولوا عليها واحتجزوا ٥٢ من الأمريكيين كرهائن، حتى تعيد أمريكا الشاه إلى إيران كي يحاكم محاكمة عادلة.. ويشنق.

في لقاء تليفزيوني مع الشاه أثناء إقامته في أمريكا، سأله المحاور قائلاً: «ألم يخبرك أحد بما يحدث من تعذيب وانتهاكات في إيران؟»، فأجاب الشاه مبتسمًا بكل هدوء وبلكنة إنجليزية سليمة «لم يكونوا يأتون إليّ ويقولون لقد عذبنا أحدهم».

وفي مارس ١٩٨٠، بدأت «الثورة الثقافية» الخمينية، فأغلقت

الجامعات التي اعتبرت معاقل ليسار لمدة سنتين لتنقيتها من معارضي النظام الديني، وفي يوليو فصلت الدولة البيروقراطية ٢٠٠٠ من المعلمين و٨٠٠٠ تقريباً من الضباط باعتبارهم «متغربين» أكثر مما يجب، واستبدلوا بهم آخرين مؤيدين للخميني، وأصبح الحجاب إلزامياً في الشوارع وأصبح حتمياً على النساء إما ارتداء أثواب طويلة داكنة اللون وتغطية رؤوسهن بأوشحة كبيرة أو ارتداء الشادور، وحظرت الجماعات السياسية التي تعارض الحكومة الإسلامية أو حتى تنتقدها، وأعلن أن ارتداء رابطات العنق واستخدام العطور ومساحيق التجميل ونمص الحواجب وطلاء الأظافر «رجس من عمل الشيطان» ومن ثم تعرض صاحبته للعقاب الشديد، وفي المدارس وقبل دخول الفصول كل يوم، يجبر الطلبة على الانتظام في صفوف والتهاف بشعارات مفعمة بالكراهية مثل «الموت لأمريكا» و«الموت لإسرائيل».

وفي مارس ١٩٨١، ألقى رئيس الجمهورية أبو الحسن بني صدر خطاباً انتقادياً للحكومة في جامعة طهران، وأقر بوجود التعذيب في السجون الإيرانية، هذا الخطاب أثار كثيراً من ردود الفعل المتباينة لدى رجال السياسة في إيران. وفي يونيو ١٩٨١ زادت خلافاته مع الحزب الجمهوري الإسلامي والخميني، وأنهم أبو الحسن بني الصدر من قبل رئيس البرلمان الإيراني وعدد من النواب الذين كانوا ينتمون للحزب الجمهوري الإسلامي، بالتقصير وعدم الكفاءة السياسية بل الخيانة، بإيعاز من الخميني بدعوى أنه يتحرك ضد رجال الدين في السلطة، وبسبب معارضة بني صدر لإعدام السجناء السياسيين وكتابته خطابات إلى الخميني يحذره فيها من الديكتاتورية، وفي النهاية تمت إقالته من منصب رئاسة الجمهورية، وصدر قرار بالقبض عليه لكنه استطاع الفرار في اللحظة الأخيرة إلى فرنسا، لكن ألقى القبض على العديد من أصدقائه ونفذت فيهم عقوبة الإعدام.

أما حسن لاهوتي أشكوري فقد قامت قوات الأمن باعتقال ابنه بسبب انتمائه لمجموعة مجاهدي خلق، وبعدها بأيام تم اعتقاله نفسه لأسباب غير معروفة ونقلوه إلى سجن إيفين بطهران، ويعتقد البعض أن مخالفته لعزل الرئيس الجمهوري أبو الحسن بني صدر كانت السبب الرئيسي لاعتقاله، وبعد أيام من الاعتقال، أعلنت الحكومة الإيرانية أنه مات إثر السكتة القلبية، أما عائلة حسن لاهوتي فقد أقرت في مقابلة صحفية مع جريدة «شهروند امروز» (المواطن اليوم) أن تقرير الطبيب الشرعي صرح بأن سبب موته هو وجود سم «استريكنين» في معدته ولم يمت بشكل طبيعي.

أما صادق قطب زاده فقد كان علمانيًا ليبراليًا، وكان من الطبيعي أن يقف قطب زاده ضد سلطة رجال الدين، فقد عارض السلطة الإلهية للخميني الملقبة بـ «ولاية الفقيه»، وقد أيده في ذلك المرجع الديني «محمد كاظم الحسيني شريعتمداري»، وكانت زمرة الخميني تصف زاده بأنه «شخص فاسق يعاقر الخمر والنساء»، وحدث أن هاجم زاده الحزب الإسلامي الجمهوري (حزب الخميني الحاكم) في نوفمبر ١٩٨٠ فتم اعتقاله لفترة وجيزة، ثم ما لبث الخميني أن عفا عنه، وفي ٦ أبريل ١٩٨٢ تم اعتقال صادق قطب زاده بتهمة التآمر والتخطيط لانقلاب عسكري والإطاحة بالحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية واتهمته السلطات بزرع مواد متفجرة قرب بيت الخميني بهدف اغتياله، وقد نفى قطب زاده أثناء محاكمته تلك الاتهامات قائلاً: «إنني أختلف مع الحكومة لكنني لم أفكر بالانقلاب العسكري»، وحكم القاضي «محمد ري شهري» بإعدام صادق قطب زاده، وفي ١٥ سبتمبر ١٩٨٢، نفذ فيه الحكم في طهران.

وفي مطلع ١٩٨٢، لم يبق للخميني من عدو سوى شريعتمداري، الذي بقي يجاهر علناً بمعارضته بدعة الخميني المسماة ولاية

الفقيه، وظل يدعو إلى إقامة جمهورية مدنية تعمل بهدي الإسلام، فاتهمته السلطات بالتآمر، وبمحاولة اغتيال قيادات في الثورة، وفُرضت عليه الإقامة الجبرية في منزله، ومُنِع من التدريس، وتعرض أتباعه للتنكيل وتعرض هو للضرب والإهانة وتم إحراق مكتبته وبعد تعرضه للمرض تم منع إسعافه وعلاجه فتوفي في بيته، ودفن سرًا من قبل الأجهزة الرسمية في الليل في مقبرة مهجورة، بالرغم من أنه قد أنقذ الخميني من الإعدام في السابق في زمن الشاه رضا بهلوي، وفي ٢٠ يناير ١٩٨١، أطلق الخميني سراح الرهائن الأمريكان بعدما قضوا ٤٤٤ يومًا في الأسر، وفي الثالث من يونيو ١٩٨٩، توفي آية الله الخميني بعد صراع مع السرطان، بعدما تجاوز عدد الذين أعدمتهم المحاكم الثورية في حياته أربعين ألف شاب وشابة وشيخ وشيخة، ثلاثون ألفًا منهم فقط من منظمة مجاهدي خلق، كما أن بين هؤلاء الضحايا بضعة آلاف من الفتيات والفتيان الذين لم يبلغوا سن الرشد، ولكن الجلادين لم يرحموا الصغار كما لم يرحموا الكبار.

لا أحد يتعلم من التاريخ ثورة رومانيا مرحلة ما قبل الثورة

أحلك لحظات الليل مظلمة هي تلك التي تسبق بزوغ الفجر..
في العام ١٩٨٩، كان المرجل الآخذ في الغليان منذ سنوات قد
أصبح انفجاره وشيئًا، لكن النظام الحاكم وحده كان يرى أن ما
يحدث هو سحابة صيف عابرة.

في ٣٠ ديسمبر ١٩٤٧، سقطت الملكية في رومانيا وأعلن قيام
الجمهورية الشعبية الرومانية بعدما تنازل الملك ميشيل آخر
ملوك رومانيا عن عرشه. وفي مارس ١٩٦٥، توفي «جورجي جورجيو
ديج GHEORGHE GHEORGHIU-DEJ» أول زعماء رومانيا الشيوعية،
الذي أرسى قاعدة الزعيم الملهم والأب القائد، ورسخ في عقول
الرومانيين أن بلادهم ضحية للمؤامرات الخارجية طيلة الوقت،
وفي نفس الشهر، تولى نيقولا تشاوشيسكو منصب السكرتير
الأول لحزب العمال الشيوعي الروماني، وبعد تسعة أعوام فقط
استطاع تشاوشيسكو أن يقبض بيديه على كل مفاصل الدولة، وفي
٢٨ مارس ١٩٧٤ أصبح ماسح الأحذية السابق نيقولا تشاوشيسكو
رئيسًا لجمهورية رومانيا الاشتراكية الشيوعية.

كان الحزب الشيوعي الحاكم الذي يرأسه تشاوشيسكو مؤسسة
ضخمة تضم ٣,٧ مليون شخص، وهو ما كان يعادل ربع
البالغين وثلث القوى العاملة، وفي غضون سنوات قليلة تفوق
تشاوشيسكو علي سلفه جورجيو ديج، وتركزت السلطة بالأساس
في يده هو وزوجته «إلينا» التي تركت المدرسة بدرجة ممتازة
في فن التطريز وهي في الرابعة عشرة من عمرها، وكان قد قام

بتصعيدها لتصبح عضوًا في اللجنة السياسية التنفيذية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الروماني.

وبالرغم من اتجاه الدولة الشيوعي، لكن سياسات تشاوشيسكو أدت إلى توتر العلاقات بالاتحاد السوفيتي مقابل ترحيب كامل من الغرب، وكانت رومانيا من أوائل دول شرق أوروبا التي تنضم إلى صندوق النقد الدولي، واستطاع تشاوشيسكو الذي ابتدع فكرة «القائد المعبود» الحصول على قروض ضخمة من الصندوق خلال السبعينيات، ليصرف منها ببذخ على مشاريع تخلد اسمه وتعكس جنونه للعظمة، مثل إنشاء «بيت الجمهورية» شديد الفخامة، و«متحف تشاوشيسكو»، وكان يتم استغلال الإعلام والأحداث الرياضية في الملاعب والشوارع له ولزوجته وللحزب الشيوعي الحاكم، مما أرهق ميزانية الدولة بشدة.

وكعادة الديكتاتوريين في القيام بمشاريع ضخمة تخلد أساميهم دون أن يكون لها منفعة حقيقية، بدأ تشاوشيسكو في نهاية السبعينيات في تنفيذ مشروعه المجنون بتحديث رومانيا الذي دعاه «سيستيماتيزاريا»، وفي المقابل قام بعمليات تهجير قسري واسعة النطاق لسكان وسط بوخارست وهدم منازلهم، ودمر عددًا ضخمًا من المباني الأثرية التاريخية المهمة بما يعادل ٢٥٠ هكتارًا من وسط بوخارست التاريخي مثل شارع «شتيربي فودا» التاريخي، ومجمع «فاكاراشتي» الهائل للأديرة الذي يعود للقرن الثامن عشر، ودير «باتليمون» الذي يعود أيضا للقرن الثامن عشر، وكنيسة «اني» التي تعود للقرن السابع عشر من أجل مشروع بناء «قصر الشعب»، ثم عاد ودمر منطقة مستطيلة طولها خمسة كيلومترات وعرضها كيلومتر واحد من أجل إنشاء شارع مشابه للشانزليزيه في باريس التي كان مولعًا بها أسماه شارع «انتصار الاشتراكية»، وبلغت حصيلة التدمير التاريخية ٢٧ كنيسة أرثوذكسية، وستة معابد يهودية، وثلاث

كنائس بروتستانتية، وأطلقت المعارضة علي عملية التهجير القسري لفظ «تشاوشيما» الذي يتكون من مقطعين، «تشاو» نسبة إلى تشاوشيسكو، و«شيما» نسبة إلى قنبلة هيروشيما، وانتهى العمل بمشروع «سيستيماتيزاريا» عام ١٩٨٨.

مشروعات تشاوشيسكو المكلفة وحرية الاقتراض من الغرب أغرقت رومانيا في الديون إلى حد اضطرت معه الحكومة إلى تصدير بعض السلع على حساب الاستهلاك المحلي، وتدهور الاقتصاد الروماني إلى حد غير مسبوق، وانهارت مستويات المعيشة للغالبية العظمى من الرومانيين، حتى وصفت رومانيا في ذلك الوقت بإثيوبيا أوروبا. ومع بداية الثمانينات، أصبح سداد هذا الدين عبئًا كبيرًا على مالية الدولة، فقرر تشاوشيسكو سداد ديون رومانيا بالكامل، ونظم استفتاء على إجراء تعديل دستوري يمنع رومانيا من تلقي قروض من الخارج في المستقبل، وبناء على هذا القرار، جرى توجيه معظم الإنتاج الصناعي والزراعي للبلاد من أجل سداد الدين، وكانت نتيجة هذه الإجراءات كارثية على الأغلبية الساحقة من الشعب، حيث تم تعميم نظام الحصص من السلع الغذائية في جميع أنحاء البلاد باستثناء العاصمة، وجرى تقليص هذه الحصص على نحو مستمر، وتراجع استهلاك الطاقة بصورة مروعة، وتوقفت أنظمة التدفئة المركزية، وحتى التلفزيون الرسمي قلصت قنواته لتصبح قناة واحدة تبث لمدة ساعتين فقط يوميًا، أما الكهرباء فكان يتم قطعها لساعات طويلة وخاصة في الليل من أجل توفير، وبلغ الفقر وضيق المعيشة مستويات غير مسبوقة، وتم وقف الاستيراد بصورة شبه كاملة، باستثناء استيراد السلع الفاخرة لتشاوشيسكو والزمرة المحيطة به، حتى تم سداد ديون رومانيا كاملة في صيف ١٩٨٩.

أحکم تشاوشيسكو الذي لقب بـ«الملك الأحمر» سيطرته علي

البلاد تحت مثل هذه الظروف المعيشية القاسية من خلال جهاز أمن الدولة «السيكوريترات Securitate» الذي كان من أقدم أجهزة النظام الستاليني في رومانيا وأسوأها سمعة وأكثرها توحشًا وقمعًا للمعارضين الذين رفعوا شعارا «نريد الخبز»، وعلى الرغم من أن تشاوشيسكو قد وعد في بداية حكمه بتحجيم دور هذا الجهاز، فإن الواقع كان على عكس ذلك تمامًا، فقد تضخم الجهاز في عهده وتوسع في عمله، واخترق جميع المؤسسات المدنية إلى حد أن البعض قدر أن واحداً من بين كل أربعة رومانيين بالغين كان عميلاً لأمن الدولة، ولم يكن يتم إبداء أي تسامح مع من يشكك في إنجازات تشاوشيسكو التي لقبته بـ «عصر الانتصار»، ولم يتردد تشاوشيسكو في توجيه الأوامر لقواته بإطلاق النار على إضراب العمال في ١٩٨٧.

إلى جانب ذلك، كانت الأقلية المجرية تتعرض لاضطهاد شديد، حيث كان النظام دائماً ما يقوم بالتأليب ضدها باعتبارها مخرجاً لتفريغ الغضب الشعبي، وفي ظل هذا الوضع، لم تكن هناك مساحة لظهور أي شكل من أشكال المعارضة المنظمة، واقتصرت المعارضة قبيل اندلاع الثورة على أشخاص معدودين في العاصمة، بينما كانت الأقاليم تشهد معارضة أكثر نشاطاً، وأصيب تشاوشيسكو في سنواته الأخيرة بجنون العظمة، فكان يطلق على نفسه القائد العظيم والمهم، و«دانوب الفكر» نسبة لنهر الدانوب، والمنار المضيء للإنسانية، والعبقري الذي يعرف كل شيء، وأسهم في تنامي جنونه للعظمة جوقة المنافقين المحيطين به الذين شبهوه بيوليوس قيصر وبالإسكندر الأكبر، ولقبوه بمنقذ الشعب، و«الشمس التي تشع الدفاع»، وأن عصره هو العصر الذهبي لرومانيا.

امتلك تشاوشيسكو خمسة قصور أحدها به ألف حجرة، وقدرت قيمة بناء ذلك القصر بعدة مليارات من الدولارات فقد

بلغت مسطحات بناء ذلك القصر ٢م٤٥٠٠٠ وارتفاعه عن الأرض مائة متر، وقد شارك في بنائه خمسة عشر ألف عامل عملوا ليلاً ونهاراً حتى تم بناؤه، كما كان يمتلك تسعة وثلاثين فيلا فاخرة، وتسع طائرات مجهزة كقصور طائرة، وثلاثة قطارات خاصة به كبيوت متنقلة عبر أنحاء رومانيا، وقدرت ثروته الشخصية في بنوك سويسرا عند إعدامه بثمانية مليارات دولار، في وقت كان الشعب كله يئن في فقره، وبالرغم من القبضة الأمنية القوية التي أحكمها تشاوشيسكو حول شعبه، فإن ذلك لم يمنع من تنامي السخط الشعبي بشكل مضطرد، وبدأ يفقد موقعه الدولي المتميز، خصوصاً مع التغيرات التي بدأت تطرأ على طبيعة دول الكتلة الشرقية وانحسار المد الشيوعي، وقاوم تشاوشيسكو بشدة دعوات الزعيم السوفييتي جورباتشوف إلى الإصلاح، وعلى جانب آخر بدأت القوى الغربية تشعر بالقلق أكثر لتقبلاته المزاجية المستمرة، ولم تعد علاقاتها الخاصة بنظامه ذات قيمة إضافة إلى كونها أصبحت مصدر حرج.

في بداية عام ١٩٨٩، كانت الأنظمة الديكتاتورية في شرق أوروبا تهاوى الواحدة تلو الأخرى مما شجع بعضاً من حركات المعارضة على الظهور على استحياء، فحاول صحفيو ثاني أكبر جريدة في رومانيا نشر عدد ينتقد تشاوشيسكو مباشرة، لكن تم اعتقالهم على الفور وحكم عليهم بالإعدام، لكن لم ينفذ الحكم وأنقذت الثورة حياتهم لاحقاً، بينما بعث ستة من القادة الشيوعيين وكبار موظفي الدولة السابقين في رومانيا رسالة إلى تشاوشيسكو لقت بـ «رسالة الستة»، وانتقدوا فيها وبشدة حكمه الديكتاتوري، ونشرت الرسالة على العلن، فما كان من تشاوشيسكو إلا أن وضع بعض كاتبيها تحت الإقامة الجبرية، ونفى البعض الآخر إلى مناطق نائية داخل رومانيا، لكن الرسالة انتشرت بكثافة، وأعطت للرومانيين انطباعاً بأن حتى بعض

من كبار رجال الدولة لم يعد بإمكانهم التعايش مع نظام تشاوشيسكو، وأن ثمة ثورة ما تلوح في الأفق، لكن المقربين من الزعيم أقنعوه أن ما يحدث مجرد زوبعة في فنجان، ومضت الأمور على طبيعتها في بوخارست، وعقد الحزب الشيوعي الروماني الحاكم مؤتمره الرابع عشر، وأعاد انتخاب تشاوشيسكو رئيساً بالإجماع، وألقى الزعيم خطابه التقليدي الذي امتد لنحو ست ساعات، وألقى فيه باللوم على المؤامرات الخارجية التي تحيكتها الدول الرأسمالية على رومانيا.

في التاسع من نوفمبر ١٩٨٩، انهار جدار برلين منذراً بتداعي الشيوعية من أوروبا بالكامل، وبعد أقل من شهر تقريباً تلقى راعي الكنيسة البروتستانتية في مدينة تيمشوارا التي تعج بالأقلية المجرية القس «لازلو توكيش» أمراً من السلطات بإبعاده إلى قرية نائية، لكن الكاهن المنتمي إلى الأقلية المجرية، الذي عرف عنه مجاهرته ونقده اللاذع للنظام، رفض تنفيذ أمر الإبعاد، فما كان من قيادة كنيسته إلا أنها طلبت من السلطات أن تنفذ أمر الإبعاد بنفسها، وحددت يوم الخامس عشر من ديسمبر ١٩٨٩ لتنفيذ الأمر.

في هذا اليوم تجمع الآلاف من المتظاهرين من الأقلية المجرية في الميدان المواجه للكنيسة لمنع تنفيذ الأمر، وألقى الراعي خطبة انتقد فيها تشاوشيسكو، وعلى الفور توافدت قوات الأمن، واشتبكت مع المشاركين واستطاعت فض التجمع، ومر اليوم دون تنفيذ أمر إبعاد راعي الكنيسة، لكن في صباح اليوم التالي ١٦ ديسمبر، تظاهر ما يقرب من عشرة آلاف متظاهر معظمهم من الطلبة في ميدان «أوبيري» منددين بسياسات تشاوشيسكو، واندلعت الاشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن، وسقط مئات الضحايا، وفشلت قوات الأمن في احتواء حركة الشارع بالرغم من العنف الشديد.

وفي صباح اليوم الثالث ١٧ ديسمبر، دعا تشاوشيسكو اللجنة السياسية التنفيذية للحزب الشيوعي إلى اجتماع طارئ حضرته زوجته إيلينا، وفيه صب الديكتاتور وزوجته جام غضبهما على مسؤولي الدولة وعلى وزير الدفاع وقائد قوات أمن الدولة بشكل خاص لما اعتبراه تقاعسًا عن مواجهة المظاهرات بالحزم المطلوب، ووجه تشاوشيسكو أمرًا مباشرًا بإطلاق النيران على مثيري الشغب والعملاء والخونة -كما سماهم- الذين يحاولون العبث بأمن رومانيا، ثم كلف أحد مساعديه ليتولى بنفسه قيادة عملية قمع الانتفاضة في تيميشوارا، وفي مساء الأحد الدامي ١٧ ديسمبر، فتحت قوات الأمن النظامية المدعومة من الجيش يعاونها أفراد بملابس مدنية النار على الحشود المجتمعة في «أوبيري» فأردت المئات صرعى، وغادر تشاوشيسكو بوخارست صباح اليوم التالي ١٨ ديسمبر في زيارة رسمية مقررة سلفًا إلى إيران بعد أن أطمأن على سحق التمرد بالكامل، واستمر إطلاق النار طيلة اليومين التاليين مسببة انتقال عدوى الإضرابات والتظاهرات والثورة إلى جميع أنحاء البلاد وإلى العاصمة الرومانية بوخارست.

عدد الضحايا في هذا اليوم ليس معروفًا على وجه الدقة، التقارير الأولى ذكرت أن القتلى بالمئات ولكن التقدير الرسمي لحكومة ما بعد الثورة حدد العدد بمائة قتيل، وفي ١٩ ديسمبر، قام العمال بإضرابات في المنطقة، وهدد بعضهم بتدمير المصانع إذا تعرضت لهم قوات الأمن، وتظاهر نحو ٨٠ ألف شخص، واستطاعوا الاستيلاء على السلاح من قوات الأمن، وبحلول ٢٠ ديسمبر، حدث انقلاب مفاجئ لموقف قوات الجيش في تيميشوارا، فبعد مشاركتها في إطلاق النار على المتظاهرين طوال الأيام الثلاثة الماضية أظهرت التضامن معهم، وهو ما دفع الجماهير إلى الهتاف «الجيش معنا»، وأدى هذا التحول إلى

إنهاء الاشتباكات في المدينة وتكوين أولى اللجان الثورية الشعبية بها، لتصبح تيميشوارا أولى المدن الرومانية التي تتحرر من حكم الديكتاتور.

عاد تشاوشيسكو إلى بوخارست في هذا اليوم نفسه وأدرك عمق الأزمة، وفي صباح اليوم التالي ٢١ ديسمبر، اقترف تشاوشيسكو أسوأ أخطائه قاطبة عندما حاول استرضاء الشعب وألقى خطبة من شرفة مبنى اللجنة المركزية للحزب أمام حشد من العمال الذين يُفترض ولاؤهم له، ونقلت عبر البث الحي للتلفاز إلى المشاهدين في منازلهم، وحذر من الفوضى العارمة التي ستحدث إن أصروا على رحيله، وتوقع مظاهرة تأييد ضخمة تلقي بالرعب في قلوب من سولت لهم أنفسهم الخروج على طاعة الزعيم القائد.

لكن الأمور لم تمض كما صور له خياله، وتعالى الهتافات، وقاطعت الجماهير الغاضبة خطابه بأصوات الاستهجان والازدراء، وبدا الذهول واضحاً على وجهه، فقالت له إيلينا من داخل الشرفة: «أعطيهم مائة إضافية»، فبدأ تشاوشيسكو يقطع الوعود بإجراء الإصلاحات ورفع الأجور والمعاشات على أمل أن يصمتوا، غير أن الحشود لم تعد ترغب بالإصغاء لأقواله، وبدأوا بسحق رايات الشعارات المؤيدة تحت أقدامهم، وبعد دقائق فقط من بداية الخطاب كان بالإمكان سماع صيحات من بين صفوف الجماهير تردد «تيميشوارا» و«تشاوشيسكو ديكتاتور»، مما دفعه إلى المغادرة، ومع انقطاع البث كان واضحاً أن الميدان الذي يعج بالجماهير قد تحول إلى ساحة للفوضى، وأدرك الناس أن النظام يواجه أزمة ضخمة، واندلعت الحرب الأهلية بين قوات الأمن والثوار في مختلف مناطق رومانيا وخلفت آلاف القتلى والجرحى والمصابين بالرصاص الحي في محاولة لإخماد الثورة، وانهارت الشرطة حرفياً أمام سيل المتظاهرين الذي لا يجف،

فأمر تشاوشيسكو قوات الجيش بالنزول لضرب المتظاهرين وقمع الثورة.

وفي اليوم التالي ٢٢ ديسمبر، تواترت الأنباء حول حدوث خلافات بين تشاوشيسكو والجيش، وقرر وزير الدفاع سحب الجيش من المعركة فاغتالته قوات الأمن على الفور، وأعلن من خلال الإذاعة أن وزير الدفاع قد انتحر بعدما تم افتضاح خيائته، ولم يكن ثمة شك لدى كثيرين أن تشاوشيسكو قد أمر بقتل الرجل بعدما رفض تنفيذ أوامره بإطلاق النار على المتظاهرين، مما أدى إلى حدوث تمرد شامل بالجيش، وفي النهاية أعلن الجيش انضمامه لمعسكر الثورة وإعلان ولائه لحكومة جبهة الإنقاذ الوطني التي أعلن تشكيلها على عجل يوم ٢٢ ديسمبر.

وعلى أي حال، فإن مقتل وزير الدفاع أدى إلى أن يدرك كبار الضباط أن الخيار الأفضل هو الانحياز إلى الثورة، وتلقى المجندون الأوامر بمنع إطلاق النار على المتظاهرين، مما دفع الناس في الشوارع للهتاف «الجيش معنا»، وقدم المتظاهرون الزهور لجنود الجيش واعتلوا أسطح الدبابات والتقطوا الصور التذكارية بجانبها.

في نفس اليوم ٢٢ ديسمبر، حاول تشاوشيسكو للمرة الأخيرة مخاطبة شعبه من شرفة القصر ولكن الميكروفون لم يعمل وكانت أعداد من المتظاهرين قد بدأت بالفعل تدخل إلى المبنى بعد اقتحامه، وأخذت أصوات المتظاهرين تهدر مما أصاب تشاوشيسكو بالرعب، و بالكاد تمكن تشاوشيسكو و زوجته و أربعة مرافقين من الهرب بواسطة طائرة مروحية كانت في إنتظارهم علي سطح القصر ، و بينما كان المفترض بهذه المروحية أن تؤمن له سبيل الفرار ، إلا أن قائد المروحية خان تشاوشيسكو و تركه مع إيلينا زوجته ومرافقيه على جانب أحد الطرق خارج

بوخارست ، فأستقل بعدها سيارة سرقها رفاقه من إحدى المزارع، ولم يمض وقت طويل قبل أن يلقي بعض الجنود القبض على تشاوشيسكو وزوجته فيقتادونهما إلى قاعدة عسكرية في مدينة تدعى تيرجوفيسى بعد أسبوع واحد من اندلاع الثورة، وطوال اليومين التاليين تم إبقاء تشاوشيسكو معظم الوقت في مدرعة عسكرية ظلت تجوب أنحاء القاعدة العسكرية كإجراء إضافي خوفا من تمكن أفراد أمن الدولة الموالين له من اكتشاف مكانه والتدبير لإطلاق سراحه.

الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ ديسمبر ١٩٨٩ شهدت تحول شوارع بوخارست إلى ساحة حرب شوارع دامية، وعلى الرغم من أن الجيش الذي كان يطلق النار على المتظاهرين في الأيام السابقة، قد أعلن «حماية الثورة» ووقفه بجانب المتظاهرين، فإن ذلك لم يمنع توالي سقوط الضحايا، فمن الذي كان يطلق النيران؟ النظرية التي فسرت سقوط الضحايا بالمئات هي أن أفراد أمن الدولة الذين بقوا على ولائهم لتشاوشيسكو هم الذين كانوا يطلقون النيران في محاولة بأئسة أخيرة للحفاظ على النظام الذي كان يحميهم، وسرت شائعة تتحدث عن قوات خاصة تم تشكيلها خارج سلسلة القيادة العادية لأمن الدولة، تتكون من رجال أخذوا في صغرهم من دور الأيتام ويدينون بالولاء الكامل للزعيم، وسرت شائعة أخرى تتحدث عن مرتزقة جلبوا لدعم نظام الديكتاتور وإثارة الفوضى من بلدان مثل ليبيا وإيران كان لتشاوشيسكو علاقات وثيقة معها، وأكد تلك الشائعات أنه لم يتم اعتقال أو محاكمة أي من هؤلاء بعد الثورة، وحتى العدد القليل جدا منهم الذين ألقى القبض عليهم بعد إصابتهم أو استسلامهم، قد اختفوا بشكل غامض من أسرة المستشفيات ونازحين السجون التي نقلوا إليها، ولم يمثل أي منهم أمام أي جهة تحقيق أو يقدم للمحاكمة.

لكن التفسير الأقرب للواقع أن الجيش الذي كان يطلق النيران على المتظاهرين طوال الفترة من ١٧ إلى ٢٢ ديسمبر كان في حاجة إلى عملية تجميل لصورته التي لطخها دوره في قتل الثوار، وبالتالي كان لابد من اختلاق عدو خفي وشرس للثورة يتولى الجيش مواجهته، ليظهر بمظهر حامي الثورة والشريك الذي لا غنى عنه في إنجاحها، كما أن تعليق الشكوك بجهاز أمن الدولة كطرف محتمل وراء الاعتداءات الدامية يسهم في تلطيف سمعة هذا الجهاز الذي كان طوال عقود منافسا هاما للجيش النظامي ويتمتع رجاله بالقرب أكثر من مركز السلطة في القصر الرئاسي.

دمرت أحداث العنف مباني كثيرة في العاصمة دون أن تمس مبنى الإذاعة والتلفزيون ولا مبنى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الذي كان أفراد جبهة الإنقاذ الوطني في حالة اجتماع دائم به بدون تفسير مقنع رغم عدم منطقية ذلك، وبث التلفزيون الروماني تقارير مصورة حية لأحداث العنف في الشوارع ونداءات الاستغاثة التي طالبت الجماهير بالتضامن مع الثوار ودعمهم في مواجهة العدو الخفي الذي يطلق عليهم نيرانه، وكانت أصوات المعلقين على الأنباء من داخل الاستوديو تختلط بصوت إطلاق الرصاص الذي لم ينقطع خارجه.

وفي يوم عيد الميلاد «الكريسماس» ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٨٩، شكلت محكمة عسكرية على عجل، وكان القضاة مجموعة من جنرالات الجيش، وحوكم تشاوشيسكو وزوجته في جلسة علنية أشبه بتمثيلية هزلية أعدت بهدف التخلص السريع من تشاوشيسكو وزوجته بإطار من الشرعية القانونية، تم تسجيلها على أشرطة سينمائية وبثتها إحدى شبكات التلفزيون الفرنسية لاحقًا، ومثل أمامها تشاوشيسكو وزوجته وتم مواجهتهما بقائمة طويلة من التهم، منها التصفية العرقية، والقتل الجماعي، وتدمير الملكية العامة، والكسب غير المشروع، وإرهاب الشعب

وتجويعه، وقتل المتظاهرين وتهم أخرى تتصل بالفساد.

كان من الواضح في تفاصيل الحوار الذي دار بين تشاوشيسكو وإيلينا وبين القضاة الذين مثلاً أمامهم أن هناك معرفة شخصية بين الطرفين إلى حد أن إيلينا توجهت بالحديث إلى أحدهم في إحدى اللحظات قائلة: «لقد كنت بمثابة أمك»، وربما كانت تلك العلاقة والمعرفة بينهم كمتهمين وبين القضاة هي أحد أسباب رفض تشاوشيسكو وزوجته الاعتراف بشرعية المحاكمة وقضاتها وهو ما كرراه عدة مرات. على جانب آخر، عمد ممثل الدفاع عن المتهمين الذي عينته المحكمة إلى التسليم نيابة عنهما بصحة الاتهامات المنسوبة إليهما، ولم يحاول تقديم أي دافع ضد هذه التهم أو ضد سلامة الإجراءات.

كان تشاوشيسكو مع زوجته أثناء محاكتهما في غاية العصبية، فقاما بشتم القضاة، واستمرت المحاكمة التي عرض شريط لبعض أجزائها على شاشات التلفزيون فيما بعد لعدة ساعات، وانتهت بإدانة تشاوشيسكو وإيلينا بجميع التهم الموجهة إليهما، وأصدر القضاة حكمهم بإعدام المتهمين، وحين رأى تشاوشيسكو جدية الموضوع أخذ يبكي كالأطفال وخصوصاً حين قام الجنود بتقييده قبل إطلاق الرصاص عليه، وقامت زوجته العجوز والبالغة من العمر ثلاثة وسبعين عاماً بضرب أحد الجنود على وجهه حين حاول تقييدها قبل تنفيذ حكم الإعدام بها، ويقال أن الزوجة قد تبرزت في ملابسها من الخوف أثناء اقتيادها إلى ميدان ضرب النار، ونفذ حكم الإعدام رمياً بالرصاص في خلال دقائق من إصداره بإشراف من جبهة الإنقاذ الوطني، وشارك عضوان من هيئة المحكمة بنفسيهما في توجيه الرصاصة القاتلة إلى رأس كل منهما.

الجدير بالذكر أن هذين العضوين تحديداً شغلا فيما بعد مناصب هامة في الحكومة الجديدة التي تشكلت في أعقاب الثورة،

وأصبح أحدهما رئيس جهاز المخابرات الجديد، وفي مساء ٢٥ ديسمبر، أذاع التلفاز صور جثته هو وزوجته، وشهد اليوم ذاته اختفاء العناصر الإرهابية التي أحدثت الفوضى خلال الأيام السابقة بشكل مفاجئ وكأنها تبخرت في الهواء، واحتفل الشعب بنجاح ثورة الياسمين.

لا أحد يتعلم من التاريخ ثورة رومانيا مرحلة ما بعد الثورة

رحل تشاوشيسكو وزوجته ونظامه بغير رجعة، أو هكذا ظن الثوار وقتها وابتلعوا الطعم...

في الأيام التالية لإعدام تشاوشيسكو، كان الثوار منشغلين بحرق صور الديكتاتور، والتقاط الصور التذكارية أسفل مركبات ومدربات الجيش، وكانت رومانيا بالكامل تغني للثورة، وطلاب الجامعات والمدارس يستشرفون مستقبلاً مشرقاً للبلاد.

أثارت السرعة والسهولة التي تشكلت بها حكومة جبهة الإنقاذ الوطني الشك في وجود مؤامرة ما لقلب نظام الحكم في أروقة الحزب والسلطة منذ زمن، فقط كانت تنتظر فرصة سانحة للانقلاب وهو ما أتاحتها لها الثورة، أكد ذلك التحول المفاجئ لموقف الجيش من معاداة الثورة في البداية إلى تأييدها لاحقاً، وحتى تشكيل جبهة الإنقاذ الوطني كان محل تساؤل وشكوك، فقد ضمت الجبهة عدداً محدوداً من المعارضين البارزين، أما الغالبية العظمى من أفرادها فكانوا من رجال الحزب الشيوعي الحاكم ومن المقربين للرئيس المخلوع، إضافة إلى عدد كبير من جنرالات الجيش وقادة جهاز أمن الدولة الذين قامت ضدهم الثورة في الأساس، بل ورأسها إيون إيليسكو أحد رجال الديكتاتور المخلوع ونائبه، مما يعد إشارة على ثمة اتفاق قد عقد بين قيادات الجيش وبين الحكومة الجديدة، يؤيد الجيش بموجبه

الثورة ظاهرًا، مقابل التأكيد على عدم المحاسبة لاحقًا، إضافة إلى الحفاظ على مناصبهم، وطمأنة جنرالات الجيش بأن قيادة البلاد ستؤول للنظام القديم ذاته وليس للثوار، لكن في وسط الفرحة الزائفة ونشوة الانتصار، أغفلت قوى المعارضة تلك التساولات، ووضعت كل ثقتها بالجبهة.

قبضت جبهة الإنقاذ الوطني على زمام الأمور، وكانت الخطوة الأولى التي قامت بها الجبهة هي توجيه أمر بتسليم جميع الأسلحة إلى الجيش، وتعدت من يخالف ذلك الأمر بعقاب قاس، واضطلعت الجبهة بمحاكمة وسجن القلة القليلة من رموز النظام القديم من المقربين من تشاوتشيسكو، والذين لم يكن لهم في الحقيقة أي دور حقيقي في الحزب، واتخذت في البداية خطوات إزاء حل الحزب الشيوعي الروماني الذي كان قد احتكر السلطة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأعلنت الجبهة أن هدفها إقامة اقتصاد يركز على السوق الحر ونظام ديمقراطي تعددي، وتولى إيون إيليسكو إدارة شؤون المرحلة الانتقالية لحين الإعداد للانتخابات تحت مظلة وحماية الجيش والأمن، وامتدح الثورة واحتفى بها، وأوهم الثوار والحركات الثورية بأنه مع الثورة قلبا وقالبا.

وفجأة.. حدث انفلات أمني رهيب في رومانيا، وبدأت مجموعات من الأشخاص المجهولين يهاجمون المنازل والمنشآت الحيوية، وانتشرت حوادث الاغتصاب والسرقعة وقطع الطرق والسطو، مما تسبب في إحساس المواطنين بالهلع وانعدام الأمن بالرغم من تصريحات الجيش المستمرة بالتصدي للبلطجة والانفلات الأمني، في نفس الوقت لعب الإعلام الخاضع للنظام دورًا في نشر الذعر عن طريق الشائعات الكاذبة المتوالية وتضخيم حالة الذعر العامة، ومن ناحية أخرى افتعل الحزب الشيوعي أزمت متوالية في السلع الأساسية والوقود لإيجاد رأي عام مضاد

للثورة، وارتفعت الأسعار وأصبحت الحياة صعبة للغاية، ولم يجد الشعب الوقود الكافي للحياة، وفقدت رومانيا ٩٤٢ قتيلاً بسبب أحداث الانفلات الأمني المفتعلة، وقضى الرومانيون في هذه اللحظات أياماً قاسية للغاية ولم يجدوا أمامهم مفرًا إلا بالالتفاف حول إيليسكو نائب الديكتاتور الذي قامت الثورة ضده، رغبة في عودة الأمن والأمان للشارع الروماني مرة أخرى، ثم تبين فيما بعد أن الفوضى والانفلات الأمني كانت من تخطيط إيليسكو بمساهمة من الأجهزة الأمنية، وبدأ رجل الشارع البسيط يندم على الاستقرار والأمان الذي عاشه في عهد المخلوع تشاوشيسكو.

بدأت الخلافات بين الثوار وبين جبهة الإنقاذ الوطني منذ الأسابيع الأولى عقب الإطاحة بتشاوشيسكو، وبعد أسبوعين من إصدار الأوامر للشعب بتسليم السلاح، أدرك الثوار أن إيليسكو يسعى لإجهاض الثورة ويقود الثورة المضادة، خصوصًا مع استمرار كبار المسؤولين في النظام القديم في وظائفهم، واستمرار ضباط قوات الأمن في مواقعهم، دون تقديمهم لمحاكمات حقيقية على ما ارتكبوه من جرائم، وتولى الكثير من أنصار النظام القديم مناصب قيادية في جبهة الإنقاذ الوطني، ولم تتوقف أعمال القمع، واستمرت سيطرة النظام على الإعلام.

مع تنامي الضغوط من الثوار، وعدت جبهة الإنقاذ الوطني بتنظيم أول انتخابات ديمقراطية في تاريخ رومانيا خلال شهر مايو ١٩٩٠، وأعلنت بحسم عن نيتها عدم خوض الانتخابات المقبلة، واتخذت هذه الحكومة عدة إجراءات تعبر عن أن البلاد قد دخلت في عهد جديد، فأسقطت صفة الجمهورية الاشتراكية من الاسم الرسمي للدولة، وأعلنت وقف مشروع تشاوشيسكو لإعادة هيكلية الريف، وأنهت الوضع الخاص للحزب الشيوعي في الدستور الذي كان يحظر تشكيل أحزاب أخرى بخلافه، لكن دون أن تحل

الحزب نفسه، وبسرعة تشكل نحو ٢٠٠ حزب جديد بعد الثورة، تمحورت معظمها حول شخصيات وليس برامج، وتراجعت الجبهة عن وعدها بحل الحزب الشيوعي الحاكم تحت مبرر أن مثل هذا الإجراء لن يكون دستورياً، لكن مع مرور الوقت انحل الحزب الشيوعي تلقائياً عندما استقال معظم أعضائه، وأعادوا تكوين نسخة مصغرة منه تحت اسم «حزب العمال الاشتراكي»، ومع استمرار الاضطرابات في شهر فبراير وافقت جبهة الإنقاذ على تقاسم شكلي للسلطة في إطار مجلس للوحدة الوطنية، يشارك فيه بعض عناصر المعارضة وإن ظل في معظمه تحت سيطرة الجبهة.

مع اقتراب الانتخابات الأولى بعد الثورة في مايو ١٩٩٠، ورغم إعلان الجبهة نيتها عدم خوض انتخابات المقبلة، وإعلان إليسكو عدم رغبته هو وأعضاء حكومته في الاستمرار بالحكم، فإن جبهة الإنقاذ الوطني أعلنت عن تأسيس حزب سياسي عند اقتراب موعد عقد الانتخابات، وعلى جانب آخر ترشح إيون إليسكو لمنصب رئيس الجمهورية، واستخدمت جبهة الإنقاذ الوطني وسائل الإعلام الحكومية بكثافة، وقامت بتعبئة الناخبين من خلال شبكات الحزب الشيوعي القديمة في الريف والحضر، وبالتوازي كانت القوى التي أشعلت شرارة الثورة رافضة للطريقة التي تم بها التحول وأدت إلى بقاء النظام القديم على حاله، وفي أبريل ١٩٩٠ وقبيل موعد الانتخابات بأسابيع، نظم الطلبة اعتصاماً مفتوحاً في ساحة جامعة بوخارست، شارك فيه عشرات الآلاف من المعارضين تحت شعار «لا تسرقوا الثورة»، اعتراضاً على عودة النظام القديم والتراجع في الوعود، وطالبوا بتطهير الأجهزة الحكومية من كل أعضاء الحزب الشيوعي القديم، وإلغاء وتفكيك جهاز أمن الدولة سيئ السمعة، فاستجابت الجبهة إلى طلبات للمعارضة بتأجيل الانتخابات شهراً إضافياً لإتاحة

الفرصة للأحزاب الجديدة حتى تنظم أمورها، دون أن تتراجع عن تأسيسها لحزب سياسي.

وفي مايو أُجريت الانتخابات، وكان الإقبال على مراكز الاقتراع هائلًا، حيث صوت ١٤ مليون ناخب من ضمن ١٦ مليونًا يحق لهم الانتخاب، وحققت جبهة الإنقاذ انتصارًا ساحقًا، فقد حصدت الجبهة الوطنية للإنقاذ ٦٥٪ من مقاعد أول برلمان بعد الثورة بما يقارب ثلثي عدد المقاعد في ظل استمرار الاعتصام، أما إيون إيليسكو فقد فاز بالرئاسة بأغلبية ساحقة بنسبة ٨٥٪ بحثا عن الاستقرار، فقد كانت قطاعات واسعة من الشعب ترى في إيليسكو ممثلًا للثورة، خصوصًا عندما اتخذ قرارًا فورًا فور تشكيل الحكومة المؤقتة في فبراير ١٩٩٠ بإعادة الأرض التي انتزعها تشاوشيسكو من الفلاحين لدمجها في مزارع جماعية مما أكسبه تأييد الريف والاقاليم.

وبالرغم من أن هذه الانتخابات لم تتصف بالنزاهة الكاملة، وشابها كثير من الانتهاكات ربما تصل إلى التزوير المنظم في بعض المناطق، وساعدت قوى النظام القديم في الدفع باتجاه التصويت لجبهة الإنقاذ، فيما جرى التضييق على القوى الأخرى، لكن نتائج الانتخابات كانت تعكس بالفعل المزاج العام للجماهير في أعقاب الثورة، وتشير إلى أن أغلب الشعب الروماني من الفلاحين والعمال لم يشارك النخبة المثقفة توجهاتها، وفضل الاستقرار الذي مثلته جبهة الإنقاذ الوطني.

بمرور الأيام اتسعت الفجوة شيئًا فشيئًا بين الثوار والشارع، حيث أصبح الشارع يرى في الثوار قوة معطلة تمنع الاستقرار وتحول دون الاستفادة من ثمرات الثورة، وأصبح الثوار يفتقرون إلى الحساسية إزاء مزاج الشارع، وهو ما ظهر من خلال النزوع إلى التعالي على التجربة الانتخابية، والإصرار على الاعتصام حتى لو كان ذلك يؤدي إلى المزيد من العزلة عن الشارع، وفي أعقاب

الانتخابات تزايدت عزلة المعتصمين في اعتصام ساحة الجامعة في بوخارست، لكنه ظل صامدًا حتى منتصف يونيو حينما بدأت أعداد المشاركين تتناقص باطراد، مما أغرى إيليسكو بمحاولة فض الاعتصام عبر استخدام قوات الأمن التي تدخلت لفض الاعتصام بوحشية، وهو ما أثار حفيظة آلاف الثوار واندفعوا في اتجاه التصعيد، فخرجوا إلى الشوارع احتجاجا على قمع الشرطة للمعتصمين، وتطورت تظاهراتهم الغاضبة إلى هجوم على بعض المباني الحكومية، فاقحموا مبنى الإذاعة والتلفزيون، ثم هاجموا مبنى وزارة الداخلية وأشعلوا النار فيه قبل التوجه إلى قسم الشرطة الرئيسي وتحرير المساجين والبدء في الاستيلاء على السلاح، ولما كان إيليسكو غير واثق بالكامل من رد فعل الجيش، وفي محاولة فائقة الذكاء لاحتواء التظاهرات، وجه إيليسكو نداءً عبر الإذاعة إلى العمال والفلاحين والطبقة العاملة الذين لقبهم بـ «مواطنين رومانيا الشرفاء» بالتدخل لحماية الديمقراطية والحكومة من «التمرد الفاشي»، وشجعت اعتداءات الثوار إيليسكو على الادعاء بأن البلد يتعرض لمحاولة انقلاب، وصور للعمال أن شباب رومانيا الثائر هم خونة وعملاء ويريدون خراب البلاد.

وفي ١٤ يونيو، جلبت الحكومة نحو ١٠ آلاف من عمال المناجم في «وادي جيو» في قطارات وشاحنات إلى قلب العاصمة بوخارست، وحياهم إيليسكو بنفسه وطالبهم بالتصدي للخونة، قبل أن يطلق يدهم في المدينة لاستعادة «الاستقرار والنظام» إليها، وحشدت جبهة الإنقاذ المظاهرات المؤيدة لها تحت شعار «نحن نعمل ولا نفكر»، وطوال يومين، انتشر العمال في شوارع المدينة مسلحين بالفئوس والهرافات، وهاجموا بوحشية مئات الطلبة والمثقفين والثوار ممن اعتبروهم من أعداء النظام أثناء تظاهرهم احتجاجا على اختطاف الثورة، بما في ذلك أفراد من العجر الذين لم تكن لهم علاقة بأي توجهات سياسية، وسط

تعاون تام من قوات الشرطة والأمن التي أغفلت البصر عن المذبحة، واقتحم المؤيدون مقار ومكاتب أحزاب المعارضة التي كانت قد بدأت في العودة إلى الحياة لتوها مثل حزب الفلاحين القومي والحزب الليبرالي القومي، وأسفر الصدام عن وقوع ٦ قتلى ومئات المصابين وحوالي ١٠٠٠ معتقل، وبعد أن أدى المواطنون الشرفاء واجبههم على أكمل وجه نظمت مسيرة وداع للعمال، ووجه إيليسكو الشكر لعمال المناجم بنفسه عمّا قدموه من خدمه لوطنهم، وأثار العنف الذي مارسه عمال المناجم ضد الطلاب والمثقفين غضب الكثيرين من عمال بوخارست أنفسهم بالرغم من عدم تأييد الكثير منهم للثوار. في الوقت ذاته، دفع إيليسكو بحملة ممنهجة لتشويه الثوار واتهمهم الإعلام بدون دليل أنهم خونة وعملاء ومأجورون ويتلقون أموالاً من الخارج وتحديداً من الدول الرأسمالية من أجل إسقاط الدولة وتخريب الوطن، وزعزعة استقرار البلاد، مع إيهام الشعب البسيط بأنه هو الوحيد القادر على توصيل رومانيا إلى بر الأمان وحماية البلاد من الخطر الخارجي، وشوه صورة أحزاب المعارضة الحقيقية، ومع الهلع والأزمات الطاحنة تأثر عموم الشعب من البُسطاء بحملات التشويه، وصارت خيانة الثوار وعمالتهم من الحقائق التي لا تقبل النقاش، وصارت الثورة لعنة لدى الأغلبية، وبدأ إيليسكو في محاكمة رموز الثورة بتهم واهية وزج بعدد كبير منهم في السجون ليقتضي على المعارضة تماماً.

قال المفكر الاشتراكي الراحل كريس هارمان تعليقاً علي الوضع السياسي: «إن هذه المشاعر الراضية لخيانة الثورة وأهدافها قد تؤدى إلى طريقين مسدودين، إذا فشلت هذه الطليعة الثورية في اجتذاب الجماهير إلى جانبها، فإما اليأس وفقدان الثقة في الجماهير والانسحاب من الحياة السياسية برمتها، أو الانخراط

في أعمال بطولية للسيطرة على النظام ولكن من دون دعم جماهيري، وهو ما سيؤدي إلى فشلها الأكيد».

القضاء على المعارضة تقريبًا لم يمنع استمرار الأوضاع الاقتصادية في التدهور، وأدى ارتفاع الأسعار إلى اشتعال غضب المواطنين وبدأ العمال في التملل نتيجة تدهور مستويات معيشتهم، وفي نهاية عام ١٩٩٠، ظهر كيان جديد في محاولة لصهر قوى المعارضة في بوتقة واحدة وسمي بـ «التحالف المدني»، ودعا التحالف إلى مظاهرة ضخمة حشدت نحو ١٠٠ ألف شخص في بوخارست، ثم استمر الشحن لمشاعر الغضب من قبل المعارضة.

وفي سبتمبر ١٩٩١، عاد عمال المناجم إلى بوخارست ليس لتأييد إيليسكو تلك المرة، بل لكي يعلنوا غضبهم على حكومة رئيس الوزراء بيتري رومان ويطالبون بعزله وبسقوط الرئيس إيون إيليسكو، وفي تلك المرة وقف الطلبة والمعارضون والمثقفون إلى جانب العمال في تظاهراتهم بالرغم من أنهم كانوا عرضة لاعتداءاتهم سابقا، وهاجم المتظاهرون مرة أخرى مبنى الإذاعة والتلفزيون وحاصروا القصر الرئاسي، وفي النهاية كان لابد من التضحية بوزارة رومان، ثم هدأت الأمور عندما أعلن البرلمان عن انتهائه من كتابة الدستور الجديد، ودعي الرومانيون للاستفتاء عليه وهو حدث تطلع إليه الرومانيون طوال الفترة التالية للثورة، وفي ديسمبر ١٩٩١، تم إقرار الدستور الجديد في استفتاء شعبي بنسبة ٧٧٪، وفي أول انتخابات للمحليات بعد الثورة وبعد إقرار الدستور الجديد حصل حزب جبهة الإنقاذ الوطني على ٣٣٪ فقط من المقاعد، وهو نصف ما حققه في الانتخابات البرلمانية السابقة، وبدأ صعود كل من الأحزاب الليبرالية المعارضة وكذلك تحالف جديد بين حزب العمال وريث الحزب الشيوعي وخليط من الأحزاب اليمينية المتطرفة.

نجحت جبهة الإنقاذ الوطني في إجهاض الثورة الرومانية خلال عام ونصف فقط من قيامها، وفقدت الثورة الكثير من التعاطف الدولي لها، وظل إيون إيليسكو في منصبه رئيسًا للجمهورية حتى عام ١٩٩٦ وتولى إميل كونستانتينسكو منصب رئيس الجمهورية خلفًا له، وفي العام ٢٠٠٠ ترشح إيون إيليسكو مرة أخرى في الانتخابات الرئاسية وفاز على منافسه القومي المتطرف كورنيليو تيودور وظل في منصب الرئاسة حتى عام ٢٠٠٤.

العسكر والديمقراطية أزمة مارس ٥٤ مثلاً

في أواخر فبراير عام ١٩٥٤، اشتدت وطأة الصراع بين عبدالناصر ومحمد نجيب داخل مجلس قيادة الثورة، بسبب محاولة الضباط أن يجنوا ثمار نجاح الحركة ولو على حساب المبادئ والأخلاق، فكان أول شيء فعله ضباط القيادة أنهم غيروا سياراتهم الجيب وركبوا سيارات الصالون الفاخرة، وترك أحدهم شقته المتواضعة واستولى على قصر من قصور الأمراء حتى يكون قريباً من إحدى الأميرات التي كان قصرها قريباً من القصر الذي استولى عليه، وترك ضابط آخر من ضباط القيادة الحبل على الغارب لزوجته التي كانت تعرف كل ما يدور في مجلس القيادة، وتستغل هذا لصالحها ولصالحه، وطارد آخر ناهد رشاد زوجة الطبيب يوسف رشاد، حتى شاع بين الناس أن الثورة طردت ملكاً وجاءت بثلاثة عشر ملكاً، وصدمت هذه التصرفات باقي الضباط الأحرار الذين يتصفون بالمثالية، فحمل بعضهم هذه الفضائح وواجهوا بها ضباط القيادة، لكنهم سمعوهم وقرروا التخلص منهم مثلما حدث مع ضباط المدفعية.

كان أول خلاف حول محكمة الثورة التي تشكلت لمحاكمة زعماء العهد الملكي، ثم حدث خلاف ثانٍ بعد صدور نشرة باعتقال بعض الزعماء السياسيين الذين تولوا مناصب في عهد فاروق، وكان من بينهم مصطفى النحاس، فرفض نجيب اعتقال النحاس باشا ومحي اسمه من القائمة، لكنه فوجئ بعد توقيع الكشف

بإضافة اسم النحاس، ثم أصدرت محكمة الثورة قرارات ضاعفت من كراهية الناس للثورة، ومنها مصادرة ٣٢٢ فدانا من أملاك زينب الوكيل حرم النحاس باشا، كما حكمت على أربعة من الصحفيين بالمؤبد وبمصادرة صحفهم بتهمة إفساد الحياة السياسية، ويضاف إلى هذه القرارات قرارات أخرى صدرت رغم رفض محمد نجيب التوقيع عليها، منها القرار الجمهوري بسحب الجنسية المصرية من ستة من المصريين من الإخوان المسلمين، وزاد الصدام بينه وبين مجلس القيادة عندما اكتشف أنهم ينقلون الضباط دون مشورته، ورفض زكريا محيي الدين أن يؤدي اليمين الدستورية أمامه بعد تعيينه وزيرا للداخلية، وكذلك رفض جمال سالم، وذكر في مذكراته أنه اكتشف أن رجال الثورة كانوا قد عقدوا العديد من الاجتماعات بدونه، كل هذه الأمور دفعته لكي يفكر جدياً في تقديم استقالته.

لم تكن أزمة مارس مجرد صراع علني علي السلطة بين اللواء محمد نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة، بل كانت الأزمة أكثر عمقاً، كانت صراعا بين اتجاهين مختلفين، اتجاه يطالب بالديمقراطية والحياة النيابية السليمة تطبيقاً للمبدأ السادس للثورة وهو إقامة حياة ديمقراطية سليمة، واتجاه آخر يصر على تكريس الحكم الفردي وإلغاء الأحزاب وفرض الرقابة على الصحف، وكتب نجيب في مذكراته قائلاً «لقد خرج الجيش من الثكنات.. وانتشر في كل المصالح والوزارات المدنية فوقعت الكارثة التي لا نزال نعاني منها إلى الآن في مصر، كان كل ضابط من ضباط القيادة يريد أن يكون قوياً، فأصبح لكل منهم شلة، وكانت هذه الشلة غالباً من المنافقين الذين لم يلعبوا دوراً لا في التحضير للثورة ولا في القيام بها».

في ٢٤ فبراير ١٩٥٤، فاجأ اللواء محمد نجيب رئيس جمهورية مصر مجلس قيادة الثورة باستقالته، وفي ٢٥ فبراير، أصدر

مجلس القيادة بيان إقالة محمد نجيب، وحاول البيان الانتقاص من دوره، وتشويه صورته أمام الجماهير، فقد أكد البيان أن محمد نجيب طلب سلطات أكبر من سلطات أعضاء المجلس، وأن يكون له حق الاعتراض على قرارات المجلس حتى ولو كانت هذه القرارات قد أخذت بالإجماع، وادعى البيان أنه اختير قائدا للثورة قبل قيامها بشهرين، وأنه علم بقيام الثورة ليلة ٢٣ يوليو من مكالمة هاتفية من وزير الداخلية فتحرك إلى مبنى القيادة وهناك تقابل مع عبدالناصر الذي وافق على ضمه وتنازل له عن رئاسة المجلس.

وفي الأيام التالية، نشرت الصحف اتهامات مجلس القيادة لنجيب على لسان صلاح سالم وتعقد الموقف أكثر فأكثر، فقد أيد ضباط سلاح الفرسان محمد نجيب ولكن التأييد الأهم جاء من الشارع الذي تحرك فور إذاعة بيان إقالته على الملأ على نطاق واسع للمطالبة بعودته، وخرجت الجماهير في مظاهرات احتجاج قوية، وقد لعب الإخوان والشيوعيون -في التقاء مصالح مؤقت- دورًا كبيرًا في تحريك الشارع ضد عبدالناصر وقيادة الثورة، وانهالت البرقيات على المجلس ودور الصحف ترفض الاستقالة، واندلعت المظاهرات التلقائية في القاهرة والأقاليم لمدة ثلاثة أيام تؤيد نجيب، وكانت الجماهير تهتف «محمد نجيب أو الثورة»، وفي السودان اندلعت مظاهرات جارفة تهتف «لا وحدة بلا نجيب»، وانقسم الجيش بين مؤيد لعودة اللواء محمد نجيب وإقرار الحياة النيابية، وبين المناصرين لمجلس قيادة الثورة، وأشرفت البلاد على حرب أهلية.

تداركًا للموقف أصدر مجلس القيادة بيانًا في السادسة من مساء ٢٧ فبراير ١٩٥٤ جاء فيه «حفاظًا على وحدة الأمة يعلن مجلس قيادة الثورة عودة اللواء أركان حرب محمد نجيب رئيسًا للجمهورية وقد وافق سيادته على ذلك»، وهكذا عاد محمد

نجيب إلى الحكم محمولاً على أكتاف الجماهير التي خرجت في مظاهرات شعبية لم تعدها مصر من قبل.

وبدأ نجيب فور عودته إلى الحكم مشاوراته مع مجلس القيادة للتعجيل بعودة الحياة البرلمانية، وفي ليلة ٥ مارس، صدرت قرارات ركزت على ضرورة عقد جمعية لمناقشة الدستور الجديد وإقراره، وإلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف، والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، وفي اليوم التالي ٢٨ فبراير، خرجت مظاهرات إخوانية مؤيدة لنجيب، قوامها حوالي مائة وخمسين ألفاً تقريباً من المتظاهرين، عرفت لاحقاً باسم «مظاهرات عابدين»، تهتف «إلى الثكنات إلى الثكنات.. إلى الثكنات رجال الجيش»، ليس بسبب مطالبتهم بالديمقراطية وإنما عداءً لعبدالنصر ومحالة اقتناص أي مكاسب سياسية، وتحرك المتظاهرون من جامعة القاهرة إلى قصر عابدين.

كان يقود المظاهرة عبدالقادر عودة لسبب غير مفهوم، لأن العلاقة بين عبدالقادر عودة وعبدالنصر كانت حسنة جداً، حتى إنها لم تتأثر باشتداد الخصومة والصراع بين عبدالناصر والهضيبي، وحينما أصدر عبدالناصر قراره باعتقال قيادات الإخوان كان عبدالقادر عودة هو الوحيد من بينهم جميعاً الذي استثنى من قرار الاعتقال، بل سمح له بزيارة السجن الحربي حيث كان الإخوان يمضون فترة الاعتقال، وكان عودة يحاول جاهداً خلال زيارته، التقريب بين قيادات الإخوان وعبدالنصر سعياً لعقد المصالحة بين الجانبين، وكان يقول ويكرر إنه لا يوجد مبرر للصدام مع عبدالناصر أو الثورة، قد يوجد مبرر للخلاف ولكنه لا يرقى إلى مستوى الصدام، خاصة أن كل القرارات التي اتخذها عبدالناصر حتى الآن لها ما يسندها في الشريعة الإسلامية، هذا هو رأي عبدالقادر عودة الذي كان يجاهر به في وجوه الإخوان في ذلك الوقت.

ويعتقد أن قيادة عودة للمظاهرات جاءت بسبب الخصومة التي حدثت بين عبدالقادر عودة والهضيبي، لأن الهضيبي قد عزله من منصب وكيل الجماعة وجاء مكانه برجل آخر هو محمد خميس حميدة، فجاءت تلك المظاهرات فرصة لإثبات زعامته وشعبيته بين جموع الإخوان، وحين وصلت المظاهرة إلى ميدان عابدين، بدأت الهتافات في الهجوم على عبدالناصر، ورفعوا عودة على الأعناق، وتعالى الهتافات «الله أكبر والله الحمد»، ثم حمل عودة بين أيديه قميصًا ملونًا بدم أحد القتيلين اللذين كانا قد سقطا برصاص الجيش أثناء تصديه للمظاهرة عند كوبري قصر النيل وهى في طريقها إلى قصر عابدين، وتعالى هتافات عبدالقادر عودة وهو يلوح بالقميص الملوث بالدم وهو يهتف «هذا عمل المفسدين.. هذا عمل المجرمين»، وفي هذه الأثناء كان عبدالناصر في شرفة القصر ومعه عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة، متابعين للمظاهرات الإخوانية بقيادة عبدالقادر عودة، وحينما اقترب عبدالناصر من عودة محاولاً مصافحته، أبى أن يصافح عبدالناصر أمام جمهور الإخوان حرصاً على كسب تأييدهم وثقتهم على حساب خصمه اللدود حسن الهضيبي، واعتقد أنه برفضه مصافحته عبدالناصر أمام هذه الحشود الكبيرة، سوف يكسب ورقة يلعب بها مع الهضيبي على زعامة الإخوان وقيادتهم..

اشتعلت المظاهرة أكثر فأكثر، وخشى محمد نجيب أن تحدث مصادمات بين المتظاهرين وبين قوات الجيش الموالية لعبدالناصر ورفاقه، فخرج محمد نجيب مع عبدالناصر من شرفة قصر عابدين محاولاً تهدئة المتظاهرين، وصاح بهم نجيب لمرات عديدة كي ينصرفوا دون جدوى، وبدا أن عبدالناصر فقد السيطرة على الشارع، فاستنجد محمد نجيب بعبدالقادر عودة لكي يصرف الجماهير، ووافق عبدالقادر عودة على أن ينضم

إليهما في شرفة القصر بعد أن طلب منه محمد نجيب ذلك، ودخل نجيب داخل شرفة القصر، وغاب مع عودة بالداخل لدقائق معدودة، ثم عاد مرة أخرى مصطحبًا عودة، الذي وقف في شرفة قصر عابدين على مقربة من عبدالناصر ليخطب في المتظاهرين خطبة حماسية، وبعد أن انتهى، أشار عودة بيده إلى المتظاهرين وقال لهم ثلاث كلمات فقط: «انصرفوا دون هتاف»، فانصرف المتظاهرون الإخوان طائعين في دقائق معدودة.. انتهت المظاهرة لكن لم ينس ناصر ما حدث قط! بعد أقل من شهر على مظاهرة عابدين الشهيرة، وفي ٢٠ مارس ١٩٥٤، زار الملك سعود ملك السعودية مصر، وتوسط لدى عبدالناصر للإفراج عن الإخوان بناءً على طلبهم، كان عبدالناصر بعد استقالة نجيب القصيرة قد أصبح رئيسًا للوزراء مما سمح له بإحكام قبضته على الأمور وزمام الجيش، ولذلك بعد أن انتهت الأزمة، كان عبدالناصر هو المسيطر الحقيقي على الأحداث، فاستجاب عبدالناصر لطلب ملك السعودية وأصدر قراره بالإفراج عن جميع الإخوان المعتقلين بمن فيهم حسن الهضيبي في الخامس والعشرين من ذات الشهر وسط اندهاش الجميع، وزاد المفاجأة وقعًا بأن توجه ناصر في مساء نفس يوم الإفراج إلى منزل الهضيبي ليزوره ويطيب خاطره، ولكن الهضيبي قابله باستعلاء تجلى واضحًا في لحظة مغادرة عبدالناصر لبيت الهضيبي فلم يكلف نفسه بمصاحبة عبدالناصر حتى باب المنزل، ونشرت صحيفة المصري في اليوم التالي أن عبدالناصر والهضيبي قد اتفقا على أن تعود الجماعة لممارسة نشاطها بحرية كاملة، وأن يفرج عن كل المعتقلين من أعضائها وأن يعلن مجلس قيادة الثورة أسباب حل الإخوان، وأكد الهضيبي أن الجماعة ستكون عونًا للحكومة على طرد الإنجليز، وبالطبع لم تكن تلك الأخبار مؤكدة.

وفي نفس يوم الإفراج عن الهضيبي ٢٥ مارس ١٩٥٤، اجتمع مجلس قيادة الثورة كاملاً، وانتهى الاجتماع إلى إصدار عدة قرارات خطيرة، ونشرت جريدة المصري بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٥٤ تلك القرارات في مانشيتها الرئيسي «حل مجلس الثورة يوم ٢٤ يوليو وتسليم البلاد لممثلي الشعب.. السماح بقيام الأحزاب.. مجلس الثورة لا يؤلف حزباً.. رئيس الجمهورية تنتخبه الجمعية التأسيسية.. لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا تتأثر حرية الانتخابات»، وقال الخبر في تفاصيله أن مجلس الثورة قد عقد اجتماعاً طويلاً دام لمدة خمس ساعات كاملة بحث خلالها الموقف الداخلي، وبعد انتهاء الاجتماع خرج الصاع كمال الدين حسين إلى الصحفيين وأذاع عليهم القرارات التاريخية التي اتخذها المجلس واستجاب فيها لرغبات الشعب ونص القرار على «قرر مجلس قيادة الثورة بجلسة اليوم ٢٥ مارس ١٩٥٤ على التالي:

أولاً: يسمح بقيام الأحزاب.

ثانياً: المجلس لا يؤلف حزباً.

ثالثاً: لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على حرية الانتخابات.

رابعاً: تنتخب الجمعية التأسيسية انتخاباً حراً مباشراً بدون أن يعين أي فرد ويكون لها السيادة الكاملة والسلطة الكاملة وتكون لها سلطة البرلمان كاملة وتكون الانتخابات حرة.

خامساً: حل مجلس الثورة في ٢٤ يوليو المقبل باعتبار الثورة قد انتهت وتسليم البلاد لممثلي الأمة.

سادساً: تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها.

كانت تلك القرارات في ظاهرها إيجابية، لكن الحقيقة أن ذلك لم يكن إلا تراجعاً تكتيكياً من عبدالناصر ومجموعته لإزالة

الاحتقان في البلاد.

ويقول محمد نجيب في مذكراته «كانت هذه القرارات في ظاهرها ديمقراطية وفي باطنها فتنة وتوتر، فقد أثارت الناس الذين لم يرق لهم أن تعود الأحزاب القديمة بكل ما توحى من فساد وتاريخ أسود، وبكل ما توحى لهم بنهاية الثورة التي عقدوا عليها كل آمالهم في التطهر والخلاص، وأثارت هذه القرارات ضباط الجيش الذين أحسوا أن نصيبهم من النفوذ والسلطة والمميزات الخاصة قد انتهى».

في خضم الصراع بين «عبدالناصر» و«نجيب»، حاول كل من الطرفين أن يستقطب الإخوان إلى جانبه، فأرسل محمد نجيب رسله للاتصال بالإخوان طلبًا للتأييد والعون، ولكن الإخوان رفضوا الوقوف مع نجيب ليس حبًا في عبدالناصر أو خوفًا منه، فقد كانت تقديراتهم للموقف تقول إنهم لو تركوا عبدالناصر ونجيب يتصارعان بقواهما الذاتية دون معاونة منهم لأي من الطرفين، فإنهما سوف ينتهيان بالفناء معًا بما يفتح الطريق لهم لكي يتقدموا فيه دون مزاحمة، أما إذا قدموا مساعدتهم لأي من الطرفين فسوف يقوى موقفه بهم فيخرج منتصرًا ليستدير عليهم في نهاية الأمر، ولهذا أصدر الهضيبي تعليماته للإخوان بأنه «لا شأن لنا بالصراع الدائر بين العسكر»، وقال اليوزباشي محمد رياض السكرتير الصحفي للرئيس محمد نجيب ١٩٥٤: «نجيب أرسلني إلى الهضيبي وقال لي قل لي ماذا أصنع إذا أصروا على إلغاء الديمقراطية والقرارات، فالهضيبي قال لي بالحرف الواحد: كل ظرف وله معالجته وكل موقف يحسم في حينه ولم يعطني جوابًا شافياً، فعدت للرئيس نجيب ونقلت له ما قاله الهضيبي فقال لي أنا أعلم يا ابني رياض أن الهضيبي وهو مرشد الإخوان لا يرتاح ولا يرغب في عودة الديمقراطية لأن سيكون الوفديون على رأسها وهم القوة الكبيرة المنافسة أمام

الإخوان أمام الشعب».

قررت القوى الوطنية إقرار ٢٨ مارس ١٩٥٤ يوم الإضراب العام في البلاد، وشارك فيه عمال النقل، ونقابة المحامين، وتجمعات أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية، والجهة الطلابية، وكان من المعلن أن تنضم إلى الإضراب النقابات العمالية بما فيها نقابة النقل المشترك، كان الهدف واضحًا.. إنهاء الحكم العسكري فورًا وعدم الانتظار حتى نهاية الفترة الانتقالية في ٢٤ يوليو ١٩٥٤ كما وعد العسكر، بالإضافة إلى تشكيل حكومة مدنية انتقالية تجري الانتخابات البرلمانية، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات التي تعرض لها المعتقلون في السجن الحربي.

كانت نقابة النقل المشترك هي الطريق لتحقيق كل فريق لهدفه، فريق أنصار الديمقراطية، وفريق أنصار الدولة الاستبدادية، وكانت هناك اتصالات بين القوى الديمقراطية وبين قادة نقابة النقل المشترك التي تضم عمال شركات الأتوبيس الكبرى، لإقناعهم بالانضمام لحركة الإضرابات العمالية التي ستشارك فيها معظم النقابات العمالية، التي كان الاتجاه الغالب فيها تأييد الديمقراطية، وأهمية هذه النقابة أن إضراب عمالها سيشل حركة المواصلات في العاصمة تمامًا، لكن رئيس اتحاد نقابات النقل المشترك الصاوي أحمد الصاوي توجه إلى مقر هيئة التحرير والتقى باثنين من ضباط الصف الثاني المسؤولين عن النقابات العمالية، وهما الصاغ أحمد طعيمة والساغ إبراهيم الطحاوي، وأبلغهما بمحاولات جذب النقابة إلى الإضراب المؤيد لعودة الديمقراطية، وكانت هناك بعض القيادات النقابية الأخرى التي تؤيد ما كان يسمى «استمرار الثورة»، فتم الاتفاق على تحويل الإضراب والاعتصام من تأييد الديمقراطية إلى المطالبة بإلغاء قرارات ٢٥ مارس، وتم اختيار «الصاوي أحمد الصاوي» زعيمًا للحركة.

وساعد ضباط الصف الثاني في تنظيم الضباط الأحرار في ضرب الحركة العمالية في مقتل، فقد قام الصاع مجدي حسنين الذي كان مشرفاً على مشروع مديرية التحرير في تحريك العاملين في المشروع إلى القاهرة للانضمام إلى القوى المعادية للديمقراطية، كذلك تحرك البكباشي أحمد أنور قائد الشرطة العسكرية بثقله ليساعد الحركة المعادية للديمقراطية، بعد أن تردد اسمه في اجتماع الجمعية العمومية للمحامين كمسئول عن الاعتداءات على المعتقلين في السجن الحربي ليحول بأي ثمن دون عودة الحياة الديمقراطية.

ولعب إعلام الدولة أقذر أدواره على الإطلاق، عندما بدأت الإذاعة المصرية تذيع بيانات صادرة عن النقابات العمالية تعلن فيها الاعتصام والإضراب عن الطعام وعن العمل حتى تتحقق مجموعة من المطالب، أولها عدم السماح بقيام الأحزاب، واستمرار مجلس قيادة الثورة في مباشرة سلطاته حتى يتم جلاء المستعمر، وتشكيل هيئة تمثل النقابات والروابط والاتحادات والجمعيات والمنظمات تساند مجلس قيادة الثورة، وتعرض عليها قراراته قبل إصدارها، وأخيراً عدم الدخول في معارك انتخابية، المشكلة هنا ليست في محتوى المطالب التي تعني تصفية الحياة الديمقراطية في مصر تمامًا، لكن المشكلة الحقيقية أن النقابات العمالية لم تصدر هذه البيانات، ولم توافق عليها بل لم تعرض عليها أصلاً، وإن الإذاعة المصرية شاركت في مؤامرة ضد الديمقراطية بتزوير بيانات باسم النقابات العمالية وإذاعتها في محاولة لإظهار أن الحركة العمالية ضد عودة الديمقراطية، وبدأت النقابات العمالية المؤيدة للديمقراطية تتنبه للمؤامرة التي تحاك باسمها فأصدرت مجالس إدارات عدد من نقابات العمال التي أذيعت بيانات كاذبة باسمها في الإذاعة المصرية بياناً تعلن فيه حقيقة موقفها وتفتي ما نسب إليها كذباً.

وفي يوم ٢٨ مارس ١٩٥٤، خرجت أغرب مظاهرات في التاريخ تهتف بسقوط الديمقراطية والدستور والأحزاب والحرية، وبحياة الجيش والثورة وعبدالنصر، ودارت المظاهرات حول البرلمان والقصر الجمهوري ومجلس الدولة وكررت هتافاتها ومنها «لا أحزاب ولا برلمان»، «تسقط الديمقراطية.. تسقط الحرية».

وفي مساء اليوم التالي ٢٩ مارس، وصل المتظاهرون إلى مقر مجلس الدولة بالجيزة، وعلا الهتاف ليشمل الدكتور عبدالرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة، الذي كان يرأس اجتماعًا للجمعية العمومية لمجلس الدولة في هذا الوقت، وبدأ المتظاهرون ينادونه بالجاهل والخائن، ويسبونه بأقذع الألفاظ ويطالبون بسقوطه هو الآخر، وتوقفت المسيرة خارج بوابة المجلس المغلقة بسلاسل الحديد، فدخل أحد الضباط إلى مكتب السنهوري، وطلب منه الخروج إلى حديقة المحكمة لمخاطبة المتواجدين بها والتهديئة من روعهم، وبمجرد أن لمح جموع المتظاهرين حتى اقتحموا فناء المجلس وانقضوا عليه بالسب والضرب، وكادوا أن يفتكوا به ذلك اليوم، لولا أن تلقى الضربة أحد السعاة بمجلس الدولة، ولم يتمكن من مغادرة المكان إلا بعد قدوم الصاغ صلاح سالم الذي اصطحبه إلى الخارج، وحينئذ فقط أدرك السنهوري أن الأمر لم يكن مجرد مظاهرة عادية، وقال: «حينئذ أدركت أن الأمر لم يكن مظاهرة أخاطب فيها المتظاهرين -كما ادعى الضابط- بل أمر اعتداء مبيت عليّ، وما لبث المتظاهرون أن دفعوني دفعا إلى الحديقة وتوالى الاعتداء».

في هذا الوقت، اقترح أنصار نجيب في الجيش عليه أن يتدخلوا لحسم الموقف بالقوة لصالحه ولصالح عودة الديمقراطية، اقترح عليه ذلك قائد حرسه محمد رياض، كما توافد على منزل الرئيس نجيب أعداد من الضباط المؤيدين له، منهم قائد حامية القاهرة أحمد شوقي، وأبدوا استعدادهم للتحرك ضد

مجلس الثورة، لكن نجيب رفض، فقد كان يخشى من صراع داخل الجيش، وفي نفس الوقت لا يرى إعادة الديمقراطية بانقلاب عسكري، كان يراهن على قدرة الشعب وقواه الديمقراطية على حسم المعركة.

لاحقًا اعترف «الصاوي» بأنه حصل على مبلغ ٤ آلاف جنيهه مقابل تدبير هذه المظاهرات، إلى جانب تدبير سلسلة من التفجيرات هزت أنحاء القاهرة، ويروي خالد محيي الدين في مذكراته «والآن أتكلم» أن عبدالناصر اعترف له أنه دفع أربعة آلاف جنيهه من جيبه لتدبير مظاهرات العمال الراضية للديمقراطية، وأنه قال له «لما لقيت المسألة مش نافعة قررت أتحرك، وقد كلفني الأمر ٤ آلاف جنيه»، وهو يتفق مع ما اعترف به الصاوي، وفي موضع آخر في مذكراته يقول خالد محيي الدين أن القاهرة «شهدت في خضم أزمة مارس ستة انفجارات دفعة واحدة، منها انفجاران في الجامعة وانفجار في جروبي وآخر في مخزن الصحافة بمحطة سكة حديد القاهرة، كلها لم تتسبب في خسائر مادية، لكنها أثارت هواجس شديدة وسط الجميع حول مخاطر انفلات الوضع ومخاطر إطلاق العنان للديمقراطية دون قبضة حازمة للدولة، وبدأ الكثيرون يشعرون أن الأمن غير مستقر وأنه من الضروري إحكام قبضة النظام وإلا سادت الفوضى.

وقد روى لي عبداللطيف بغدادى أنه زار عبدالناصر في أعقاب هذه الانفجارات هو وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم فأبلغهم عبدالناصر أنه هو الذي دبر هذه الانفجارات لإثارة مخاوف الناس من الاندفاع في طريق الديمقراطية والإيحاء بأن الأمن قد يهتز وأن الفوضى ستسود إذا مضوا في طريق الديمقراطية»، وفي اليوم التالي للمظاهرات، أدلى السنهوري بأقواله إلى النيابة العامة من على فراشه بالمستشفى، موجهًا الاتهام صراحة إلى الصاغ جمال عبدالناصر بتدبير الاعتداء عليه يوم ٢٩ مارس، بسبب

الخلافات الأخيرة التي وقعت بينهما، بسبب رغبة عبدالناصر في حل مجلس الدولة وتصفية رجال القضاء العاملين به، وبسبب رغبة السنهوري في إقرار سلطة قضائية مستقلة تكون هي الحكم بين الدولة الجديدة وبين الجماهير، حتى أن هذا الأخير قد ألغى العديد من القرارات الحكومية الصادرة من عبدالناصر نفسه بصفته رئيس الهيئة القضائية، وعندما ذهب عبدالناصر لزيارة السنهوري والاطمئنان عليه في المستشفى، رفض هذا الأخير دخول ناصر عليه الغرفة بتأثراً، وبالطبع حسم الصراع لصالح عبدالناصر بإخراج السنهوري من الساحة القانونية تماماً، وكان عبدالناصر يردد بحماس شديد «إما الثورة أو الديمقراطية» طيلة الأشهر التي سبقت أزمة مارس ١٩٥٤، التي انتهت باستيلاء عبدالناصر على السلطة.

في ذات يوم إضراب العمال مساءً، عقد مكتب إرشاد الإخوان اجتماعاً طالب فيه بضمانات تجنب عودة الحياة النيابية مساوئ الماضي، وفي ذات الليلة، زار الهضيبي ناصر في منزله في العاشرة مساءً واجتمع به واتفقا على تأييد الإخوان للثورة مرة أخرى ومعاداة الديمقراطية، وهنا رجحت الكفة لمعسكر أعداء الديمقراطية، وفي صباح اليوم التالي ٢٩ مارس ١٩٥٤، اجتمع مجلس قيادة الثورة، وقرر تحمل المسؤولية كاملة مع احتفاظ الرئيس نجيب بمنصبه رئيساً للجمهورية، وجاءت القرارات في صيغة غائمة، تتضمن تشكيل مجلس وطني استشاري يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة، وإرجاء تنفيذ قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ إلى حين نهاية الفترة الانتقالية التي لم تنته إلى الآن، ونشرت جريدة الجمهورية بعدها على لسان الهضيبي في كلمته أمام مؤتمر الإخوان «أن الأحزاب كان عملها لوجه الشيطان».

وفي يوم ١٥ أبريل، بدأت الخطوات العملية لتصفية الديمقراطية

ومصادرة الحريات السياسية في مصر، فصدر قرار من مجلس قيادة الثورة بحل مجلس نقابة الصحفيين، وتعيين مجلس إداري مؤقت لحين وضع قانون جديد للصحافة، بدعوى أن سبعة من أعضاء المجلس الاثنى عشر تقاضوا مبالغ من المصاريف السرية في العهد الماضي، وطال الاتهام عددًا من الصحفيين الوطنيين الذين دافعوا باستماتة عن الديمقراطية طوال العامين التاليين لانقلاب الضباط الأحرار، منهم حسين أبو الفتح وأبو الخير نجيب وإحسان عبدالقدوس وفاطمة اليوسف ومرسي الشافعي وإبراهيم عبده وعبدالرحمن الخميسي وكامل الشناوي.

وبدا الأمر كما لو أن الربيع الديمقراطي الذي عاشت فيه مصر بين ٥ و٢٩ مارس كان فخًا لاصطياد أنصار الديمقراطية والحرية، وبدأت محكمة الثورة وهي محكمة عسكرية استثنائية كانت قد تشكلت في سبتمبر ١٩٥٣، في محاكمة عدد من الصحفيين والساسة والضباط المناصرين للديمقراطية، وأصدرت بحقهم أحكامًا بالسجن لمدد متفاوتة، وفي يوم ١٧ أبريل تخلى نجيب عن رئاسة الوزراء لجمال عبدالناصر، وفي اليوم التالي، نزعت سلطات الحاكم العسكري المنصوص عليها في قانون الأحكام العرفية منه وخولت لعبدالناصر، ونص قرار تعيينه حاكمًا عسكريًا على الترخيص له باتخاذ أي إجراء لازم للمحافظة على النظام والأمن في جميع نواحي الجمهورية فوق ما نص عليه القانون.

خلال شهر أبريل، جرت محاولة من بعض ضباط الجيش بالتعاون مع بعض الساسة المدنيين للإطاحة بمجلس قيادة الثورة، واعتقال جمال عبدالناصر، لكن المحاولة فشلت وتمت محاكمة من قاموا بها محاكمة عسكرية، وصدر الحكم في يونيو على قائد المحاولة الضابط أحمد المصري بالسجن ١٥ عامًا، وفي سبتمبر صدر الحكم على اليوزباشي مصطفى كمال صدقي و٢٠ متهمًا في محاولة انقلابية أخرى اتهم فيها أيضًا عدد من

الشيوعيين وبعض أعضاء الأحزاب القديمة التي تم حلها، أما القائمقام أحمد شوقي الذي عرض على نجيب القبض على مجلس قيادة الثورة فقد اكتفوا بالحكم عليه بالسجن عشر سنوات بتهمة إحداث فتنة في الجيش خلال شهر مارس وأفرج عنه صحياً فيما بعد، بعد رفض اقتراح جمال سالم بإعدام جميع ضباط المدفعية الذين اعترضوا على بعض قرارات المجلس، وتم إبعاد الضباط المؤيدين للديمقراطية عن الجيش، كما تم إبعاد خالد محيي الدين الذين كان رمزاً للقوى الديمقراطية خارج البلاد في مهام رسمية لسنوات عدة.

هكذا تم توجيه الضربات المتوالية للقوى الديمقراطية ولمعاقل النضال الوطني والديمقراطي خلال عام ١٩٥٤، وهكذا انهزم محمد نجيب في معركة مارس ١٩٥٤، والواقع أنها لم تكن خسارته فقط وإنما كانت خسارة لمسيرة الديمقراطية في وادي النيل.

كيف صار هؤلاء رؤساء للجمهورية؟!

يقول بعض الناس إن الوصول إلى قمة هرم السلطة في مصر يلزمه فقط أن تكون مطيعًا، بلا رأي، وبلا فكر، يلزمه فقط أن تكون.. مسمارًا بلا رأس.

أنور السادات رئيسًا للجمهورية.. بالصدفة
جاء السادات للحكم خلفًا لعبدالناصر عندما لم يجد أحدًا
ينافسه على المنصب.

ففي إطار خطة ناصر للانفراد بالسلطة، لم يكن هو نفسه
شخصيًا يدرك أنه كان يخلي الساحة للسادات بعده.

بعدما استتبت مقاليد الحكم في يد عبدالناصر، راح يضع
خطة دقيقة شديدة الإتقان للخلاص من رفقاء الثورة، فبدأ
بالكباشي عبدالمنعم أمين وأسند إليه مهمة السفر إلى الخارج
للعمل سفيرًا لمصر في بلجيكا، وحين اعترض على ذلك هددته
ناصر بالنفي الإجباري فرضخ الرجل بعد أن شاعت أنباء عديدة
حول نفوذ زوجة أمين، ثم تصادم ناصر مع اليوزباشي يوسف
صديق منصور، وواصل الضغط عليه حتى قام باعتقاله نحو
ثلاث سنوات، وحين ساءت حالته الصحية بعد إصابته بنزيف
حاد في الرئة أفرج عنه، وأرغمه على الرحيل إلى سويسرا منفياً،
ولكن استبد الشوق بيوسف وأرقه الحنين فعاد سرًا إلى البلاد
وقضى ردحًا من الزمان في قرينته بصعيد مصر حتى انكشف
أمره، فأعاد عبدالناصر اعتقاله مرة أخرى ثم أفرج عنه ووضعه
تحت الوصاية والتحفظ رهين بيته.

أما خالد محيي الدين أشهر مؤيدي محمد نجيب فقد ساءت العلاقة بينه وبين جمال عبدالناصر وتدهورت، حتى نفاه جمال عبدالناصر إلى سويسرا وغادر خالد البلاد وقضى في سويسرا سنوات عديدة، وحين اشتاق إلى رؤية والدته بعث إلى جمال عبدالناصر يطلب منه العودة لرؤيتها على أن يغادر البلاد مرة أخرى دون أي اعتراض منه، ووافق جمال على طلبه وعاد خالد لأحضان أمه ثم عاد مرة أخرى منفيًا إلى سويسرا، وبعد سنوات قضاه في جنيف أرسل ثانية إلى ناصر يترجاه في العودة بعد أن أوجعته الغربة وأرقه الحنين للوطن، مع عدم الانخراط في أي أعمال سياسية، فوافق ناصر وعاد خالد ليعمل صحفيًا في أخبار اليوم.

وبدأ ناصر في ضرب جمال سالم وقام بتجريدته من سلطاته وتحفظ عليه وظل رهين البيت، ثم اتجه على الفور إلى صلاح سالم الذي كان عائدًا لتوه من الخرطوم، وقد زعم جمال عبدالناصر أنه فشل في مهمته التي أوكله إليها في توحيد السودان، وقد روى البعض أن جمال عبدالناصر هو الذي قام بتأليب القبائل السودانية ضد صلاح سالم فقاموا بطرده، حتى يتسنى لناصر اتخاذ قرار يتناسب مع فشل مهمته، وهكذا أدرك صلاح سالم أنه أمام مخطط يهدف إلى التخلص منه، فذهب إلى مجلس قيادة الثورة وصرخ في وجه جمال عبدالناصر وزكريا محيي الدين مؤكّدًا لهما أنه عرف بما كانا يفعلانه ضده في السودان من أجل إفشال مهمته والخلاص منه، وطالب صلاح سالم بمحاكمته محاكمة علنية لإظهار الحقائق، وهدد جمال عبدالناصر بإبراز دوره الخفي في ضرب الوحدة مع السودان وطعنه في الظهر من أجل الانفراد بالسلطة، ولم يعلق جمال، ولكنه دعا مجلس قيادة الثورة إلى اجتماع عاجل طارئ دون أن يخبر صلاح سالم، وقرر مجلس القيادة إنهاء خدمة صلاح سالم وإيداعه رهن

التحفظ لما بدر منه في الاجتماع السابق وفشله في مهمته في السودان، والجنون الذي استولى عليه، وهكذا لحق صلاح سالم بشقيقه جمال بعد أن كان الأخوان ملء الأسماع والأبصار في جميع دور الصحف.

لم يكتف جمال عبدالناصر بالتخلص من جمال سالم وشقيقه صلاح فقد كان يخشى دائماً من قوة علاقة عبداللطيف البغدادي، وراح يكيل له الاتهامات زاعماً أن والد عبداللطيف وأشقائه يستغلون نفوذه ويفرضون سيطرتهم على أبناء قريتهم، فأمر عبدالناصر بالتحفظ على والد عبداللطيف البغدادي واعتقال أشقائه وأزواج شقيقاته ومنع أهالي القرية من التردد على بيت والده، وحين اعترض البغدادي على تلك الإجراءات التعسفية، أمر عبدالناصر بوضعه هو الآخر رهن التحفظ، وابتعد عبداللطيف البغدادي عن دائرة العمل السياسي وتلاشى دوره واختفى نجمه أمام شمس ناصر الحارقة.

أما كمال الدين حسين صديق عبداللطيف البغدادي فقد ساءه ما تعرض له زميله البغدادي، ورغم أن كمال الدين حسين كان يتولى مناصب عديدة، فإنه جاهر علناً أمام جمال عبدالناصر باعتراضه على ما فعله بالبغدادي وأسرته، وسرعان ما واجه كمال الدين حسين نفس الإجراءات، وتم تجريده من جميع مناصبه، وإيداعه فيلا بضاحية الهرم تحت حراسة مشددة، وقد كانت معه زوجته وأولاده الذين افترشوا أرض الفيلا للنوم فيها، وتدهورت حالة زوجة كمال الدين حسين الصحية أمام هذا الظلم وهذه الإجراءات القمعية، وتعرضت لنكسة صحية خطيرة، وحين استدعى حرس الفيلا الطبيب المعالج كانت قد لفظت أنفاسها الأخيرة، وكان عبدالناصر قاسياً حين أمر بدفن زوجته دون أن يمشی في جنازتها عقاباً له على اعتراضه على ما فعله بالبغدادي، وهكذا انكمش دور كمال الدين حسين وانزوى.

والتفت جمال عبدالناصر حوله فرأى زكريا محيي الدين الذي كان يتصف بالمكر والدهاء ويتحلى بالصمت الطويل، فأسند إليه وظائف لا ترقى إلى مستواه العملي بعيدا عن النفوذ بعد أن جرده من منصب مدير المخابرات العامة، وهكذا عاش زكريا بعيداً عن الأنظار، وهو الثوري الوحيد الذي لم يتحدث إطلاقاً عما تعرض له على يد جمال عبدالناصر، بل الوحيد الذي رفض كتابة مذكراته، واتجه بعد ذلك إلى تجارة المواشي في قريته ومسقط رأسه كفر شكر إحدى قرى ريف القليوبية.

وعاد ناصر ببصره مرة ذات اليمين وأخرى ذات الشمال فلم يجد أمامه سوى حسين الشافعي وعبدالحكيم عامر وأنور السادات، أما حسين الشافعي فقد كان زاهداً متصوفاً عابداً ناسكاً راضياً بما وصل إليه، رافضاً الجهر بطموحه أو البوح بما تكنه نفسه أمام جمال عبدالناصر، حيث كان قد استوعب الدرس الذي عاشه مع زملائه الثوار، فرضي أن يعيش في الظل، مكتفياً بمنصبه كنائب رئيس لا يهش ولا ينش، وهكذا ارتاح له ناصر وأسند إليه مهام الاحتفالات مع وزارة الأوقاف والأزهر والطرق الصوفية والمناسبات الدينية على أن يتعد تماماً من دائرة العمل السياسي.

أما عبدالحكيم عامر فاستعصى على ناصر التخلص منه، فقد نجح عامر في بسط نفوذه وشعبيته بين صفوف الجيش والشعب وأحاط نفسه بجوقة من رجاله الذين اتصفوا بالدموية والوحشية، مثل شمس بدران وزير الحربية، وصلاح نصر مدير المخابرات العامة، وعباس رضوان وزير الداخلية العنيف، وعلي شفيق مدير مكتب شمس بدران، والسفاح حمزة البسيوني قائد السجن الحربي وغيرهم، أما ناصر فكان ينتهز الفرصة بين الحين والآخر للانقضاض على عصابة المشير للتخلص منهم، وكان يعرف أن شوكتهم داخل ثكنات الجيش قوية وصلبة لا تقوى

عليها رياحه مهما بلغت درجة قوتها، حتى جاءت هزيمة يونيو ١٩٦٧ فرصة سانحة لناصر للتخلص من عامر، وعزله من قيادة الجيش.

كان المشير عامر قد علم أن ناصر ينوي القضاء عليه والتخلص منه، وهنا قام بتحصين بيته في الجيزة وتدشينه بجميع أنواع الأسلحة الثقيلة، فأسند ناصر مهمة اختراق بيت المشير للواء عبدالمنعم رياض، واللواء محمد فوزي، وقاد الرجلان قوة عسكرية كاسحة اقتحمت بيت المشير الذي تحول إلى ثكنة عسكرية، وتبادل الطرفان النيران حتى استسلم عبدالحكيم، وقام عبدالمنعم رياض ومحمد فوزي باقتياده في سيارة عسكرية أمام زوجته وأولاده واتجها به ناحية الهرم، حتى انتحر أو قتل كما تتناقل الروايات بالسم المدسوس في عصير الجوافة.

أما السادات، فقد كان يجيد اللعب على جميع الحبال، فأوهم جمال عبدالناصر أنه ينتظر الموت بين لحظة وأخرى حيث ادعى أنه مصاب بأزمة قلبية، وقد أوصى جمال عبدالناصر على رعاية أولاده من بعده، ثم راح يؤلف كتابًا مليئًا بالنفاق والكذب كان عنوانه «يا ولدي هذا عمك جمال»، وزاد السادات في العزف على أوتار النفاق حتى أنه سمى ابنه على اسم جمال عبدالناصر لكي يوهم جمال عبدالناصر بأنه من عشاقه ومحبيه ومريديه، وابتلع ناصر طعم السادات الماكر ولم يتعرض له، بعد أن اطمأن قلبه لسلامة تصرفاته وتلاشي خطره.

كان السادات في ما مضى وعند بداية نشوب الثورة يعلن صراحة في اجتماعات مجلس قيادة الثورة تأييده وولاءه التام لجمال عبدالناصر، حتى قال هو نفسه في كتابه «البحث عن الذات» أنه قام بتوثيق توكيل أعطاه لعبدالناصر للتصويت لصالح جمال حال غيابه عن أي اجتماع طارئ، أو إذا كان خارج

البلاد في مهمة عمل رسمية أو طريح الفراش، ولم يكن غريبًا أن أطلق أعضاء مجلس قيادة الثورة على السادات لقب «مستر نعم» أي الرجل الذي لا يقول «لا» لجمال عبدالناصر أبدًا.

ومعروف أيضا أن السادات كان ينادي جمال عبدالناصر علنًا أمام الجميع بلقب «المعلم» وكان يحدثه تليفونيًا كل صباح قائلًا له «صباح الخير يا معلم»، أضف إلى ذلك أحاديث الزهد والتصوف التي كان يرددتها أنور السادات كثيرًا أمام ناصر، فضلًا عن دعوات العشاء التي كانت تعدها زوجته جيهان السادات بنفسها كل ليلة للزعيم في بيتها تقديرًا له واحتفالًا بقدومه السعيد إلى بيتهم، وهكذا بعث السادات الطمأنينة في قلب ناصر حتى اتخذته جمال نائبًا له.

ذكر أنيس منصور في أحد مؤلفاته أنه قال ذات مرة للرئيس أنور السادات أنه مندهش لعلاقته بالرئيس جمال عبدالناصر ويستغرب بقاءه بجواره طوال فترة حكمه دون أن يتعرض لما تعرض له زملاؤه من أعضاء مجلس قيادة الثورة، واستطرد أنيس منصور قائلًا للسادات: «إن لدي تفسيرًا لهذا يا ريس»، فنظر إليه السادات في اهتمام شديد لسماع هذا التفسير، فأردف أنيس قائلًا: «إن أعضاء مجلس قيادة الثورة كانوا أشبه بمسامير لها رؤوس، فكان سهلًا على جمال عبدالناصر خلعها، إلا أنك يا سيادة الرئيس كنت تبدو أمام عبدالناصر مسمارًا بلا رأس فكان عسيرًا عليه أن يخلعك كما خلعهم، أليس كذلك؟!»، فضحك الرئيس السادات ملء شذقيه، ويبدو أنه لم يفهم المعنى، وقال «والله يا أنيس أنت أسوأ من العقاد»، والحقيقة أن تفسير أنيس منصور كان دقيقًا، فلقد عاش السادات طيلة فترة حكم ناصر مسمارًا بلا رأس، فعاش واستقر حتى عينه نائبًا يدين له بالطاعة ويشهد أمامه بالولاء، وبعد موت عبدالناصر، كان السادات هو الوريث الشرعي لحكم مصر بصفته نائب رئيس

الجمهورية الراحل.

هل كان مبارك رئيسًا للجمهورية.. بالصدفة مرة أخرى؟
على ما يبدو أن تكون «السيد نعم» هو الشرط الرئيسي في
مصر كي تصبح رئيسًا للجمهورية.

في أحد الأيام، وبينما كان السادات يتشاور مع قادة الجيش
حول قراره بالاستغناء عن المستشارين السوفييت، اعترض أحد
القادة وكانت النتيجة أن أطاح به وعين مبارك بدلاً منه لأنه
مطيع وعينه نائبًا لوزير الحربية، وقائدًا لأركان حرب القوات
الجوية واصطحبه معه في زيارة للاتحاد السوفيتي، وأثناء حرب
أكتوبر حاز مبارك على إعجاب السادات لإطاعته الأوامر، بعكس
عدد من القادة الذين عرف عنهم معارضة السادات، مثل
الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس الأركان.

في أبريل ١٩٧٥ وبدون أي مقدمات، فوجئ مبارك بالرئيس
السادات يطلب لقاءه في منزله بالقناطر دون أن يبلغه أنه قد
اختاره نائبًا له، بعدما قرر السادات إقالة حسين الشافعي
نائبه، وآخر من تبقى من رجال عبدالناصر داخل نظامه وقرر
تعيين مبارك بدلًا منه.

يقول مبارك: «الرئيس السادات أرسل مع الجسمي وطلبني أن
أكون عنده في الساعة السادسة في القناطر وكان يوم خميس..
وكنت معزومًا في الخارج، وأخبرت زوجتي أنه سيسألني عن
القوات الجوية والأحوال، وقلت لها إنها ساعة أو اثنتين على
الأكثر وسأعود، وذهبت الساعة السادسة مساءً، وفي البلكونة
بالدور العلوي جلس يحيى عن تاريخه، والساعة ٨:٣٠ جاء
العشاء وكانت المقدمات حول الثورة وأيام عبدالناصر، وكيف
كانت تسير الأمور وقصص طويلة، ولم يكن هناك غيري، وبعد
العشاء أخبرني وقال لي: وبعدين من ساعتها يا ابني أنا بفكر

أختار نائبًا لرئيس الجمهورية.. كنت أفكر في أحمد إسماعيل ولكنه كان مريضًا، ورجعت أقول إن الجسمي ينفع وزير دفاع، ومحمد علي فهمي خبير صواريخ، وطلّح لكل واحد صفة، وطوال هذه المدة لم يأت علي بالي إلى أن قال فاضل أمامي أنت.. فأنا اخترتك لمنصب نائب الرئيس»، وصادم مبارك، فلم يكن يتخيل أن يختاره الرئيس نائبًا له.

ونقل د. محمود جامع المؤرخ في كتابه «عرفت السادات» أن السادات استدعى مبارك وسأله: «عاوز تبقى إيه؟» فأجاب مبارك: «أبقى رئيس شركة مصر للطيران»، وهذا ما ذكره مبارك نفسه لعماد أديب في حديثه الطويل بمناسبة ترشيحه لفترة سادسة، أنه كان يحلم بأن يكون سفيراً في لندن «علشان بلد إكسلانسات» على حد تعبيره، وأضاف مبارك: «لم أتوقع أن يتم اختياري في منصب سياسي.. لم يكن لي طموح سياسي، كنت أقول إن حياتي كلها حروب، قلما أذهب للبيت، وأغلب حياتي قضيتها في الوحدات، وأقول بعد سنة ممكن أكون سفيراً في بلد مريح وأعيش شوية قبل أن أصل إلى سن المعاش، وأقصى شيء أفكر فيه كان أن أستريح، فطوال الوقت مجهود ضخم وتكنات عسكرية ورمال، وأريد أن أجلس مع العائلة، ولكن بعد ذلك حدث ما حدث».

وقال د. محمود جامع في لقائه مع برنامج خط أحمر على قناة دريم ٢: «كان السادات قد أخبرني قبلها بأنه سيعين نائباً مدنياً لرئيس الجمهورية، مما جعلني أقبل رأسه، ولكن عندما أخبرني بأنه عين حسني مبارك، قلت له: يا نهار أسود، وذكرته بنيته بتعيين نائب مدني، لكنه أثنى على مبارك، لأن السادات كان يريد شخصاً يستطيع التحكم فيه، ولم يكن يريد شخصية قوية تقرفه»، وتشير روايات كثيرة إلى أنه بعد تعيينه نائباً لرئيس الجمهورية، كان حسني مبارك يجلس في هدوء وصمت بجوار

السادات يستمع لما يقوله بعناية، ويتسم بأدب للنكات التي يطلقها السادات حتى لو لم يفهم مغزاها.

كان الرئيس السادات صاحب تاريخ، ولديه بعض القراءات السياسية والخبرات، كما كان مولعًا بالسخرية من السياسيين اليساريين الذين يقولون كلامًا ضخماً وألفاظاً وتعريفات سياسية مثل الإمبريالية والرجعية، ولم يكن مبارك على دراية بمثل هذه الكلمات وربما لم يفكر في التعرف عليها، كان مبارك نموذجيًا بالنسبة لرئيس مثل أنور السادات، عصبي وكثير الحركة وقراراته مفاجئة، وبالتالي فقد كان حسني مريحًا بالنسبة للسادات، ولم يثبت أبداً أنه عارضه، لدرجة أن هنري كيسنجر وزير الخارجية عندما رآه لأول مرة بجوار السادات لم يتصور أن هذا هو الرجل الثاني في مصر، واعتقد أنه مجرد مساعد درجة ثانية للسادات أو موظف كبير في الرئاسة.

بعد ست سنوات من ذلك التاريخ، وكما حدث للسادات عندما توفي عبدالناصر فجأة، كان من الطبيعي أن يتولى مبارك كنائب للرئيس منصب رئاسة الجمهورية، وخلف الأبواب الموصدة تمت الترتيبات لتوليهِ الرئاسة، وكالعادة تقرر إجراء استفتاء شعبي نتيجته كانت أمرًا محسومًا، وفي يوم ١٤ أكتوبر ١٩٨١، وقف مبارك أمام مجلس الشعب ليقسم رئيسًا للجمهورية.

لم يكن الضابط مبارك يتخيل أن تنتهي حياته العسكرية إلى هذا المسار، لكنها ضربات القدر التي جعلت السادات يعينه نائبًا له، ثم يلقي السادات مصرعه ويجرى استفتاء معروفة نتيجته مسبقًا فيصبح مبارك رئيسًا للجمهورية.

من قال لا في وجه من قالوا نعم شارل ديغول

هتف ديغول بصوته الحاد عبر المذياع: «لقد انتهكت باريس، لقد تحطمت باريس، لقد عذبت باريس.. لكن باريس قد تحررت».

كانت تلك العبارة هي بمثابة حكم الإعدام على نظام الجنرال بيتان الديكتاتوري، الذي هرب قبل أن يخط ديغول بقدميه مرة أخرى على تراب باريس، لم يعتقد المارشال بيتان، الذي نزل الشعب الفرنسي يومًا ما إلى الشوارع لتفويضه لإدارة شؤون البلاد، أن يكون مصيره هو الإعدام.

جاءت البداية يوم أن خطط هتلر للانتقام من فرنسا التي أذلت ناصية ألمانيا في الحرب العالمية الأولى.

في بداية الأمر، سيطر هتلر بجيوشه على الدول المجاورة الناطقة بالألمانية، معتبرها مساحة الأمان الخاصة بألمانيا، قبل أن تتفاقم أطماعه ويقرر السيطرة على أوروبا كلها، وبالفعل اجتاح الجيش النازي معظم دول أوروبا، وصار على بعد خطوات من حدود فرنسا، وكرد فعل طبيعي، أقال رئيس الوزراء الفرنسي «باول رينود» الجنرال «جوستاف جاملان» قائد الجيش الفرنسي في ١٧ مايو ١٩٤٠، بعد أن أخفق هذا الأخير في إيقاف تقدم الجيش الألماني، وعين الجنرال «ماكسيم ويجان» بدلًا منه، ورفق المعنويات عين «رينود» الجنرال «فيليب بيتان» البالغ من العمر اثنين وثمانين عامًا نائبًا له، نظرًا لشهرته الواسعة، كونه بطل معركة «فردان» الشهيرة في الحرب العالمية الأولى.

لم يفلح «ويجان» في مهمته، ففي الرابع من يونيو ١٩٤٠، استولى الألمان على «دينكرك»، وأصبحت فرنسا على قيد أنملة من الانهيار التام، فعرض الجنرال «بيتان» فكرة الاستسلام لتجنب الحرب والدمار، لكن رئيس الوزراء «رينود»، ووكيل وزارة الدفاع والحرب الجنرال «شارل ديغول» رفضا الاستسلام وأرادا متابعة القتال، لكن القدر لم يمهلهما فرصة، ففي العاشر من يونيو ١٩٤٠، أعلن الديكتاتور الإيطالي «موسيليني» نبأ إعلان الحرب على بريطانيا العظمى وفرنسا وسط تأييد عاصف من الشعب الإيطالي، فجاء إعلان الحرب من قبل إيطاليا بمثابة طعنة في الظهر.

لم يستسلم الفرنسيون وأظهروا بسالة في الدفاع عن بلادهم، لكن الأمر كان أكبر من شجاعتهم، فأعلنت الحكومة أن باريس «مدينة مفتوحة»، أي أنه قد تم تسليمها للعدو بلا قتال لكي تتجنب مصير «وارسو» و«روتدام» المجاورتين اللتين تم تدميرهما بالكامل، وانتقلت الحكومة إلى «بوردو» في جنوب غرب البلاد، واقترب الألمان من باريس بأسرع مما كان يتصور الجميع، فخرج الملايين من سكان باريس وكل مدن فرنسا إلى الشارع هاربين بعد إهمال الحكومة لهم، متوجهين إلى إقليم «لوار» الحصن الأخير أمامهم، وكان ذلك حدثًا هائلًا، عرف لاحقًا باسم «سفر الخروج».

وفي فجر ١٤ يونيو ١٩٤٠، دخل الألمان باريس بسهولة قطع قالب من الزيد بسكين حارٍ، ورفرف شعار النازية «سواستيكا» أو الصليب المعقوف على برج إيفل في مشهد مذل، واستمر الألمان في تقدمهم السريع جنوبًا، بالرغم من المقاومة الشرسة التي أبدتها الجيش الفرنسي الشجاع، الذي مات منه ما يقرب من ١٠٠ ألف جندي فرنسي في شهر واحد، وأسر منه ١,٨٥ مليون جندي، و٦٣ ألف ضابط، وفي هذه الأوقات العصيبة التي تمر

بها البلاد، أراد الجنرال بيتان إيقاف القتال في «بورديو» مقرر الحكومة الفرنسية الحالي خوفًا على أرواحهم.

وفي ١٧ يونيو، استمع المواطنون الذين تبقوا في باريس إلى المارشال «بيتان» وهو يعلن أنه يسعى إلى هدنة مع الألمان قائلًا: «لقد طلبت من العدو وقف العدوان، لقد قررت رغم أن القرار يؤلم قلب الجندي لكن الوضع العسكري يتطلب ذلك»، وترجمت الإذاعة الألمانية هذا الخطاب باعتباره الإعلان الرسمي لاستسلام فرنسا، وتجمهر الفرنسيون في الشوارع يؤيدون قرارات «بيتان» الحاسمة، ويفوضونه بإدارة شؤون البلاد، والعمل على وضع دستور جديد، مؤثرين الاستقرار، ناظرين تحت أقدامهم، آملين في سلام وقي سريع بدلًا من الكفاح لأجل تحرير الأرض المحتلة.

وفي اليوم التالي ١٨ يونيو، شجب ديغول الهدنة وسجل خطابًا جديدًا بث إلى فرنسا من لندن على موجات إذاعة BBC قال فيه: «أيها الفرنسيون لقد خسرنا معركة، لكننا لم نخسر الحرب، وسوف نناضل حتى نحرر بلدنا الحبيب من نير الاحتلال الجاثم على صدره، هذه الحرب لا تقتصر على خسارة إقليم في بلادنا، هذه الحرب لم تنته بخسارة معركة فرنسا، هذه الحرب هي حرب عالمية واسعة، أيًا كان ما سيحدث، فإن شعلة المقاومة الفرنسية لا يجب أن تنطفئ ولن تنطفئ، نحن نؤمن أن شرف فرنسا هو في متابعة الحرب إلى جانب حلفائنا، وليس الاستسلام المهين للنازيين».

في ٢٠ يونيو عام ١٩٤٠، وصل هتلر إلى «كامبيان» قرب باريس، نفس المكان الذي وقعت فيه اتفاقية استسلام ألمانيا في الحرب العالمية الأولى ١٩١٨، وأراد من التجهيزات التي أمر بها إذلال المهزومين، لدرجة أنه أحضر معه من ألمانيا عربة السكة الحديدية ذاتها التي وقعت فيها اتفاقية استسلام ألمانيا في

الحرب العالمية الأولى، وتحقيق الانتقام، وترأس الجنرال «تشارلز هانتزيجر» قائد الجيش الفرنسي الرسمي الذي عينه بيتان-الوفد الفرنسي، وقرأ المترجم نقدًا ساخرًا اتهم فيه فرنسا بإعلان الحرب بلا مبرر، وجلس هتلر متابعًا للمحادثات ولمراسم توقيع اتفاقية استسلام فرنسا دون أن ينبس ببنت شفة، فقط أخذ ينظر بصمت لوفد الجانب الفرنسي، ثم وقف وتركهم قبل انتهاء التوقيعات، ويبدو أنه لم يستطع السيطرة على أعصابه في تلك اللحظة المثيرة، فذهب ليستمتع بمحيط برج إيفل، قبل أن يأمر بإعادة عربة السكة الحديدية إلى برلين بعد الانتهاء من توقيع الاستسلام.

كانت من الشروط المهينة في معاهدة الاستسلام أن تدفع فرنسا لألمانيا مبلغًا نقديًا باهظًا يوميًا كتكاليف للاحتلال الألماني لفرنسا، وبناء على معاهدة الاستسلام وللحفاظ على جيشه، قرر هتلر أن يسمح لفرنسا باستعادة سيادة جزئية بإشراف حكومة تحت إمرته، وبجيش محدود مجرد من الأسلحة الثقيلة لحفظ النظام الداخلي فقط، وقسمت فرنسا إلى قسمين، منطقة محتلة في الشمال على امتداد الساحل الأطلسي تحت السيادة النازية، والجزء الثاني غير محتل رسميًا سمي «المنطقة الحرة» تحت الحكم والسيادة الفرنسية بشكل صوري، مع عاصمة جديدة لها هي «فيشي»، التي انتقل إليها المارشال «بيتان» مع الحكومة في أوائل شهور يوليو.

لاحقًا انضم «بيير لافال» السياسي الفرنسي الشهير للحكومة الجديدة، واستطاع إقناع الجمعية الوطنية الفرنسية أن تعطي «بيتان» كل الصلاحيات اللازمة لإصدار دستور جديد للبلاد، وبالفعل عقدت الجمعية الوطنية الفرنسية، الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشيوخ الفرنسيين في فيشي في ١٠ يوليو ١٩٤٠ وكان التصويت مثيرًا للجدل، فقد صوتوا بالأغلبية المطلقة لصالح

مرسوم دستوري يعطي الحرية المطلقة لـ «بيتان» لصياغة دستور جديد ويمنح «بيتان» كل شيء، السلطات القضائية، والإدارية، والدبلوماسية، والتشريعية بناء على التفويض الشعبي السابق، ثم انتخبوه رئيسًا للدولة رغبة في الاستقرار وسط ترحيب شعبي جارف، وتم عزل «رينود»، وأصبح «بيتان» بذلك يتمتع بالسلطين التشريعية والتنفيذية في الدولة الفرنسية.

صار «بيتان» هو الدولة والدولة هي «بيتان»، وأصدر ما عرف باسم «المرسوم الدستوري الثلاثي»، وعقد اتفاقًا مع الألمان المحتلين لتقنين حكمه، وأقسم كل المسؤولين العسكريين والسياسيين ولاء اليمين الدستورية لـ «بيتان»، وفي أكتوبر ١٩٤٠، أصدر نظام فيشي دعوته لإقامة «نظام جديد»، وإعلان «ثورة وطنية» مدعيا أن الغرض منها هو الدفاع عن العمل والأسرة والبلاد، كبديل للحرية والمساواة والأخوة، داعيًا الناس إلى العودة إلى احترام الله والبلد ومفهوم الأسرة، وبالفعل أبدلت حكومة فيشي شعار الجمهورية الفرنسية -الذي هو نفسه شعار الثورة الفرنسية- «حرية.. مساواة.. أخوة» بشعار جديد هو «العمل.. الأسرة.. الوطن»، وأصدرت ميثاق العمل، وأطلقت ما سمي بـ «الثورة الوطنية» كأيدولوجية رسمية للنظام الفيشي، لكن لم يكن ما يسمى بـ«الثورة الوطنية» سوى خداع الرأي العام، وكانت سلطة بيتان الشخصية والديكتاتورية صفة مميزة لحكومة فيشي، حتى أنها بدأت تصدر جميع الوثائق الرسمية على الشكل الملكي، واصطلح أن تبدأ المكاتبات الرسمية الصادرة من الحكومة بعبارة «أعلن أنا فيليب بيتان مارشال فرنسا ورئيس الدولة الفرنسية».

ارتبطت حكومة فيشي الفرنسية والمجلس العسكري الرجعي ارتباطًا وثيقًا بمصالح البرجوازيين، وشارك العديد من الرأسماليين الاحتكاريين مباشرة في حكومة «بيتان»، إذ أصبح رئيس بنك

الهند الصينية «بوتنا دويه» وزيراً للشؤون الخارجية، وعملاق صناعة المعادن والجلود «سكوتيا» وزيراً للصناعة، وبالطبع حظى نظام فيشي بتأييد واسع من الكنيسة الرسمية ومن رجال الدين الكاثوليك وغيرهم من اليمين المتطرف، وفي المقابل تلقت الكنيسة الاهتمام الوطني والحماية، وأصبحت ركنا مهما من نظام فيشي، واتخذ نظام فيشي جميع التدابير السياسية لحماية مصالح البرجوازية، لترسيخ ديكتاتورية الرجعية، وقضى على جميع الحركات الديمقراطية والحريات، ومنع الجمعية الوطنية من القيام بانتخابات مجلس البلدية المحلية، وحل جميع الأحزاب السياسية، ومجلس أصحاب الأعمال، وجميع المنظمات النقابية، وأنشأ مجموعة متنوعة من اللجان المنظمة التي يسيطر عليها الرأسماليون الاحتكاريون، بجانب القمع الوحشي ضد الشيوعيين.

وقدمت سلطات فيشي المساعدة للنازيين في القبض على اليهود وغيرهم من «غير المرغوب فيهم» بالتعاون مع سلطات الاحتلال الألماني، بل إن فرنسا المحتلة بقيادة حكومة فيشي صارت ثالث دولة من حيث العدد بعد روسيا وبولندا في تزويد النازيين بالعمالة المجانية، فقد فرضت حكومة فيشي «نظام الخدمة الإلزامية للعمل»، وسحبت ٦٠ ألف عامل فرنسي للعمل من أجل ألمانيا، بل إنه مع اقتراب الزحف النازي على موسكو، بدأ متطرفو اليمين في الدول المحتلة وعلى رأسهم «شبان فيلق المتطوعين الفرنسيين» تحت إمرة «بيتان» بالتطوع في الجيش الألماني، وارتداء زي النازيين، والمشاركة على الجبهة الشرقية بدلاً من الجنود الألمان، وسط مباركة كل الشعب الفرنسي، مبررين دعم «بيتان» للنازية بحجة انقضاء شهرهم للحفاظ على استقلال وسلامة أراضي فرنسا، وتحولت حكومة فيشي إلى نظام يخدم المصالح الألمانية وسط تهليل ومباركة الفرنسيين لبيتان

وخطواته واستقراره، وأصبح دور الجنرال «بيتان» وحكومته هو تغيير نظرة الرأي العام الفرنسي من كراهية الألمان الذين يحتلون الأراضي الفرنسية، واعتبارهم أصدقاء يحمون فرنسا وتحويل الإنجليز حلفاء فرنسا في الحرب إلى أعداء يجب قتالهم، وبمنتهى السرعة تحولت العشرات من الأحزاب والصحف لدعم الديكتاتور وتحول الرأي العام إلى تأييد كاسح للمارشال بيتان وحلفائه الألمان.

سمح هتلر لحكومة فيشي بالاستمرار في السيطرة على امبراطورية فرنسا الاستعمارية الواسعة وقوتها البحرية، بشرط تجريد سفنها من السلاح وبقيائها في المرافق لخشيته من تعاونها مع بريطانيا، وخشى تشرشل من العكس، أي أن تقع تحت سيطرة الألمان، فأمر البحرية البريطانية بجعلها محايدة، فأبحرت قوة بحرية بريطانية إلى مرسى «الكبير» في الجزائر، أحد أكبر قواعد فرنسا البحرية، لم يخاطر تشرشل وأرسل إنذاراً لقادة القاعدة قائلاً: «إما أن تنضموا إلينا وتغرقوا سفنكم أو تبحروا مع قوة مرافقة لتجريدكم من الصفة العسكرية في الكاريبي»، وبالطبع رفضت البحرية الفرنسية التابعة لحكومة فيشي كل العروض، ففتح البريطانيون النار عليهم بلا تردد، فتضررت سفينتان حربيتان فرنسيتان بشكل كبير وغرقت الثالثة بالكامل، وقتل ١٢٩٧ بحاراً فرنسيًا جراء تعنت حكومة فيشي، وقرر تشرشل معاداة حليفه السابق «بيتان»، وبعد يومين من الهجوم قطعت حكومة فيشي علاقتها الدبلوماسية مع بريطانيا وسط تأييد شعبي كبير.

وسط كل ذلك ارتفع صوت واحد بالمعارضة عاليًا الى عنان السماء.. الجنرال «شارل ديغول».

بمجرد أن استشعر «ديغول» نية «بيتان» في السيطرة على فرنسا وتحويلها إلى مطية في يد النازيين، هرب إلى بريطانيا ليقود المقاومة من هناك، ونظم ديغول جيشًا صغيرًا يحارب مع

البريطانيين في أفريقيا، بدأ تكوينه منذ ١٨ يونيو ١٩٤٠ دعي بـ «القوات المسلحة الفرنسية الحرة»، وجسد ديجول أسمى معاني المقاومة الفرنسية ضد النازية، وهكذا أصبح لفرنسا حكومتان في نفس الوقت، حكومة فيشي الرسمية بقيادة بيتان، وحكومة فرنسا الحرة في المنفى بقيادة ديجول الذي اتخذ من «صليب اللورين CROIX DE LORRAINE» شعاراً لحركة فرنسا الحرة، وتدرجياً تحول الرأي العام ضد حكومة فيشي وسلطات الاحتلال الألمانية، ولاحقاً تشكلت مجموعات المقاومة السرية والتمرد ضد النازيين و ضد حكومة فيشي لقبته باسم «ماكيز MAQUIS»، تألفت من طبقات المجتمع كافة، من المحافظين ومن المسيحيين الكاثوليك بمن فيهم الرهبان (في تحد واضح لموقف الكنيسة الرسمي الداعم لبيتان) جنباً إلى جنب مع اليهود والليبراليين والأناكية (اللاسلطويين) والاشتراكيين والشيوعيين، وكانوا يقومون بتوزيع المنشورات المعارضة لـ «بيتان»، وأنشأوا شبكة محطات إذاعية لمساعدة جنود الحلفاء.

وتنامت حركة المقاومة بسرعة في أنحاء البلاد بفضل الأعداد الضخمة من الشبان الفرنسيين الذين كانوا يلجأون للتلال والأرياف والغابات هرباً من قبضة السلطات الألمانية ومن قوانين العمل القسري والخدمة الإجبارية التي كانت حكومة فيشي تفرضها عليهم لصالح النازيين، وكان الثوار يعيشون في الريف كخارجين عن القانون، يتلقون الدعم والمساعدة من الفلاحين ومن الإمدادات التي كانت تلقيها لهم من الجو الطائرات البريطانية، وكانوا عاملاً مساعداً للحلفاء أثناء قيامهم بعمليات الإنزال في فرنسا، وذلك من خلال تعطيلهم لقنوات الاتصال والنقل بين القوات الألمانية، وفي المقابل، أصدرت حكومة فيشي الموائية لألمانيا على ديجول وعلى كل من يردد أفكاره وعلى أعضاء جيشه بالإعدام، كونهم يحاربون النازيين

لتحرير وطنهم المحتل فرنسا، واعتبر الفرنسيون ديغول خائنًا وعدوًا للشعب، يريد أن يلقي بهم في التهلكة وويلات الحرب، بدلًا من أن يوافق على الاستسلام، بعكس بيتان، متناسين ذل ومهانة الاحتلال، وظل ديغول ومن معه رمزًا للخيانة من وجهة نظر الإعلام الفرنسي وقتها لمدة أربع سنوات كاملة.

في ٩ نوفمبر ١٩٤٢، فتح الحلفاء جبهة جديدة في شمال أفريقيا كخطوة أولى لاحتلال البحر المتوسط، وعلى شواطئ كازابلانكا تم استقبال سفن البريطانيين والأمريكان بنيران المدافع من أسطول فيشي الفرنسية، فقام الحلفاء بالرد، فقد كان نظام فيشي المتعاون مع الألمان لا يزال يسيطر على شمال أفريقيا، وألقى قائد فرنسا الحرة الجنرال ديغول خطابًا عبر المذياع في لندن قال فيه: «إلى القادة الفرنسيين، الجنود، الطيارين، المواطنين والزعماء الفرنسيين في شمال أفريقيا، أقول لهم انهضوا، ساعدوا حلفاءنا، انضموا إليهم بلا تردد...»، وبعد يومين من القتال على سواحل المتوسط بين البريطانيين والأمريكيين من ناحية وقوات فيشي التي تحارب لصالح النازيين من ناحية، استسلم الاميرال «فرانسوا دارلان» قائد قوات فيشي، وصممت المدافع للأبد وأمن الحلفاء إنزالهم في الجزائر، وفي عشية عيد الميلاد ٢٤ ديسمبر ١٩٤٢ اغتيل «دارلان» بيد «فريناند دي بونيه لا شايل» أحد المناهضين لحكومة فيشي.

فجأة.. بدأت الضربات تنهال على هتلر بدون هوادة من كل صوب، وبدأت الخسائر تتوالى بلا حساب، مونتجمري في العلمين وستالين في الشرق، والتحالف البريطاني الأمريكي الكندي الفرنسي (جيش فرنسا الحرة بقيادة الجنرال «جوان» الموالي لديغول) في الجنوب عبر إيطاليا، وبدت النهاية قريبة جدًا، وبدأ الإعداد ليوم الإنزال الأخير على خمسة شواطئ على شريط نورماندي الساحلي المقسم الى خمسة قطاعات «يوتاه، أوماها، جولد،

جونو، وسورد»، على مدى ١٠٠ كيلو متر، وشهدت الأشهر الستة التي سبقت إنزال الحلفاء في النورماندي حربًا أهلية خاضتها خلايا المقاومة الفرنسية ضد رجال الجستابو وميليشيات فيشي. في منتصف ليلة الخامس من يونيو ١٩٤٤، بدأ الهجوم الكاسح على شواطئ فرنسا المحتلة، المعبر الوحيد لتحرير أوروبا، ولعب الجيش الفرنسي الحر الذي تم تشكيله دورًا أساسيًا في هذا الإنزال بمشاركة ضباط وجنود الجيش إلى جانب كمية هائلة من المتطوعين من الشعب الفرنسي الذي انقلب على بيتان، وأسهمت حركات المقاومة في حرب التحرير، ونهضت باريس وأنشأت الثكنات، وأخذت المدن الفرنسية تتوالى بالسقوط فاستولى الجيش الأمريكي على «سان لو» وسقطت «نانت» في ١٠ أغسطس، وبعد أسبوع تم تحرير مدينتي «سارتر» و«أورليان»، وأحرز الجنرال «منتجوري» انتصارًا حاسمًا على مقربة من «فاليز»، وعبرت وحدات بريطانية نهر السين.

ووصلت الأحداث إلى أوجها بحلول ١٩ أغسطس ١٩٤٤، حيث بدأ عصيان مسلح عام في كل أحياء باريس، وبدأ الألمان في الهروب، لكن الجنرال النازي «فون كولتز» تلقى أمرًا من هتلر مع عشرين ألفًا من رجاله بتدمير باريس قبل الانسحاب، واندلع قتال عنيف وسرى العصيان المسلح كالهشيم في النار في كل أنحاء فرنسا المحتلة، وفي اليوم الرابع للعصيان المسلح وصلت فرقة الجنرال «ليكليير» المسلحة الثانية من جيش فرنسا الحر، وحررت باريس أخيرًا صباح ٢٤ أغسطس ١٩٤٤، واستسلم الجنرال «فون كولتز»، وفي صباح ٢٦ أغسطس ١٩٤٤، وصل الجنرال ديغول إلى باريس منتصرًا محمولًا على الأعناق، حيث استقبل كالفاتحين بعد أن كان منذ سنوات قليلة خائنًا للشعب ومطاردًا من قبل السلطة، هتف ديغول عبر المذياع بصوته الحاد: «لقد انتهكت باريس.. لقد تحطمت باريس.. لقد عذبت باريس.. لكن باريس

قد تحررت»، وفي اليوم التالي، لوصول ديغول إلى باريس، أعلن قيام الحكومة الفرنسية المؤقتة برئاسته، وأخذ مقاليد السلطة من حكومة فيشي المنهارة.

في سبتمبر ١٩٤٤، وبعد تحرير باريس أعلنت حكومة فرنسا الحرة برئاسة ديغول إلغاء دولة بيتان الفرنسية رسمياً مع كل قوانينها وتشريعاتها، وتعرض العديد من أعضاء حكومة فيشي الفرنسية للاعتقال والسجن بتهمة الخيانة، وهرب «بيير لافال» إلى ألمانيا ومن ثم في النمسا ولكن ألقى القبض عليه لاحقاً وأعيد إلى فرنسا، حيث حوكم وأعدم عام ١٩٤٥، أما «فيليب بيتان» فقد نقل إلى بلدة بلفور ثم أخذ قسراً إلى شتوتجارت في ألمانيا تحت الحجر، وفي أبريل ١٩٤٥، نجح في السفر إلى سويسرا، فبعث إليه ديغول برقية يرجوه أن يظل في منفاه الاختياري، ولا يعود للمحاكمة، نظراً لبطولته في معركة «فردان»، لكن بيتان رفض الاستماع إلى نصيحة ديغول، وعاد إلى فرنسا طواعية برغبته ليُقدم للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى وحكم عليه بالإعدام لتعاونه مع الألمان، ولكن تدخل ديغول وخفض العقوبة إلى السجن الانفرادي المؤبد، إلى أن توفي بيتان في المعتقل في ٢٣ يوليو ١٩٥١ عن ٩٥ عاماً.

من قال لا في وجه من قالوا نعم... جاي فوكس

حتى خريف عام ١٦٠٢، كان مستقبل العرش في إنجلترا يبدو مجهولاً تمامًا.

كانت «إليزابيث» الأولى ملكة إنجلترا التي أوشكت على عامها السبعين قد رفضت كل عروض الزواج طوال حياتها، وأصبحت مسألة خلافة العرش من القضايا الساخنة التي يتم مناقشتها في البرلمان، الذي عرض على الملكة أحد الخيارين، إما الموافقة على الزواج، أو القيام بتعيين وريث لها لمنع حدوث حرب أهلية بعد وفاتها، لكنها رفضت بصرامة كلا الخيارين، وأصرّت أنها متزوجة من مملكة إنجلترا وشؤونها، وفي نهاية الأمر تقبل كبار المسؤولين في الحكومة فكرة أن الملكة لن تتزوج، ولن تعين وريثاً للعرش، ولقبت بالملكة العذراء.

في نهاية عام ١٥٩٨، تولى «روبرت سيسيل» منصب رئيس الحكومة، عاقداً في نفسه العزم على تمهيد الطريق لخلافة سلسة، لتجنيب البلاد الدخول في حروب أهلية، ولسبب ما، دخل «سيسيل» في مفاوضات سرية مع «جيمس السادس» ملك اسكتلندا، حتى يصبح وريثاً لعرش بريطانيا، وفي فبراير ١٦٠٣، مرضت «إليزابيث» ودخلت في حالة مستمرة من الحزن الشديد بسبب وفاة ابنة ابن عمها وصديقتها المقربة «كاثرين»، وفي ٢٤ مارس ١٦٠٣، توفيت إليزابيث الأولى ملكة إنجلترا في قصر «ريتشموند»، وبعد بضع ساعات، وضع كل من «سيسيل» والبرلمان خططهما قيد التنفيذ، وأعلنوا عن تنصيب «جيمس السادس» ملك اسكتلندا ملكاً لإنجلترا فصار «جيمس الأول»

ملك إنجلترا وسط تأييد الكاثوليك المضطهدين في إنجلترا من قبل البروتستانت.

كانت إنجلترا قد أرست قوانين عنصرية بغیضة ضد الكاثوليك في عهد الملكة «إليزابيث» عرفت بـ «قوانين الحظر» أو «قوانين العصيان»، تعرض الكاثوليك بمقتضاها للغرامات والسجن بل أحياناً القتل، فجاء «جيمس الأول» وأرخى القبضة الحديدية عن الكاثوليك، وأبطل بعضاً من «قوانين الحظر»، وأباح للقساوسة دخول الريف وإقامة القداس في الدور الخاصة، وراوده حلم التوفيق بين الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية في العالم المسيحي، ولكن عندما تكاثرت عدد الكاثوليك بفضل هذه البارقة من النور والأمل، ندد البيوريتانيون PURITANS (البروتستانت المتشددین) بتساهله مع الكاثوليك، وهاج البرلمان ضد قرارات الملك المرتعش، فعدل جيمس من قراراته، وأجاز تجديد قوانين إليزابيث المعادية للكاثوليك، بل زاد عليها وتوسع في تطبيقها حرصاً على كسب تأييد البرلمان، وأبعد كل الإرساليات الكاثوليكية، وحرّم أي تعليم كاثوليكي، وفرض على كل الكاثوليك الذين يمتنعون عن إقامة الصلوات البروتستانتية الإنجليكانية غرامة قدرها عشرون جنيهاً في الشهر، وأي تخلف عن دفع مثل هذه الغرامات يتبعه على الفور مصادرة الممتلكات الأصلية أو الشخصية، والاستيلاء على الماشية من أرض المقصر في الدفع، وعلى أثاثه وملابسه لمصلحة التاج.

أصاب التراجع في الحريات الدينية، ونكوص الملك بوعوده، الكاثوليك المضطهدين بالإحباط وخيبة الأمل، وألهب الاضطهاد خيال «روبرت كاتيسبي ROBERT CATESBY» للقيام بعمل غير مسبوق، بالتخلص من الملك «جيمس الأول» ومجلس اللوردات وتدمير الحكومة الإنجليزية بأكملها في ليلة واحدة، بنفس مجلس اللوردات في قصر «وستمنستر» في الوقت الذي يجتمع فيه الملك

والأسرة المالكة، واللوردات والنواب لافتتاح البرلمان، والاستيلاء على مقاليد الأمور، كمقدمة لثورة شعبية لتتويج ابنة الملك جيمس الأول، الأميرة إليزابيث التي تبلغ من العمر تسع سنوات فقط، على العرش باعتبارها كاثوليكية.

ولم يضيع «كاتيسبي» وقتًا، فاتفق يوم ٢٠ من مايو عام ١٦٠٤ مع اثني عشرًا من أصدقائه ممن عرف عنهم معارضتهم الشديدة للنظام، وهم توماس وينتور THOMAS WINTOUR، روبرت وينتور ROBERT WINTOUR، جون رايت، JOHN WRIGHT، كريستوفر رايت CHRISTOPHER WRIGHT، جون جرانت JOHN GRANT، وتوماس بريسي THOMAS PERCY، وفرانسيز تريشام FRAN-THOM، روبرت كيز ROBERT KEYES، توماس باتس THOMAS BATES، أمبروس روكوود AMBROSE ROOKWOOD، سير إيفرارد ديجبي SIR EVERARD DIGBY، وأخيرًا جاي فوكس GUY FAWKES، وتعاهد الرجال الثلاثة عشر فيما بينهم على الكتمان، وأقسموا على سرية الموضوع، ووثقوا عهدهم بتناول القربان المقدس على يد الراهب الجيزويتي (اليسوعي) «جون جيرار»، ثم انضم إليهم لاحقًا بعض الرجال حتى صار عددهم واحدًا وثلاثين رجلًا.

كانت الفكرة هي حفر نفق تحت مجلس اللوردات البريطاني، وتفجيره من أسفل بالبارود، فاستأجر الثوار دارًا ملاصقة للقصر، وبدأوا بحفر نفق إلى قبة مجلس اللوردات، مسابقين الزمن بالحفر لمدة ست عشرة ساعة يوميًا، ووصلوا قبة القصر قبل الموعد المحدد لافتتاح المجلس، لكن تأتى الرياح بما لا تشتهي السفن، فقد جاءهم خبر تأجيل انعقاد البرلمان إلى شهر فبراير لعام ١٦٠٥، ثم تأجل مرة أخرى حتى ٧ يوليو ١٦٠٥، ثم مرة ثالثة بسبب انتشار مرض الطاعون حتى الثالث من أكتوبر ١٦٠٥، ثم مرة أخيرة حتى صباح الخامس من نوفمبر ١٦٠٥، وهكذا تعطلت

الخطة لمدة عام ونصف العام بسبب تكرار تأجيل انعقاد المجلس مرة بعد أخرى، وسط قلق مشوب بالشك من بعض المشاركين في جدوى العملية برمتها، أو في ذنب الأرواح البريئة التي سيحصدها الانفجار حصداً.

في إعادة الطمأنينة إلى نفوس الثوار، سأل «كاتيسبي» أسقف الجيزويت (الآباء اليسوعيين) في إنجلترا الأب «هنري جارنت» عن جواز الاشتراك في أعمال قد تؤدي بحياة ناس غير محاربين أثناء الحرب، فأجاز «جارنت» هذا الأمر، لكنه حذر «كاتيسبي» من القيام بأي أعمال ضد رجال الدولة والحاشية لأنها لن تجر إلا مزيداً من الشقاء والاضطهاد على الكاثوليك، كما أفضى «كاتيسبي» -أثناء الاعتراف- إلى الأب «أوزوالد جرينواي» بسر الثورة المرتقبة التي تضمنت الآن اتخاذ تدابير أخرى لقيام الكاثوليك في إنجلترا بثورة عامة، فأبلغ «جرينواي» زميله «جارنت» بالموضوع، وفوجئ أنه يعلم بالأمر، وحرار الرجلان بين إفشاء السر إلى الحكومة، أو الصمت، لكنهم آثرا الخيار الثاني، ومع ذلك بذلا قصارى جهدهما ليثنيا «كاتيسبي» عن تنفيذ خطته. وفي محاولة أخيرة للتخفيف من وخز الضمير عند زملائه ومن مخاوفهم، اقترح «كاتيسبي» إرسال خطابات عاجلة إلى أعضاء البرلمان المتعاطفين مع الكاثوليك في صبيحة اليوم المحدد للاجتماع، تستدعيهم إلى خارج «وستمنستر»، لكنه تراجع عن اقتراحه خشية أن يفضح الأمر، إلا أن «فرانسيز تريشام» أحد المشاركين في العملية، خالف السرية، وأرسل منفرداً تحذيراً لنسيبه «مونتيجل» موقفاً من مجهول، يقول:

«سيدي العزيز، بسبب ما لدي من اهتمام بالحفاظ على سلامتك الشخصية، إذا كنت تأبه لحياتك، يجب أن تتحل أي عذر لعدم حضورك البرلمان، لأن الله وشخصاً مجهولاً سيقومان بمعاقبة الشر في وقتنا هذا، ولا تفكر ملياً في هذا العرض، بل

قم بالذهاب إلى بلدك، وأرجوك أن تحرق الرسالة بمجرد قراءتها، وأتمنى من الله أن يحفظك وأن تكون في رعايته».

لم يفكر «موتيجل» في الأمر مرتين، بل على الفور أطلع أحد أعوان الملك على الأمر، ومن ناحية أخرى، أرسل «توماس وارد» خادم «موتيجل»، رسالة لـ «كاتيسبي» يخبره فيها عن الرسالة وعن الخيانة التي حدثت، وبمجرد معرفته بأمر رسالة «موتيجل»، شك «كاتيسبي» أن من يكون خلف تلك الخيانة هو «تريشام»، فقام «كاتيسبي» بمواجهته أمام الباقيين، لكنه أنكر تمامًا، بل نجح في إقناعهم بأنه لم يكتب هذا الخطاب، فافتنع كاتيسبي أن الأمر سيقف عند «موتيجل»، وقرر بأن يستمر بالخطوة كما هي.

في الأول من نوفمبر، اطلع الملك على الخطاب، وقرر أن يقوم اللورد «تشامبرلين توماس هوارد» بإجراء عملية تفتيش كاملة للبرلمان، وفي الثالث من نوفمبر، اجتمع «بيرسي»، و«كاتيسبي»، و«نتور» للمرة الأخيرة، حيث قال بيرسي لزملائه بأنهم يجب أن يلتزموا بتلك العملية إلى أقصى درجة»، وذكرهم بأن السفن التي سوف يفرون عن طريقها سوف تكون في انتظارهم عند مرساة نهر التايمز.

وفي اليوم نفسه، قام «بيرسي» بزيارة أحد أصدقائه المقربين من حاشية الملك ليرى إذا كان بإمكانه استشفاف أي شيء عن الشائعات بخصوص رسالة «موتيجل»، وعندما لم يعلم شيئاً، عاد إلى لندن وطمأن الجميع بألا شيء يدعو إلى القلق، وبحلول مساء الرابع من نوفمبر، وضع الثوار ستة وثلاثين برميلا من البارود تحت قاعة الاجتماع في مجلس اللوردات مباشرة تكفي لتحويل مجلس اللوردات إلى أنقاض، وكلفوا «فوكس» بمسئولية المتفجرات، حيث كانت لديه خبرة عسكرية بسبب مشاركته في حرب «الثمانين عامًا»، وقام «فوكس» بزيارة «كيز» ليأخذ منه

ساعة صغيرة ليضبطها على وقت إشعال الفتيل وانفجاره، في الوقت نفسه كان العمل يجري بهمة ونشاط من قبل أعوان الملك لتفتيش المبنى بأكمله، فوصلوا إلى القبو قبل التفجير بساعات قليلة، وهناك عثروا على «فوكس»، مرتدياً عباءة سوداء وقبعة، ومُنتعلاً حذاءً طويلاً في نهايته مهماز، وحاملاً في يده مصباحاً، وتم اكتشاف براميل البارود مُخبأة تحت أكوام من الحطب والفحم، فقبضوا عليه واعترف بما كان يقصد إليه من نسف البرلمان في اليوم التالي، لكنه أصر على كونه المنفذ الوحيد للعملية.

لاذ معظم الثوار بالفرار من لندن بعد معرفتهم باكتشاف السلطات للمؤامرة، بينما أرسل «فوكس» إلى سجن برج لندن، حيث أمر الملك بتعذيبه، وفي خطاب أرسله الملك إلى العاملين في برج لندن، أوضح لهم أن عملية التعذيب التي يجب أن تستخدم مع «فوكس»، يجب أن تكون بدرجات، تبدأ بالأقل إلى أن تصل إلى أكبر درجة من التعذيب، وتتمنى من الله أن يوفقهم في عملهم الدؤوب، ولكن على رغم التعذيب الشديد، رفض فوكس الإدلاء بأسماء المشتركين، أما الهاربون فقد كشفوا عن أنفسهم بحمل السلاح ومحاولة الهرب، فتم القبض عليهم بعد قتال عنيف، وحوكموا جميعاً وتم الحكم عليهم بالاعدام. في يوم ٣٠ من يناير ١٦٠٦، تم تنفيذ الأحكام في إيفرارد ديغي، روبرت ونتور، جون جرانت، وتوماس باتس، حيث تم وضعهم على حاملة خشبية وسحلهم في جميع شوارع لندن إلى باحة كنيسة القديس بولس، طلب ديغي، وهو أول شخص يصعد على السقالة، الغفران من الشعب، كما أنه رفض أي اهتمام أو تعاطف من الكهنة المنتمين للمذهب البروتستانتي، وتم تجريده من ملابسه ثم بتر أوصاله، وقطع خصيتيه، وهو لا يزال حيّاً، ثم بقرت بطنه واستخرجت أحشاؤه ثم شدت أطرافه الأربعة

باستخدام الخيول، حتى انفصلت أطرافه عن جسده، وقد نُفذت هذه الطريقة في الإعدام أيضًا على روبرت ونتور، وجون جرانت، وتوماس بيتس.

وفي اليوم التالي ٣١ يناير، تم تنفيذ حكم الإعدام في توماس ونتور، وأمبروس روكوود، وروبرت كيز، وجاي فوكس، لكن لم ينتظر كيز أوامر الجلاد بالشنق حيث إنه قفز بنفسه بعد وضع حبل المشنقة حول عنقه، ولكنه نجا، ولذلك تعرض لعملية التعذيب التي يتعرض لها من ينجو من الشنق، بوتر أطرافه على عكس فوكس، الذي قام بالقفز أيضًا ولكنه دق عنقه، وبالتالي نجا من الجزء الأخير المتمثل في عمليات التعذيب البشعة، وتم التمثيل بجثتهم، فعلق رُووسهم خارج مجلس اللوردات، ليكونوا عبرة لغيرهم، بينما أعيد هنري جارنت في الثالث من مايو عام ١٦٠٦، ولقبت تلك العملية بـ «مؤامرة البارود»، وصار «فوكس» رمزًا للثورة والكفاح المسلح ضد الحاكم الظالم.

في العام ٢٠٠٥، أنتجت هوليوود فيلمًا خياليًا تدور أحداثه في بريطانيا في المستقبل عام ٢٠٣٨، حيث تصبح بريطانيا دولة شمولية يحكمها حزب يميني متطرف، ويتخذ الفيلم من تاريخ ٥ نوفمبر موعدًا هامًا، حيث يتم تفجير البرلمان، مستلهماً الخطوط الرئيسية من الأحداث الحقيقية لمؤامرة البارود حيث يرتدي بطل الفيلم قناع جاي فوكس طوال الوقت.

المصدر:

موسوعة قصة الحضارة - بداية عصر العقل، للمؤرخ الأمريكي ويل ديورانت وزوجته أربيل ديورانت.

من قال لا في وجه من قالوا نعم... أبو الخير نجيب

لم يمر الكثير من الوقت بعد انقلاب يوليو ٥٢ العسكري، هذا الذي لقبه أصحابه زورًا بالثورة المباركة، حتى عاد أبو الخير نجيب مرة أخرى إلى المعتقل بنفس التهمة التي اعتقل بسببها في السابق.. ألا وهي المعارضة!

كان فساد الحكم في أواخر سنوات حكم فاروق قد أزمم الأنوف، ولم يعد الشرفاء قادرين على احتمال المزيد، بالتزامن مع توالي سقوط النظم الملكية في أوروبا، وفي ٣٠ ديسمبر ١٩٤٧، تنازل الملك ميشيل آخر ملوك رومانيا عن عرشه وأعلن قيام الجمهورية الشعبية الرومانية، ونشرت جريدة الأهرام المصرية التي كان أبو الخير نجيب يعمل صحفيًا بها، خبرًا بالخط العريض على صدر صفحتها الأولى قالت فيه «إن ميشيل ملك رومانيا قد تنازل عن العرش»، فقرر نجيب أن يدخل إلى عرش الدبابير بكامل إرادته، ويهاجم فاروق علانية بوجه مكشوف، وفي لحظة جنون أو تهور كتب أبو الخير نجيب مقاله الأسبوعي بتاريخ ٦ يناير ١٩٤٨ تحت عنوان «التيجان الهاوية» قال فيه:

«إن قصة الملك ميشيل هي قصة كل ملك مغامر لا يعرف نفسه حدودًا، ولا يقنع بالقداسة التي يتمتع بها عرشه، فيأبى إلا أن يخوض معارك السياسة المحلية، ويقحم نفسه فيما ليس من اختصاصه ولا يدخل ضمن سلطاته، وبذلك يهوي بنفسه إلى مستوى المسؤولية، ومتى هبط ملك بنفسه إلى هذا المستوى فإنه يفقد الحصانة ويصبح رجلا عاديا يجري عليه ما يجري

على رجال السياسة ورجل الشارع سواءً بسواء، وإن ضحية اليوم ملك، ولكنها ضحية تهون عندما تكون لحساب الشعب»، وكأنما كان يوجه رسالة مباشرة إلى الملك فاروق.

وعلى الرغم من أن حديثه جاء في العموم، فإن الملك وحاشيته قد فهموا المغزى، واهتز الرأي العام وانقلب جهاز أمن الدولة الذي كان يعرف حينها بالقلم السياسي رأسًا على عقب، وفي الساعة الرابعة والنصف صباحًا وقبل أن يأوي نجيب إلى فراشه، دقت علي الباب أيادٍ قوية، وعندما فتح الباب اندفع منه ساعيان من الجريدة في فزع قائلين: إن مئات من رجال البوليس أغاروا على الجريدة وعلى المطبعة والمخزن، يجمعون الأعداد وينتشرون في الشوارع والبيادين يختطفونها من أيدي الناس، وطلب الساعيان من أبو الخير التوجه صباحًا إلى محكمة مصر لحضور جلسة استثنائية طلبتها النيابة للحصول على حكم بتثبيت المصادرة.

وفي المحكمة فوجئ أبو الخير بعدد من المحامين والصحفيين، وفي تمام الثامنة، عقدت المحكمة جلستها وطالب رئيس النيابة بتثبيت المصادرة، وبعد المرافعة المستفيضة للدفاع حكمت المحكمة بإلغاء قرار النيابة والإفراج عن الجريدة، وعلم الملك فاروق بالحكم، فثار واستدعى حاشيته، ووصف ما حدث بأنه تواطؤ من حزب الوفد والبوليس السياسي والنيابة العامة والقضاة، وكان عليهم أن يتصرفوا بمنتهى الحزم، فأعيد القبض على أبو الخير مرة أخرى وقدموه للتحقيق في جلسة سرية، وأصدرت النيابة تلك المرة أمرًا بإبقاء أبو الخير في الحبس، فاتصل رئيس محكمة الاستئناف برئيس محكمة النقض الذي أبلغ الأمر لوزير العدل، وطلب منه التدخل لإيقاف عدوان النيابة على القضاة، وإذا ما كانت النيابة تريد التحقيق مع أبو الخير في تهمة أخرى فهذا عملها ولكن لا بد من الإفراج عنه

أولاً، فاتصل وزير الحقانية (العدل) بالنائب العام الذي قال إن هذه أوامر القصر ولا نستطيع إلا تنفيذها، فوضع الوزير سماعة التليفون ثم طلب النقراشي باشا رئيس الوزراء وقال له: أرجوك يا باشا قبول استقالتي لأنني لا أسمح بالعدوان على القضاء، فحاول النقراشي تهدئة الوزير الذي غادر مكتبه إلى منزله ليعتكف فيه إلى أن تنتهي الأزمة وإلا فسوف يعتبر نفسه مستقيلاً، واتصل النقراشي باشا بإبراهيم عبدالهادي رئيس ديوان الملك الذي أكد له أن الملك مصمم على إبقاء أبو الخير في السجن، فشرح النقراشي الموقف لعبدالهادي وهدد باستقالته مع الوزارة إن لم يتم الإفراج عن أبو الخير نجيب، فطلب رئيس الديوان إمهاله يومين فقط يحاول فيهما إقناع الملك بترك الأمر للقضاء.

وعاد أبو الخير إلى السجن وفيه أفلح في الحصول على كعب قلم رصاص وورقتين وكتب مقالا ملتهباً، واستطاع تهريب المقال إلى جريدة النداء، ونشر المقال في نفس المكان في العدد الأسبوعي الذي اعتاد النشر فيه، وأثار عاصفة هوجاء اضطر فاروق بعدها للتراجع، ثم استدعى النائب العام أبو الخير من السجن وعندما دخل مكتبه وجد فيه فكري أباطة نقيب الصحفيين وياسين سراج الدين صاحب الجريدة، وفي حضورهما قال النائب العام لأبو الخير: «مبروك لقد قررنا الإفراج عنك بلا ضمان بشرط أن تعديني وعد شرف بوقف نشر مقالات فيها هذه الحدة»، فكان رد أبو الخير على النائب العام: «أنا لا أقبل المساومة على حريتي»، ليقوم بعد ذلك بإصدار جريدة «الجمهور المصري» في العام ١٩٥١ ويرأس تحريرها.

في نهاية عام ١٩٤٨، احتدم الصراع بين الدولة وبين جماعة الإخوان المسلمين، وفي صباح الثلاثاء ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ اغتيل رئيس الوزراء محمود النقراشي على يد عبدالمجيد أحمد حسن من إخوان النظام الخاص، واشترك الملك فاروق في تشييع

جنازة النقراشي، وشيع أنصار الحكومة جثمان رئيس وزراءهم هاتفين في صراحة «الموت لحسن البناء»، ثم قصد فاروق منزل النقراشي بمصر الجديدة ليعزي أسرته، وعاد إلى قصر عابدين ليجتمع بإبراهيم عبدالهادي رئيس الديوان الملكي ليقرر تعيينه رئيسًا للوزراء خلفًا للنقراشي، وتتشكل الوزارة في ساعة متأخرة من الليل في نفس يوم وفاة النقراشي، وفي الساعة الثامنة من مساء السبت ١٢ فبراير ١٩٤٩ أطلق مجهولون النار على حسن البناء أثناء خروجه من باب جمعية الشبان المسلمين بشارع رمسيس من سيارة فورد ليموزين تحمل رقم ٩٩٧٩ فأردوه قتيلاً على الفور، وتبين فيما بعد أن السيارة تابعة لوزارة الداخلية، ومرة أخرى يكتب أبو الخير نجيب مقالاً في رثاء البناء تحت عنوان «الإمام الشهيد الرجل الذي فتح الطريق أمام القافلة»، ويصفه بالصلابة والحكمة مكتسبًا عدا القصر والملك.

أتى إبراهيم عبدالهادي خلفًا للنقراشي ليدير ماكينه العنف الرسمي ضد الإخوان إلى أقصى مداها، هؤلاء الذين باركوا دورانها ضد خصومهم من الوفديين والتقدميين والشيوعيين في السابق، فإذا بغول الديكتاتورية يبتلعهم أيضًا، والمعتقلات التي افتتحت في ظل مباركة الإخوان وتهليلهم في ١٥ مايو ١٩٤٨ بمناسبة حرب فلسطين والتي استقبلت خصومهم السياسيين، أخذت تتوسع كي تستقبل الألوف من أعضاء الإخوان فتشمل ٤٠٠٠ معتقل، وتعرض بعض المعتقلين لأقصى درجات التعذيب الوحشي الذي لم تعرف له مصر مثيلاً من قبل، وكانت الستة أشهر التالية لتولي إبراهيم عبدالهادي الحكم صورة راسخة في أذهان المصريين جميعًا للسلطة الرسمية الغاشمة، وراحت المظاهرات تخرج ضد انتهاكات السلطة والحكومة مرددة الهتاف الشهير «عبدالهادي كلب الوادي».

أثناء محاكمات الإخوان، ثارت شائعة «العسكري الأسود» بادعاء

عبدالفتاح ثروت أحد المتهمين الإخوان في «قضية الأوكار» أمام النيابة قائلًا: «طالبوني في البوليس السياسي بالاعتراف وهددوني إن لم أفعل أن يعتدوا علي اعتداءً منكرًا.. وفعلاً تقدم واحد يريد الاعتداء علي.. فقلت له: أنا أعرف أنني لا أستطيع مقاومتك، وأنت يمكنك أن تفعل معي هذه الجريمة، ويمكنك أن تنجو من عقاب القانون.. ولكني أريد أن أقول لك قبل أن تبدأ.. إن الله لن يترك هذه الجريمة بلا حساب»، ولأن الرأي العام في ذلك الوقت كان ضد جماعة الإخوان المسلمين على طوال الخط، وكل صوت وكل قلم كان ينادي باحترام الإنسانية والآدمية كان يتم قصفه على الفور، فلم يؤخذ هذا الادعاء بمحمل الجد وتم تجاهله. لاحقًا عندما أصدر أبو الخير نجيب مجلة «الجمهور المصري» ورأس تحريرها لتكون صوتًا من أصوات المعارضة ضد النظام الملكي، أعاد فتح ملف الانتهاكات الجنسية في السجون المصرية، تلك التي عرفت بقضية «العسكري الأسود»، وتبني التحقيق في القضية الصحفيان إبراهيم البعثي وسعد زغلول فؤاد ولم يسفر التحقيق عن شيء.

في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قام الضباط الأحرار بانقلابهم العسكري على النظام الملكي، وقاموا بإجبار الملك فاروق على التنازل عن العرش لولي عهده الملك أحمد فؤاد الثاني والرحيل خارج البلاد، وأيدهم الشعب في انقلابهم ومنهم أبو الخير نجيب الذي توسم فيهم خيرًا، وخرجت الجماهير تهلل للانقلاب الذي أطلق عليه لاحقًا لفظ «الحركة»، ثم ألحقت فيما بعد بصفة «المباركة»، وصار الانقلاب يعرف بـ «حركة الجيش المباركة»، ولاحقًا عرف بـ «ثورة ١٩٥٢»، وأعلن العسكر عن فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات لإعادة الحياة الطبيعية حتى يتسنى لهم القضاء على الفساد الذي كان قد استشرى في البلاد وحتى يمكن إعداد البلاد لحكم ديمقراطي سليم، وقاموا بالعديد من

التجاوزات على الدستور والحريات، تقبلها الشعب على مضض، وعلى رأسها قرار غاشم بإقامة محكمة ثورية لا يجوز استئناف أحكامها أو الطعن فيها وتنفيذ أحكامها في موعد أقصاه ٧٢ ساعة من وقت صدورها.

وحكم مجلس قيادة الثورة بالإعدام على مصطفى خميس ومحمد البقري في أحداث كفر الدوار، إلى جانب عشرات الأحكام بالسجن الجائر، وانتشر العسكر في جميع المناصب الإدارية، وسرق بعضهم فلوس معونة الشتاء، وسرقوا هدايا وبضائع قطارات الرحمة وباعوها علناً، وسرقوا فلوس التبرعات الخاصة بالشئون الاجتماعية وسرقوا تحف ومجوهرات وبعض أثاث القصور الملكية، بل إن شقيق صلاح وجمال سالم قد طبع اسمه على بطاقة شخصية، وكتب تحتها «شقيق جمال سالم وصلاح سالم» ليسهل بها أموره ويكسب من ورائها الكثير.

وهنا تحول أبو الخير نجيب من مؤيد للثورة إلى معارض شرس لها وللعسكر، ولم تتوقف مقالات أبو الخير عن إبداء الرأي ونقد ضباط الثورة، وكتب مقاله الشهير «طردنا ملكا واستبدلناه بعشرة ملوك»، وطالب بسرعة رفع الأحكام العرفية التي كانت ثورة يوليو قد فرضتها، واحترام حرية الصحافة وسيادة القانون والإسراع في العودة إلى الحياة الطبيعية، وعندما حدثت أزمة مارس الشهيرة بين محمد نجيب رئيس الجمهورية وجمال عبدالناصر، انضم أبو الخير إلى جانب اللواء محمد نجيب الذي طالب الضباط بالعودة إلى ثكناتهم وترك الحكم للشعب، وهنا تحول أبو الخير نجيب الذي كانت كلماته عذبة على صدور عسكر يوليو وقتما كان يعارض الملك فاروق إلى «عميل» و«خائن» للبلاد عندما عارضهم.

انهالت الصحف القومية المؤيدة على نجيب بالتشنيع والتجريح، وادعوا أنه ابن المحتال الشهير حافظ نجيب الملقب

بـ «نابغة المحتالين»، وتارة أخرى ادعوا انتماءه لجماعة الإخوان المسلمين، لأنه قد كتب في السابق مقالاً في مديح حسن البنا بعد مقتله، متجاهلين أن عبدالناصر نفسه كان عضواً سابقاً في الجماعة واسمه الحركي «زغلول عبدالقادر»، ثم أشاعوا على أبو الخير نجيب أن اسمه قد ورد ضمن كشوف الصحفيين الذين حصلوا على مصاريق سرية في عهد الملك فاروق، وبالرغم من عدم منطقية الاتهام لتاريخ أبو الخير المعروف في معارضة فاروق علانية، فقد صدقه المواطنون وعوام الشعب، وقدم أبو الخير لمحاكمة عسكرية، لقبته بـ «محكمة الثورة» لإعطائها نوعاً من أنواع الشرعية، وحوكم نجيب بتهمة فضفاضة سميت «إفساد الحياة السياسية»، ثم بالخيانة، مدعين أنه في غضون سنة ١٩٥٣ اتصل بجهات أجنبية تعمل ضد النظام الاجتماعي والسياسي القائم في البلاد بقصد معاونتها على تحقيق أهدافها، وفي غضون سنة ١٩٥٣ و١٩٥٤ عمد إلى الاتصال بطوائف العمال والطلبة وتحريضهم على التمرد والعصيان وامتهن الصحافة، ولا يلتزم دستورها وأهدافها القومية، ودافع عنه المحامي الشهير عبدالرحيم نافع، وفند أدلة الاتهام وقال «إن مثل أبو الخير لا يمكن اتهامه بالخيانة».

وفي منتصف المحاكمة رفعت الجلسة للاستراحة، وجاء ضابط سعد بأبو الخير إلى الدور الثاني من مبنى مجلس الثورة بالجزيرة الذي كانت فيه المحكمة، وقدمه لجمال عبدالناصر الذي رحب به وأجلسه إلى جانبه، وسأله عن سبب عدم تأييده للثورة بالرغم من إعجاب الثوار بما يكتبه، وأشاد بكتباته وتاريخه وأعلن استعداد الثورة لتشديد دار صحفية كبرى له، فأجاب أبو الخير قائلاً إنه يحترم العرض ويقدم الشكر عليه، ولكنه يعرف قراءه وما يريدونه منه، فضلاً عن أنه لم يتعود الكتابة دفاعاً عن أحد غير الشعب، وإذا ما أحس الشعب منه

التقصير فسوف يخسره وعندها لن تكون له قيمة ولا يستطيع أن ينفع أحداً، سكت عبدالناصر برهة ثم صرف أبو الخير ليباشر جلسة محاكمته، في نهاية الجلسة حكمت محكمة الثورة العسكرية على أربعة من الصحفيين منهم أبو الخير نجيب صاحب جريدة «الجمهورية المصري»، ومحمود أبو الفتاح صاحب جريدة «المصري» بالسجن المؤبد ٢٥ عاماً، وبمصادرة صحفهم وإلغاء تراخيصها وإغلاق مقارها.

أمضى أبو الخير نجيب ١٩ عاماً في السجن، خرج بعدها بإفراج صحي بأمر من السادات معدماً فقيراً لا يملك شيئاً من حطام الدنيا، وفي ٧ أبريل ١٩٨٣، دخل نجيب إلى مبنى نقابة الصحفيين التي كانت قد بدأت في توزيع المواد الغذائية بالبطاقات داخل مقر النقابة حفاظاً على ما تبقى من كرامة الصحفيين وتجنّبهم الوقوف في الطوابير، واقتطعت النقابة جزءاً من حديقته حولته إلى حانوت لبيع السكر والأرز والصابون واللحم والفراخ المجمدة، وجاء أبو الخير واشترى كيساً من لحم الجمعية الاستهلاكية، وعند خروجه من باب النقابة وعبوره الشارع، صدمته سيارة نقل عام مسرعة طوحت به في الهواء، وألقتة على الطريق مزرجا بالدماء ليلقى مصرعه على الفور، وفي عام ١٩٨٦ أنتج الفيلم العربي السياسي «الهروب من الخانكة»، وقيل إن دور «عم صادق الصحفي» الذي لعبه الفنان الشهير فريد شوقي مقتبس من حياة أبو الخير نجيب.

سيناريو فيلم سياسي الجزء الأول

هذا السيناريو ساخر، هزلي، يصنف ككوميديا سوداء، غير حقيقي، وغير موضوعي، غير محايد، والأحداث الواردة به خيالية، ولا تمت للواقع بصلة، وأي تشابه بينه وبين الواقع فهو أغرب من الخيال.

مشهد (١)

نهار داخلي - بيت الرئيس عبدالواحد الجنائني في عزبة أفندينا -
الأعوام الأخيرة قبل انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ العسكري

يتحدث عليُّ الابن الأكبر مع أبيه وأمه وأخيه حسين عن أمله في الالتحاق بمدرسة الحرية، وعن استحالة تحقيق هذا الحلم، لأن المدرسة الحرية تقتصر على أولاد الباشوات ولا يمكن لابن جنائني فقير أن يلتحق بها بدون واسطة كبيرة.

علي: الحكاية إن أهم حاجة هي الواسطة.. الحرية ييقدّم فيها كل سنة زيادة عن ألف، مياخدوش منهم غير ثلاثين أو أربعين.

الأم: ياخويا يمكن تكون منهم.

علي: مستحيل.

الرئيس عبدالواحد: ليه بس يا ابني؟

علي: لأني معنديش واسطة..

الأم: يا ابني واسطتك ربنا.

حسين: هو هايخش الجنة؟ ديه المدرسة الحرية.. إن مكانش

فيه واحد كبير يسنده مينفعش.

الريس عبدالواحد (بتفاؤل كاذب): واحد كبير؟ هو فيه أكبر من أفندينا؟ ناخذ منه كارت وتبقى المسألة قضيت.

حسين: بس ياما.. وادى كمان ظابط.. بكره نجيلك بالمدفع ونهد بيت العمدة.. ها نخربها ونقعد على تلها.

علي: هو ده معقول؟ وأفندينا يرضى؟ يابا ده إحنا في نظره عبيد، وفر على نفسك البهدلة، ومتدلش روحك عشان أمل يستحيل يتحقق إلا بمعجزة.

الريس عبدالواحد: يا علي يا ابني.. ربنا يقول اسعى يا عبد وأنا اسعى معاك، هايخس علينا إيه.. نجرب.

نهار خارجي - حديقة عزبة أفندينا

الريس عبدالواحد يحاول إقناع إبراهيم أفندي باشكاتب العزبة أن يتوسط بالنيابة عنه لدى سمو الأمير حتى يتوسط بدوره لإلحاق ابنه علي بمدرسة الحرية.

الريس عبدالواحد: أنا قلت مفيش غير إبراهيم أفندي حضرة الباشكاتب هو اللي يقدر يكلم سمو الأمير.

إبراهيم أفندي: ده كان يطين عيشتي.. المدرسة الحرية مش لينا ولا لولدنا يا ريس عبدالواحد.. دخول الجنة أسهل.. هو معقول إن أفندينا يترجى حد عشان ابنك؟

مشهد من فيلم رد قلبي إنتاج عام ١٩٥٧

مشهد (٢)

عام ٢٠٠٢

يتخرج الشاب «عبدالحמיד شتا» من كلية السياسة والاقتصاد جامعة القاهرة بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف..

«شتا» شاب بسيط من إحدى الأسر البسيطة من قرية ميت الفرماوي مركز ميت غمر محافظة المنصورة، والده يعمل مزارعاً ولا يملك من حطام الدنيا شيئاً سوى تعليم ابنه الذي كان نابغاً في دراسته، فتخرج في كلية السياسة والاقتصاد وبدأ في تحضير رسالة الماجستير عن «إصلاح المحكمة الدستورية في مصر»، وبات يحلم بالمستقبل الباهر الذي ينتظره عقب الالتحاق بالسلك الدبلوماسي، وبالفعل تقدم الشاب إلى اختبارات جهاز التمثيل التجاري للحصول على وظيفة ملحق تجاري، واجتاز كل الاختبارات الشفوي والتحريري بنجاح، وكان ترتيبه المبدئي في تلك الاختبارات الأول على ٤٣ شاباً وصلوا إلى التصفيات النهائية، وذهب لمقر وزارة الخارجية ليعرف نتيجته، لكنه لم يحصل على الوظيفة حيث كتب أمام اسمه «غير لائق اجتماعياً».

كان عدد الناجحين للوظيفة ٤٢ من أصل ٤٣، وعبدالحמיד شتا هو الوحيد الذي أخفق لأن والده فلاح!

عندما تأكد «شتا» من استبعاده وقرأ أسماء زملائه الـ ٤٢ فيما عدا اسمه، أظلمت الدنيا في وجهه ولم يستطع تحمل الصدمة، فأجرى مكالمة أخيرة مع زوجة أخيه أوصى خلالها الأسرة على شقيقه الأصغر الذي يدرس الطب، ثم أغلق هاتفه المحمول، واتجه مباشرة إلى كوبري أكتوبر العابر لنهر النيل، وألقى بنفسه وسط ذهول المارة، واختفت جثته تحت مياه النيل كأنها تتوارى

عن أعين الناس والحياة إلى أن ظهرت في اليوم التالي عند القناطر
الخيرية على بعد حوالي عشرين كم شمال القاهرة.
حدث بالفعل

مشهد (٣)

نهار داخلي - لجنة اختبار كشف الهيئة المختصة بكلية الشرطة
طه الشاذلي يقف منتصبًا أمام لجنة كشف الهيئة المختصة
بتحديد مستوى المتقدم اجتماعيا لوظيفة ضابط الشرطة
ضابط اللجنة: أنت مجموعك كبير قوي يا طه.. ٨٩٪.. أنت
ليه فضلت كلية الشرطة عن بقية كليات القمة؟

طه: عشان أخدم بلدي يا فندم.

ضابط اللجنة: طيب ما هو خريج الهندسة برضه ممكن
يخدم بلده يا طه.

طه: طبعًا يافندم، بس لو كل واحد خدم بلده في المجال
اللى بيحبه هاتكون خدمته أفضل.

ضابط اللجنة: عظيم.. طيب تفكر إيه هي العناصر اللى
يجب إنها تتوفر في ظابط الشرطة؟

طه: الانضباط.. التشبع بروح العدل.. الحزم.. الشرف.. وأولاً
وأخيراً انه لازم يكون إنسان في كل تصرفاته.

تفرج أسارير ضابط اللجنة بإجابة طه المثالية، فيعود إلى
الملف ويقرأ شيئًا ما يبدو أنه لم يستسيغه، ثم تتغير ملامح
وجهه دفعة واحدة وينظر إلى طه بريية قائلاً: أنت والدك
بيشتغل إيه يا طه؟

يرتبك طه للحظة قبل أن يستعيد رباطه جأشه ويرد بحزم:

موظف يا فندم .

ينظر إليه ضابط اللجنة بقدر من الغرور والتعالي والتشفي
قائلًا: موظف ولا.. حارس عقار؟

يرتبك طه للمرة الثانية لكنه يفشل في استعادة ثقته بنفسه
تلك المرة، وتظهر مسحة حزن عميقة في عينيه وهو يقول
بترجي واستعطاف واضحين: يا فندم ما هو.. ما هو حارس
العقار موظف برضه.

يقاطعه الضابط قبل أن يكمل جملته: شكرًا يا طه.. انصرف..
الى بعده.

تملاً خيبة الأمل وجهه طه وهو ينصرف محملاً بالإحباط من
قاعة اللجنة.

نهار داخلي - مدرج في جامعة القاهرة

أحد الطلبة الذي تشي ملابسه البسيطة بمستواه المادي
المعدوم، يقف ويتجه إلى طه الشاذلي الذي رسب في كشف
الهيئة في اختبارات كلية الشرطة، يجلس طه في الصف الأخير من
المدرج وحيدًا منزويًا، مرتديًا حلة كاملة لا تتناسب مع طبيعة
المكان، ظنًا منه أنه بذلك يمكن أن يخفي حقيقة مستواه المادي
والاجتماعي، إلا أن البدلة كانت تفضح فقره أكثر مما تستره.

الطالب الفقير (بلهجة صعيدية): أنت قاعد بعيد كده ليه؟
طه: حالي من حالك.. الفقر بيفضحنا.. كل واحد يخليه في
حاله من أولها أحسن.

الطالب الفقير (ساخرًا): لا.. أنا عن نفسي كنت قاعد وياهم..

بس كلامهم معجبنيش.. عشان كده بعدت نفسى..

طه: كانوا بيتكلموا في إيه الناس ديه؟

الطالب الفقير: كانوا بيتكلموا في البابا والماما، اللي يقولي أبوه وكيل وزارة، واللي مستشار، واللي مهندس، واللي أمه خبيرة في الامم المتحدة، بيني وبينك خوفت يسألوني أبوك يشتغل إيه، عشان كده جيت قعدت وياك.. ألا أنت أبوك يشتغل إيه؟

يتنهد طه ويزفر زفرة ألم قبل أن يتسم بسخرية وهو يقول: حارس عقار.. بواب.. وأنت؟

الطالب الفقير: صراماطي.. عندنا محل جزم صغير.

طه: إنت عارف إنهم لو كانوا يعرفوا إن مكتب التنسيق هايلم ابن البواب وابن الصراماطي مع ولاد الأمم المتحدة؟ كانوا نسفوا مكتب التنسيق ده.. (يضحك الاثنان بألم واضح).. والله الواحد ما عارف ها يكمل مع الناس ديه إزاي؟

يربت الطالب الفقير على يديه محاولاً طمأنته قائلاً: سييك أنت.. برضه ها نلاقي اللي زينا.

مشهد من فيلم عمارة يعقوبيان إنتاج عام ٢٠٠٦

مشهد (٤)

نهار خارجي - خطبة يلقيها رئيس الجمهورية المنتخب «سعيد ظاظا» على جماهير الشعب

«المساواة.. المساواة.. من النهاردة مفيش استثناء.. مش ابن الظابط يبقى ظابط وابن القاضي يبقى قاضي وولاد الفقرا للبطالة وللتصدير.. لا خلااص.. من النهاردة مفيش محسوية..»

مشهد من فيلم ظاظا إنتاج عام ٢٠٠٦

فيه وسط مناسب، وكتر خير عامل النظافة انه ربي ابنه وخلاه يحصل على شهادة، كتر خيره كتر خيره، لكن ده لو عمل بالقضا هاتبص تلاقيه حصله حاجات كتيره.. اكتتاب نفسي ووي ووي ووي، يعني مش ها يستمر، وأنا بقولك الكلام ده.

المذيع: ده عن تجارب سابقة يافندم؟ ولا من دراسة الحالات؟
وزير العدل: أيوه أيوه أيوه أيوه.. وبعدين برضه القاضي له... يعني مع احترامي لكل عامة الشعب، القاضي له شموخه ووضعه، وضروري يبقى مستند لوسط بقولك وسط محترم.. محترم مادياً ومعنوياً والكلام ده.

المذيع: طيب معلش معالي الوزير اسمحلي بس أطرح النقاش اللي كان مطروح فيه لما أثيرت هذه القضية.. اتقال انه طيب يعني ده تميز، واتقال من البعض الآخر انه يعني احنا كده بنعاقب الابن على حاجة هو ما ارتكبهاش.. ذنبه هو انه اسرته بسيطة؟

وزير العدل: معلش ها يروح برضه في وظيفة أخرى مناسبة.. انا مبقولش بنسحبه من العمل، لكن ها يروح في وظيفة مناسبة، ضروري القاضي يبقى وسطه برضه إلى حد ما معقول شوية.
حدث بالفعل

مشهد (٧)

مادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
«لكل شخص، بالتساوي مع الآخرين، حق تقلد الوظائف العامة في بلده».

مشهد (٨)

مادة ٥٣ من دستور جمهورية مصر العربية الذي وافق عليه الشعب في يناير ٢٠١٤ بنسبة ٩٨,١٪.

- المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر.

- التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون.
- تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض.

ثم تهبط كلمة «النهاية» متبوعة بالمقولة الأشهر للفيلسوف الإسباني جورج سانتيانا «الذين لا يقرأون التاريخ محكوم عليهم أن يكرروه».

سيناريو فيلم سياسي الجزء الثاني

هذا السيناريو ساخر، هزلي، يصنف ككوميديا سوداء، غير حقيقي، وغير موضوعي، غير محايد، والأحداث الواردة به خيالية، ولا تمت للواقع بصلة، وأي تشابه بينه وبين الواقع فهو أغرب من الخيال.

مشهد (١)

الزمان: منتصف خمسينيات القرن العشرين
المكان: مدينة نيو أورلينز - ولاية لويزيانا - الولايات المتحدة الأمريكية
في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين كانت العنصرية البغيضة ضد الملونين والسود في أمريكا على أشدها..
في ظل تلك الأجواء الملبدة بالغيوم، ولدت الطفلة «روبي بريدجز» في مدينة تيلر بولاية مسيسيبي، وفي سن الرابعة انتقلت مع والديها إلى مدينة نيو أورلينز بولاية لويزيانا، وعندما بلغت سن السادسة وحن وقت إلحاقها بالمدرسة، تلقى والدها طلبًا من الجمعية الوطنية لتقدم الملونين NATIONAL ASSOCIATION FOR THE ADVANCEMENT OF COLORED PEOPLE-NAACP للمشاركة في إدماج طفله في نظام المدارس بنيو أورلينز، وبالرغم من تردده في البداية فإن والدها الشجاع استجاب للطلب، ربما تأثرًا بشجاعة «روزا باركس» المناضلة السوداء التي رفضت أن تترك

مقعدها في الحافلة ليجلس عليها أحد البيض في ديسمبر ١٩٥٥، وتم اعتقالها بعد ذلك.

اجتازت بريدجز كل الاختبارات المطلوبة بنجاح، وحكمت المحكمة أن يكون ١٤ نوفمبر ١٩٦٠ هو أول الأيام لإلحاق روبي بمدرسة WILLIAM FRANTZ ELEMENTARY SCHOOL للملونين.

أثار قرار المحكمة بتنفيذ القانون وإلحاق روبي بالمدرسة ثائرة سكان المدينة البيض، الذين اعتبروها إهانة لا توصف أن يتم إلحاق طفلة سوداء بمدرسة للبيض، وقاموا بمظاهرات يومية عارمة خارج المدرسة، وكانوا يلقون بالبيض وقطع الزجاج لدى دخولها أو خروجها من المدرسة، أثار هذا الأمر ردود فعل غاضبة من قبل جميع أولياء أمور الطلبة الذين كانوا يدرسون في هذه المدرسة وأصرروا على سحب أطفالهم من المدرسة، ورفضت السلطات المحلية تقديم الحماية للصبية أثناء توجيهها للدراسة، لكن سيادة القانون كانت فوق كل شيء، فكلف الرئيس ايزنهاور بنفسه ماريشالات فيدرالية لمرافقتها وحمايتها خشية من وقوع اعتداءات عليها من المحتجين البيض في الطريق إلى المدرسة.

في اليوم الأول للدراسة، أمضت روبي اليوم بأكمله مع مرافقيها من الماريشالات في مكتب مدير المدرسة بسبب الفوضى التي حالت دون انتقالها إلى فصلها، وفي اليوم التالي، كسر الوزير «لويد أندرسون فورمان» المقاطعة مع ابنته «بام» ذات الخمس سنوات قائلاً: «أنا ببساطة يشرفني إلحاق ابنتي بالمدرسة»، ولاحقاً بدأت المقاطعة تهدأ نسبياً وأعاد أولياء الأمور أبناءهم إلى المدرسة، مع استمرار رفض المدرسين التدريس لـ روبي، باستثناء المعلمة BARBARA HENRY التي أنشأت لها فصلاً خاصاً وتكفلت بتدريسها بمفردها لمدة عام كامل.

وبالرغم من تلك المرأة التي ظلت تهدد روبي يومياً بوضع

السم في طعامها، والمرأة الأخرى التي وضعت دمية طفل أسود في تابوت خشبي لبث الرعب في قلبها، فإن روبي ظلت صامدة، وتطوع طبيب الأطفال النفسي د. روبرت كولز بتقديم المشورة النفسية إلى روبي خلال العام الأول لها في المدرسة، كما عانت عائلتها الكثير من قرار إلحاقها بمدرسة للبيض، وفقد والدها عمله كعقاب له، ورفض المتجر الذي اعتادت الأسرة التبضع منهم أن يبيعهم الطعام، وفقد جدها أرضه التي كان يعمل بها بنظام المزارعة، لكن بالرغم من كل ذلك ظلوا صامدين، وقال المارشال الفيدرالي السابق تشارلز بوركس الذي كان مسئولاً عن حمايتها لاحقاً: «لقد أظهرت روبي الكثير من الشجاعة، لم تبك قط، ولم تتذمر، فقط سارت بطول الطريق وكأنها جندي صغير، وقد كنا جميعاً فخورين بها».. ظلت روبي صامدة حتى النهاية، وفي النهاية استسلمت العنصرية البغيضة في أمريكا لقوة القانون الذي رفض أن ينحني أمام الغوغائية والهمجية، لم تستسلم روبي ولم يستسلم القانون.

في ٨ يناير ٢٠٠١، تم منح روبي بريدجز ميدالية المواطنة الرئاسية PRESIDENTIAL CITIZENS MEDAL من قبل الرئيس بيل كلينتون، وفي نوفمبر ٢٠٠٦ تم تكريمها في حفل رابطة مكافحة التشهير ضد الكراهية، وفي ١٥ يوليو ٢٠١١، التقت روبي مع الرئيس باراك أوباما في البيت الأبيض، وفي ١٩ مايو ٢٠١٢، تلقت روبي بريدجز درجة فخرية من جامعة تولين في حفل التخرج السنوي، وفي عام ٢٠١٤ تم الكشف عن تمثال لـ روبي في ساحة مدرسة وليام فرانترز الابتدائية، وقد خلد أول يوم لها في المدرسة في لوحة زيتية من رسم NORMAN ROCKWELL تحت عنوان THE PROBLEM WE ALL LIVE WITH.

حدث بالفعل

مشهد (٢)

الزمان: ١٤ أبريل ٢٠١١ من القرن الحادى والعشرين.. بعد
ستين عامًا تقريبًا من انتصار روبي بريدجز على العنصرية، وبعد
شهرين من عزل الرئيس حسني مبارك
المكان: جمهورية مصر العربية - محافظة قنا

في ١٤ أبريل ٢٠١١، أصدر د. عصام شرف رئيس الوزراء قرارًا
بتعيين ١٩ محافظًا جديدًا، كان من ضمنهم اللواء القبطي
عماد شحاتة ميخائيل محافظًا لقنا، أثار هذا القرار حفيظة
المتشددين والسلفيين، وشهدت محافظة قنا مظاهرات عارمة
من قبل مسلمي المحافظة الذين اعتصموا أمام ديوان عام
المحافظة احتجاجًا، وطلب المعتصمون صراحةً بأن يكون
المحافظ مُسلمًا، ورددوا هتافات عنصرية ضد تعيينه قائلين:
«ميخائيل إيه ميخائيل إيه»، «ارحل ارحل يا ميخائيل»، «ليه
عايزينها تحصل فتنة مسلم بس اللي ها يحكمننا»، «لا إله
إلا الله ميخائيل عدو الله»، «علي علي الصوت الإسلام مش
هايموت.. قنا إسلامية إسلامية»، «بالطول بالعرض ها نجيب
ميخائيل الأرض» كما قطعوا طريق قنا - القاهرة السريع،
ووضعوا متاريس خشبية وإطارات السيارات على مزلقان سيدي
عبدالرحيم لمنع القطارات من التحرك وتسببوا في قطع الطرق
البري تمامًا بين شمال وجنوب قنا، كما هددوا بتصعيد تحركهم
بقطع المياه عن محافظة البحر الأحمر وقطع الكهرباء عن
المصانع الحيوية والرئيسية بالمحافظة في ظل تراخ تام من
الأمن والقوات المسلحة لفض تلك البلطجة، ثم قام السلفيون

وأعضاء الجماعات الجهادية بتجميع التوقيعات لتنصيب أحد شيوخهم أميرًا على المحافظة ويدعى قرشي سلامة، وجهزوا كفتًا للمحافظ القبطي بميدان المحطة وأقسموا على قتله، كما تم رفع أعلام السعودية والمناداة بإمارة إسلامية.

وفي محاولات هزلية لحل الأزمة، أرسل المجلس العسكري الصحفي مصطفى بكري مع الداعية محمد حسان والداعية صفوت حجازي للتفاوض مع المتظاهرين، ووعدهم حسان بعدم تنفيذ القرار قائلًا: «إن كل ما تريدهم سيحقق ولن يفرض عليكم شيء لا ترضونه ولا نكرهكم على شيء ترفضونه»، وقال لهم حجازي: «لن نقبل بأن يفرض على أي مخلوق أمرًا لا يقبله».

محاولة أخيرة قام بها مجلس الوزراء لحل الأزمة عندما أرسل الدكتور أحمد عمران مستشار رئيس الوزراء، الذي حضر إلى ميدان المحافظة بقنا قائلًا إنه جاء لتوصيل رسالة من الدكتور عصام شرف بأنه «ابن لكم وأنه -أي د.عصام شرف- يطمع في كرمكم ويطالبكم بفتح السكة الحديد، وسوف يأتي لقنا لمناقشة أهلها في جميع الأمور، وإن أحدًا لا يستطيع أن يزايد على مطالبكم الشرعية»، وقابل المحتجون الرسالة برفض جماعي وطالبوه بالنزول وإقالة المحافظ الجديد اليوم قبل الغد، وأضافوا أنهم لن يغادروا المكان ولن يتفاوضوا حتى صدور القرار، فقرر د. عصام شرف تجميد نشاط محافظ قنا الجديد اللواء عماد شحاتة ميخائيل لمدة ثلاثة أشهر، وتكليف ماجد عبدالكريم سكرتير عام المحافظة بإدارة أعمال المحافظة، فاتجه المحتجون إلى ديوان عام المحافظة للاعتصام أمامه للمطالبة بإقالة المحافظ وليس تجميد نشاطه وللمطالبة بحضور د. عصام شرف، وتقديم الاعتذار لشعب قنا، وفي ١٩ إبريل ٢٠١١، تقدم اللواء عماد شحاتة ميخائيل باستقالته من منصب محافظ

قنا بالرغم من أن قدميه لم تطئا مبنى المحافظة قط.
حدث بالفعل

مشهد (٣)

الزمان: ٧ يناير ٢٠١٥

المكان: الكاتدرائية المرقسية بالعباسية

في مشهد مهيب اقشعرت له أبدان المسيحيين في مصر جميعًا، فوجئ المسيحيون برئيس الجمهورية عبدالفتاح السيسي فجأة وبدون أي إشارة مسبقة حاضرًا في وسطهم في قداس عيد الميلاد المجيد في الكاتدرائية المرقسية بالعباسية ليهنئهم بنفسه بالعيد المجيد، اعتلى سيادته المنصة واقفًا جنبًا إلى جنب بجوار البابا تواضروس ولفيف من الأساقفة والكهنة ليحيي الحضور بالعيد الذي لم يتوقف عن الهتاف لحظة صائحًا بأعلى صوته «بنحك يا سيسي»، وتمكن الرئيس بعد جهد جهيد من أن يبدأ كلمته التي قال فيها:

«طيب أنا بس عايز أقول كلمة صغيرة ليكو يعني.. كان ضروري يعني.. كان ضروري إن أنا أجيلكوا عشان أقولكوا كل سنة وأنتم طيبين.. أنا عايز أقولكوا على حاجة.. مهم جدًا إن الدنيا تشوفنا المصريين، وأنتم بتلاحظوا إن أنا مبقولش أبدًا غير كلمة المصريين.. مينفعش حد يقول لحد غير كده.. إحنا المصريين.. محدش يقول إنت مصري إيه.. إحنا بتتكلّم كلام بنسطر للعالم دلوقتي معني، وبنفتح طاقة أمل ونور حقيقية للناس، بقول مصر علمت من آلاف السنين الحضارة والإنسانية للعالم، والنهاردة إحنا موجودين عشان نأكد أن إحنا قادرين مرة تانية إن إحنا نعلم الإنسانية ونعلم الحضارة مرة تانية تنطلق من مصر

هنا، عشان كده مينفعش نقول غير إن إحنا المصريين.. لازم
نبقى المصريين بس.. أيوه المصريين».

وهنا ضجت الكاتدرائية بهتافات «إيد واحدة.. إيد واحدة»،
قاطعها السيسي قائلاً: «أيوه إيد واحدة.. أنا بس عايز أقولكم..
إن إحنا.. إن شاء الله.. هانبي بلدنا مع بعض، ونساع بعض..
هانساع بعض.. وهانحب بعض.. هانحب بعض كويس..
وهانحب بعض بجد.. هانحب بعض بجد عشان الناس
تشوف.. عمومًا أنا عايز أقولكوا مرة ثانية عام سعيد عليكوا
وكل سنة وانتم طيبين جميعًا». ثم غادر الرئيس السيسي قاعة
الاحتفال وسط تصفيق حاد من الحضور، الذين هتفوا «مسلم
مسيحي إيد واحدة.. بنحبك يا سيسي».

وعلقت صحيفة نيويورك تايمز على زيارة الرئيس عبدالفتاح
السيسي للكاتدرائية لتهنئة الأقباط بعيد الميلاد المجيد قائلة إن
الرئيس السيسي قوبل بحفاوة كبيرة داخل الكاتدرائية من قبل
الأقباط المصريين الذين اعتبروا الزيارة حجر زاوية وحدثًا هامًا،
وأوضحت الصحيفة أن الأقباط ينظرون إلى الرئيس السيسي على
أنه بطل قومي.

ووصف الإعلامي محمود سعد الزيارة بـ «ضربة معلم»،
وتابع قائلاً: «مفيش رئيس دخل الكاتدرائية في أعياد الميلاد
ساعة القداس أبدا»، وقالت الإعلامية ريهام سعيد من خلال
برنامجها صبايا الخير «أن الرئيس جاء من الكويت إلى الكاتدرائية
في نفس اليوم وهذه لافطة طيبة منه»، وأوضحت الكاتبة
الصحفية فريدة الشوباشي أن هناك لحظات مهمة كثيرة في
حياتها وكان منها لحظة رؤية الرئيس عبدالفتاح السيسي يدخل
الكاتدرائية لتهنئة البابا تواضروس والأقباط بعيد الميلاد المجيد
والمغامرة بهذه الزيارة وكلمته، ورأت أن الزيارة كانت مهمة
للعناية ومفادها «إحنا شعب واحد»، وأشاد الفنان هاني شاكر في

مداخلة هاتفية لبرنامج «بصراحة» الذي تقدمه الإعلامية إيمان عز الدين بالزيارة، معبرا عن إعجابه بالكلمة التي ألقاها الرئيس في الكاتدرائية، واصفا إياه بـ«العظيم».

كما قال الإعلامي تامر أمين إنه لا يستطيع قول أكثر مما قيل منذ الزيارة، وتابع قائلاً: «قولوا كما شئتم، ولكن أنا هقول اللي أنا شايفه من وجهة نظري أن ما فعله الرئيس بحضوره القداس واجب رئيس الجمهورية تجاه أبنائه المسيحيين من الشعب المصري»، كما أوضح الإعلامي أحمد موسى خلال برنامجه «على مسئوليتي»، إنه «لا صوت يعلو فوق صوت مفاجأة الرئيس عبدالفتاح السيسي بزيارته للكاتدرائية»، مشيراً إلى أنه لا أحد كان يتوقع أو يعلم بها، ولكنها كانت مفاجأة للجميع مسلمين ومسيحيين، واصفاً ذلك بأنها «لافتة من خارج الصندوق»، ووصف الإعلامي سيد علي من خلال برنامجه «حضرة المواطن»، زيارة الرئيس للكاتدرائية بـ«الزيارة التي خطفت قلوب المصريين»، وفي نفس السياق أشاد الإعلامي عمرو أديب بزيارة الرئيس للكاتدرائية فيما عبر عن سعادته بهذه الزيارة قائلاً: «رئيس مصر في القداس هو ذا المسلم الحق.. كلمتين غير يبههم التاريخ.. البلد بتتبني وبتقف.. أخذت قلبي وعقلي يا أخي وخليتني ابقى سعيد.. يا أعداء مصر موتوا.. يا ترى المسيحيين شعورهم إيه وأنا سعيد كدا»، فيما وصف الإعلامي إبراهيم عيسى زيارة الرئيس للكاتدرائية ومشاركته الأقباط المصريين الاحتفال بعيد الميلاد المجيد «بالمشهد المجيد واليوم التاريخي بالمعنى الحقيقي».

حدث بالفعل

مشهد (٤)

الزمان: أبريل ٢٠١٥

المكان: قرية العور بمركز سمالوط محافظة المنيا

في تلك القرية الصغيرة المترامية الأطراف في صعيد مصر، حصل المسيحيون على تصريح رسمي ببناء كنيسة منذ ما يقرب من سبع سنوات، لأن كنيستهم المبنية بالطوب اللبن منذ ما يقرب من أربعين عامًا على مساحة ٦٠ مترًا قد تهدمت، وبسرعة البرق سارع السلفيون إلى بناء مسجد في الأرض المجاورة، وبالطبع تم وقف تنفيذ بناء الكنيسة الجديدة، فعاد الأقباط إلى كنيستهم القديمة لتجديدها بناء على نصيحة بعض العقلاء من المسلمين هناك، وبالفعل بدأوا أعمال التجديد وتوسعة المكان، وهنا ثارت ثائرة البعض هناك بزعامة موظف في الأوقاف صارخين «على جثتنا بناء الكنيسة»، وبدأ المتشددون من أهل القرية في الاعتداء على منازل الأقباط ونهب ممتلكاتهم وقطع الطرق وإتلاف المزروعات بالرغم من البلاغات التي تقدم بها مسيحيو القرية للأمن والتي قوبلت بالتجاهل الشديد، واعتدى المتشددون على كنيسة العذراء بقرية العور بالطوب وقنابل المولوتوف، وأسفر الاعتداء عن بعض التلفيات في الكنيسة وإحراق سيارة واحدة كانت تقف بمحيط الكنيسة، وبالرغم من ذلك أقر المحضر الرسمي فيما بعد عدم حدوث أي تلفيات، وبعد تفاقم الأزمة تم القبض على عدد من المسلمين من مثيري الشغب إضافة إلى عدد من المسيحيين من المجني عليهم، بعد تحرير المتشددين لمحاضر مضادة للأقباط.

وكحل معتاد لمثل تلك الأزمات، تم عقد جلسة عرفية برعاية مدير أمن المنيا وحضور القمص داود ناشد وكيل مطرانية سمالوط، والمهندس فرح القائم بالأعمال الإدارية بالمطرانية وممثلين عن الجانب المسلم، وبعد مفاوضات بين الجانبين في حضور الأمن وافق الطرفان على الشروط التالية:

- أن تقام الكنيسة على الموقع القديم دون أي مظاهر مسيحية، أي كنيسة بدون صلبان أو قباب أو منارة.
- أن تقام من طابق واحد ودون أساسات كما جاء بالرسم التوضيحي بالتصريح.

- لا يحق للأقباط تجديد أو ترميم الكنيسة في المستقبل.

- لا يحق للأقباط بناء الكنيسة إذا انهارت في المستقبل.

- يتنازل الأقباط عن كافة المحاضر المقدمة ضد الجانب الآخر وعن التعويضات في الخسائر التي لحقت بهم.

- يلزم الأقباط بالتوقيع على هذا المحضر، وأن يتم توثيقه بالشهر العقاري، وأن تكون وثيقة ملزمة لأقباط القرية.

وانتهت الجلسة العرفية بتقبيل اللحي، ورفع القسيس والشيخ أيديهما عاليًا وهما يتمتان «مسلم مسيحي إيد واحدة»!

بعد الاتفاق السابق أمرت النيابة العامة بمركز سمالوط بإخلاء سبيل ٢١ مسيحيًا و١٥ مسلمًا، في أحداث الشغب التي شهدتها قرية العور بعد تقديم محضر للصلح بين الجانبين طبقًا لما تم الاتفاق عليه في الجلسة العرفية، وقال أحد أقباط القرية: «وافقنا على التنازل عن المحاضر المقدمة والتنازل عن خسائرنا التي لحقت بنا من جراء الاعتداء الذي وقع علينا ونهب بعض الممتلكات وإتلاف المحاصيل الزراعية حتى يتسنى لنا بناء كنيستنا، وفي النهاية كل شيء فداء لكنيستنا ونحن تعبنا كثيرا من رفض المتشددین وتعرض أولادنا للخطر وجس أولادنا

ظلمًا وعدم تمكنهم من حضور احتفالات العيد معنا فلم يكن أمامنا سوى التصالح بعد أن فشل القانون في فرض سيادته على المتشددین الذين لا نعرف بأي صفة يجلسون بدعوة رسمية والتفاوض معنا وأخذ رأيهم في بناء الكنيسة الحاصلة على التصريح الرسمي، ولكن لم يكن أمامنا طريق آخر سوى الموافقة حتى نرى كنيستنا تبنى ونصلي فيها».

وكرر فعل معتاد ومتكرر أصدرت مطرانية سمالوط للأقباط الأرثوذكس بالمنيا، بياناً بشأن أزمة الكنيسة، أكدت فيه الالتزام بتنفيذ القانون بعيداً عن الجلسات العرفية، وذلك بعد بؤادر فتنة طائفية حاول مغرضون افتعالها بين مسلمي ومسيحيي قرية العور، ولفت البيان إلى أنه سيتم وضع حجر أساس كنيسة شهداء الإيمان والوطن خلال هذا الأسبوع، وقال نص البيان: «بعيداً عن الجلسات العرفية وفي اجتماع جمع الأسرة المنياوية بحضور اللواء صلاح زيادة محافظ المنيا، والقيادات الأمنية تم التأكيد بإلزام الجميع بتنفيذ القانون وتنفيذ قرار عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية ببناء كنيسة شهداء الإيمان والوطن بقرية العور، وأضاف البيان إنه سوف يقوم نيافة الأنبا بفتوتيس والمحافظ بوضع حجر الأساس خلال هذا الأسبوع، والمطرانية تؤكد أنه لا يوجد نزاع وقد ساد الحب والوئام بين الكل».

مشهد (٥)

الزمان: شهر مايو ٢٠١٥

المكان: كفر درويش بمركز الفشن بني سويف

في مشهد بات متكرراً، قام عدد من شباب قرية كفر درويش المسلمين بالهجوم على منزل شاب مسيحي أمي لا يجيد القراءة والكتابة يدعى أيمن يوسف توفيق مقيم ويعمل بدولة الأردن ومحاولة إشعال النيران في المنزل وإحراقه بمن بداخله، بعد سريان إشاعة تتهمه بعرض صورة مسيئة للرسول عقب عودته لقضاء إجازته السنوية بني سويف عبر صفحته على فيسبوك، وعلى صفحة أخرى تحمل اسم «مسلم» باللغة الإنجليزية بها عبارات مسيئة للرسول، وعندما منعهم عمدة القرية أحمد ماهر ومشايخ القرية، قاموا برشق منزل المتهم بالحجارة وحطموا سيارة يمتلكها مسيحي آخر كانت بالقرب من المنزل، ثم حرقوا منزل قبطي يدعى نصحي عبدالشهيدي لا يرتبط بأي صلة قرابة بالأسرة المتهم ابنها بازدرء الأديان، إضافة إلى حرق بعض المحاصيل الزراعية، مع رشق ما يزيد على ١٠ منازل يملكها أقباط بزجاجات المولوتوف والحجارة مما أدى إلى إحداث تلفيات هائلة بتلك المنازل.

وعلى الفور أسرع اللواء محمد أبو طالب مدير أمن بني سويف، واللواء رضا طبلية نائب مدير الأمن والعميدان خلف حسين مدير المباحث وخالد الجبيلي رئيس المباحث الجنائية بعقد جلسة صلح عرفي بين المسلمين والمسيحيين تقتضي بإجبار ٥ أسر مسيحية مكونة من ١٨ فردا على مغادرة قرية كفر درويش، وذلك بعد عدم قدرتهم على دفع ٢٥٠ ألف جنيه

لعمدة القرية كعقاب لهم، ولم تقم قوات الأمن حتى الآن بالقبض على مثيري الشغب أو من قام بقذف منازل الأقباط أو حرق بعضها.

حدث بالفعل

مشهد (٦)

مادة ٦٣ من دستور جمهورية مصر العربية الذي وافق عليه الشعب في يناير ٢٠١٤ بنسبة ٩٨,١٪

«يحظر التهجير القسري التعسفي للمواطنين بجميع صوره وأشكاله، ومخالفة ذلك جريمة لا تسقط بالتقادم»

ثم تهبط كلمة «النهاية» متبوعة بالمقولة الأشهر للرئيس الأمريكي هاري ترومان «لا جديد في هذا العالم إلا ما تجهله من التاريخ».

سيناريو فيلم سياسي الجزء الثالث

هذا السيناريو ساخر، هزلي، يصنف ككوميديا سوداء، غير حقيقي، وغير موضوعي، غير محايد، والأحداث الواردة به خيالية، ولا تمت للواقع بصلة، وأي تشابه بينه وبين الواقع فهو أغرب من الخيال.

مشهد (١)

الزمان: الشهور الأخيرة من العام ١٩٨٩

المكان: ألمانيا الشرقية

بعد هزيمة ألمانيا ونهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، قسمت ألمانيا إلى أربع مناطق محتلة بحسب اتفاقية مؤتمر يالطا (٤-١١ فبراير ١٩٤٥)، كانت الدول المحتلة هي: الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفييتي، المملكة المتحدة، وفرنسا، وتبعًا لذلك قسمت العاصمة برلين أيضًا، ومنذ تأسيس جمهورية ألمانيا الديمقراطية (الشرقية) التابعة للاتحاد السوفييتي، ونتيجة للقيود الاشتراكية القاسية والظروف المعيشية السيئة وانتهاك الحريات، بدأ انتقال أعداد متزايدة من مواطنيها من ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية، وعلى وجه الخصوص عبر برلين التي كانت من شبه المستحيل مراقبة الحدود فيها، حيث كانت الحدود

تمر في وسط المدينة وأحيائها، وبين عامي ١٩٤٥ و١٩٦١ استطاع أكثر من ٣ ملايين مواطن من ألمانيا الشرقية الهرب إلى ألمانيا الغربية عبر نقاط التماس في برلين، وحيث إنهم كانوا في معظم الأحيان من الفئة المتعلمة، هدد ذلك القدرة الاقتصادية لألمانيا الشرقية، وهدد كيان الدولة ككل، وهو ما دفع المعسكر الشرقي إلى تعزيز حدوده وتقييد السفر على مواطنيه لينتهي الأمر إلى قرار بناء جدار عازل لمنع الهجرة من الشرق للغرب، وخلال الأسابيع التالية قام العمّال ببناء ١٥٥ كيلو مترا من جدار يصل ارتفاعه إلى ١٢ مترًا ومدعم بالأسلاك الشائكة وأبراج المراقبة وأجهزة الإنذار.

وفي ١٣ أغسطس ١٩٦١، أعلن رسميًا عن إقامة جدار برلين العازل وعن منع العبور من الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية، وكان القتل الفوري نصيب كل من يضبط متلبسًا بمحاولة عبور السور المنيع، وفقد ١٣٨ ألمانيًا حياتهم خلال محاولات العبور من برلين الشرقية إلى القسم الغربي من المدينة في الثلاثين عامًا التالية، بعضهم قضى نحبه بنيران حرس الحدود، فيما غرق آخرون في مياه نهر سبيري البارد، واستمر السور قائمًا حتى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، مع استمرار الضغط الشعبي من الألمان الشرقيين الذين ظلوا لنحو ثلاثين عامًا يطالبون بحرية التنقل بين شطري ألمانيا من دون حواجز.

في ٧ أكتوبر من العام ١٩٨٩، اندلعت احتجاجات عامة في برلين الشرقية تعاملت معها الشرطة بعنف، وفي ٩ أكتوبر، بدأت في لايبزيغ LEIPZIG مظاهرات الاثنين الشهيرة حيث تظاهر ٧٠ ألف مواطن وسط استسلام من الأجهزة الأمنية نظرًا إلى الكم الهائل من المتظاهرين السلميين، مطالبين بإعادة هيكلة جمهورية ألمانيا الديمقراطية بشكل سلمي وديمقراطي، ورفع المتظاهرون صلوات السلام، وفي ١٨ أكتوبر انتشرت حمى المظاهرات

والصلوات السلمية في كل أرجاء ألمانيا، مما اضطر الأمين العام للحزب الشيوعي الديكتاتور إريش هونيكير ERICH HONECKER الذي حكم ألمانيا الشرقية لثمانية عشر عامًا بالحديد والنار إلى الاستقالة، وفي ٤ نوفمبر، تظاهر ما يزيد على ٥٠٠ ألف شخص في برلين الشرقية منادين بحرية الصحافة والرأي وحرية التجمهر ومطالبين أيضًا بإصلاحات ديمقراطية، لكن بالرغم من ذلك لم يبدو على السلطات أي بادرة أمل في الاستجابة للمطالب المشروعة.

في مساء يوم ٩ نوفمبر ١٩٨٩، كان تلفزيون ألمانيا الشرقية يبث مؤتمرًا صحفيًا على الهواء مباشرة، تحدث فيه جونتير شابوفسكي GÜNTER SCHABOWSKI الناطق الرسمي وسكرتير اللجنة المركزية لخلية وسائل الإعلام، وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الألماني، عن نيّة السلطات الشيوعية في ألمانيا الشرقية تخفيف قيود السفر على مواطنيها، وعن إجراءات جديدة ستتخذ للسماح لسكان ألمانيا الشرقية بالعبور نحو ألمانيا الغربية، وفي إجابة علي سؤال أحد الصحفيين عن الموعد المرتقب لتنفيذ القرار، أجاب شابوفسكي بدون تفكير قائلاً: «إن هذا القرار فعال فورًا ودون تأخير»، ووصلت الرسالة للشعب أن قيود التنقل بين الألمانيتين قد رُفعت بعد أكثر من ٢٨ عامًا على بناء سور برلين، شاع الخبر بين الجماهير المتحفزة كالنار في الهشيم، وهجمت جماهير غفيرة على معبر بورنهولمر ستراس الحدودي الواقع شمال المدينة، وتسبب الأمر في فوضى عارمة وتسلقوا الجدار، وفي الساعة التاسعة وعشرين دقيقة مساء استسلم جنود الحراسة وانهار المعبر، وتدفق ما يقرب من ٢٠ ألف شخص إلى ألمانيا الغربية في ظرف ساعة دون مراقبة وثائق الهوية وتناوبت الجماهير على هدم جدار برلين.

مشهد (٢)

الزمان: الاثنين ١٥ يناير ١٩٩٠ - الساعة ٥ مساء
المكان: المركز الرئيسي لجهاز أمن الدولة شتازي- STASI في شرق
برلين - ألمانيا الشرقية

بعد شهرين تقريبًا من السقوط غير المتوقع لجدار برلين
المنيع، حاصر آلاف الشباب في ألمانيا مقار وزارة أمن الدولة
منادين بسقوطها.

كانت وزارة أمن الدولة في ألمانيا- MINISTERIUM FÜR STAATSSI-
CHERHEIT، والمعروفة اختصارًا باسم شتازي STASI توصف بأنها
واحدة من أكثر وكالات المخابرات والشرطة السرية تأثيرًا وقمعةً
على الإطلاق، وكانت وظيفتها الأساسية إخماد أي صوت للمعارضة
والذين لقبهم النظام بـ«أعداء الاشتراكية» واغتيالهم بدم بارد
متى لزم الأمر، والتجسس على الشعب من خلال شبكة واسعة
من المواطنين الشرفاء الذين تم تحويلهم إلى مخبرين وعلى
رأسهم رجال الكنيسة، وكان المقر الرئيسي للشتازي في برلين
الشرقية في ليشتنبرج، بالإضافة لمجمع واسع النطاق في برلين،
ومرافق أصغر متعددة في أنحاء المدينة، واستمر تدفق الشباب
الثائر الذي ذاق الهوان على يد عملاء الشتازي طوال الثلاثين
عامًا الماضية، وفي الخامسة مساء، اقتحم عشرات الآلاف من
الشباب المبنى الرئيسي في برلين وانهارت الحراسة القوية تحت
ضغط الجماهير، ومع سريان خبر سقوط المركز الرئيسي في
برلين، توألى سقوط باقي المرافق والمراكز والمعتقلات التابعة
لوزارة أمن الدولة في مدن هاله، براندنبورج، كوتبوس.

في المركز الرئيسي ببرلين كانت الغنيمة الكبرى، نفق تحت الأرض بطول ١٠ كيلو مترات يحتوي على ١١١ خزانة، بداخلها ملايين الوثائق والمستندات، و٤٧ كيلو من الأفلام و٦٠٠ كيلو من شرائط تسجيل ملايين المكالمات بما يعادل مائة وتسعاً وستين ألف اسطوانة وفيلم، ومليون وأربعمائة ألف صورة هي حصيلة عقود من التجسس، والأهم أسماء الجواسيس الذين عملوا لصالح الجهاز علي مدى أربعة عقود، هذا إلى جانب مئات الجولات من المستندات المفرومة، والتي قام رجال الشتازي بتدميرها في الساعات الاخيرة قبيل الاقتحام.

في ١٢ سبتمبر من عام ١٩٩٠، وقعت «معاهدة الاثنين والأربعة» في موسكو، بين الألمانيتين من جهة، وبين القوى الأربع المحتلة: فرنسا والمملكة المتحدة وأمريكا والاتحاد السوفييتي من جهة أخرى، وفي الثالث من أكتوبر ١٩٩٠، وبعد قرابة العام من سقوط جدار برلين، أعلن إعادة توحيد الألمانيتين الشرقية والغربية DEUTSCHE WIEDERVEREINIGUNG تحت مسمى جمهورية ألمانيا الاتحادية، وفي ١٤ نوفمبر ١٩٩١، أصدرت السلطة الجديدة في ألمانيا الاتحادية قانون وثائق شتازي STASI-UNTERLAGEN GESETZ الذي يحدد آليات التعامل مع الوثائق، ومن يحق له الاطلاع عليها لمعرفة ما دُبر له، وبموجب القانون تم تشكيل هيئة حملت نفس الاسم STASI UNTERLAGEN BEHÖRDE وتتكون من مائتي موظف، مهمتهم الوحيدة في الحياة تجميع قصاصات الورق ولصقها وإعادة ترميمها وتشكيلها وتسليم الملفات للأهالي وإبلاغهم بمن كان يتجسس عليهم، وأشرف على الهيئة الكاهن والمعارض يواخيم جاوك JOACHIM GAUCK الذي اعتقلوا والده في السابق في غياهب سيبيريا.

وتوفيرا للوقت والجهد صمم معهد فراونهوفر برنامجاً يُسهل عملية جمع القصاصات يدعى STASI-SCHNIPSEL MASCHINE، وفي

٢٩ أكتوبر ١٩٩٢، صدر قانون باسم REHABILITIERUNGS GESETZ أو قانون إعادة التأهيل يهدف لتسليم الوثائق لضحايا التجسس ومكاشفتهم، وتأهيل المساجين السياسيين، ولاحقًا شيد في برلين نُصب هوهنشون هاوزن التذكاري الذي يخلد ذكرى ضحايا الشتازي، وتحول المقر الرئيسي للشتازي في البناية رقم ١ في شارع نورمانن إلى متحف، ولاحقًا في ٢٠١٠ انتخب مجلس النواب الاتحادي البوندستاج الكاهن السابق يواخيم جاوك رئيسًا لألمانيا الاتحادية.

مشهد (٣)

الزمان: السبت ٥ مارس ٢٠١١- الساعة 7 مساء

المكان: المقر الرئيسي لجهاز أمن الدولة بمدينة نصر- القاهرة

بعد مرور ما يزيد على ثلاثة أسابيع على تحي حسني مبارك عن منصبه كرئيس للجمهورية بعد ثورة ٢٥ يناير وتولي القوات المسلحة مهمة إدارة شئون البلاد، لم تتخذ القوات المسلحة أي إجراءات تجاه تفكيك جهاز أمن الدولة المصري سيئ السمعة الذي كان أحد المطالب الأساسية للثورة، ونتيجة لعدم الاستجابة، انتشرت دعوة على فيس بوك تدعو لحصار المقر الرئيسي للجهاز بنية الضغط تجاه تفكيك الجهاز.

وفي الرابعة بعد ظهر السبت ٥ مارس، بدأ توافد أعداد ضخمة من الشوار وخصوصًا شباب حركة ٦ أبريل وشباب جماعة الإخوان المسلمين، مرددين هتافات «يا حرية فينك فينك.. أمن الدولة بينا وبينك»، و«الشعب يريد إسقاط جهاز أمن الدولة»، وبذل جنود الجيش محاولات مستميتة لمنع اقتحام

المبنى المنيع، وحاول عدد من قيادات الجيش التفاوض مع المتظاهرين لإنهاء الاعتصام وإثناهم عن اقتحام المبنى دون جدوى، ثم وصل اللواء إسماعيل عثمان مدير إدارة الشئون المعنوية، وأكد للمتظاهرين خلو المبنى من العناصر الأمنية أو المعتقلين السياسيين ردًا على رغبة المتظاهرين في الدخول لتحرير المعتقلين، وقال لهم عثمان «هتسمعوا أخبار كويسة خلال يومين أو ثلاثة، لكن مفيش حد جوه علشان تدخلوا المبنى»، فخفت حماس المتظاهرين قليلًا لكن التجمع لم ينفذ.

وفي نحو السادسة مساء لاحظ المتظاهرون عبور أكثر من سيارة قمامة من الشارع المقابل لمبنى أمن الدولة، واتفق الواقفون على إيقاف السيارة القادمة لفحص محتوياتها، فوجدوا فيها كميات كبيرة من الورق المفروم الخاص بالجهاز، مما دفع المتظاهرين إلى احتجازها، وإلى فقدان أي ثقة في وعود عثمان، وبعد قليل استطاع عدد من المواطنين تسلق الأسوار الخلفية للمبنى واستطاعوا التسلل إلى الداخل، ثم فتحوا الباب الرئيسي للمبنى من الداخل وسط هتافات مدوية، وانهارت مقاومة الجنود تحت وطأة الأعداد المتزايدة، واجتاح المتظاهرون المقر الرئيسي لجهاز أمن الدولة.

عثر المتظاهرون على كميات كبيرة من الأوراق المفرومة، بجانب عشرات الآلاف من الأوراق السليمة، تفاوتت أهميتها بين مصروفات تنقلات الأمناء، وحتى التحريات عن كبار الإعلاميين والسياسيين في مصر، واستطاع المتظاهرون العثور على خمسة طوابق من الزنازين تحت الأرض خالية تمامًا من المعتقلين، وأجهش بعض السلفيين بالبكاء عندما تذكروا تلك الزنازين التي اعتقلوا بها في السابق، وفي داخل المبنى وصل أحد الشباب إلى مكتب وزير الداخلية السابق حبيب العادلي الفخم، ووجد ملحقًا بها غرفة نوم فاخرة ومائدة وحجرة معيشة وكميات من المشروبات

الغازية والعصائر والمأكولات والمعلبات وحمام فاخر مجهز بـ«جاكوزي»، وآلات رياضية ودولاب للملابس به ملابس استحمام بعضها رجالي والبعض الآخر نسائي، وفي مكاتب أخرى وجدت قمصان نوم وملابس داخلية نسائية وبدل رقص، ثم حاولت قيادات الجيش إخلاء المبنى دون جدوى، ورفض المواطنون الخروج قبل أن تصل عناصر من النيابة العامة لتحصيل الأوراق والتحقيق فيها.

وفي العاشرة والنصف مساءً، وصل عدد كبير من العاملين بالنيابة بمصاحبة الجيش، وحيوا الجماهير الواقفة ودخلوا المبنى لمصادرة الأوراق السليمة المتبقية، وظهر المستشار زكريا عبدالعزيز رئيس نادي قضاة مصر الأسبق ومؤسس حركة قضاة من أجل مصر، وعندما شاهد الثوار اطمأنوا وبدأوا في الخروج، وخرج العشرات بعد حصولهم على مستندات ووثائق وأقراص صلبة «هاردات» استطاعوا تهريبها، مخلفين وراءهم عبارات كتبوها على جدران المبنى تقول «وداعًا زوار الفجر».

ثم تسلم الجيش المبنى وأخرج المتظاهرين منه في ساعة متأخرة، وفي هذه الأثناء تسربت للخارج عشرات الوثائق التي تثبت مراقبة الجهاز لرموز المعارضة، بل ورجال الحكم أيضًا، وحذر المجلس الأعلى للقوات المسلحة من تداول الوثائق التي تخص جهاز مباحث أمن الدولة، داعيًا المواطنين إلى تسليمها الفوري إلى القوات المسلحة، وذكر المجلس الأعلى في بيانه:

«يهيب المجلس الأعلى للقوات المسلحة بجميع المواطنين تسليم ما بحوزتهم من وثائق تخص جهاز مباحث أمن الدولة إلى القوات المسلحة فورًا، لاتخاذ ما هو مناسب حيالها من إجراءات، وعدم تداولها في وسائل الإعلام وذلك من منطلق المسؤولية الوطنية وتجنب المساءلة القانونية»، منوها بأن هذه الوثائق «قد تحتوي على قضايا قد تعرض أمن الوطن وأفراده

للخطر»، وقامت قوات تابعة للجيش بالتحفظ على العديد من الملفات والأوراق التي كانت موجودة بمقر أمن الدولة بمدينة نصر تحت إشراف النيابة العامة، وتم وضع الملفات في سيارات تابعة للجيش، تمهيدًا لنقل الملفات إلى إحدى الجهات التابعة للجيش أو إلى جهات تابعة للنيابة العامة، وتوالى لاحقًا استيلاء الجيش على مقر الجهاز في مختلف أنحاء الجمهورية تبعًا والقبض على ضباطه وإحباط محاولاتهم المتعددة لإحراق المستندات والوثائق وفرمها.

مشهد (٤)

الزمان: الثلاثاء ١٥ مارس ٢٠١١

المكان: مصر

أصدر وزير الداخلية منصور عيسوي قرارًا بإلغاء جهاز مباحث أمن الدولة بجميع إداراته وفروعه ومكاتبه في جميع محافظات الجمهورية نزولاً عند رغبة القوى السياسية والحزبية.. مع تأسيس جهاز آخر بنفس المسئوليات والمهام والصلاحيات والإدارات والكوادر الأمنية ويشغل نفس مقر وفروع ومكاتب الجهاز المنحل تحت اسم «جهاز الأمن الوطني».

مشهد (٥)

الزمان: الاثنين ١٨ أبريل ٢٠١٦

المكان: مصر

قرر مجلس التأديب الأعلى برئاسة المستشار أحمد جمال الدين عبداللطيف رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس القضاء الأعلى، تأييد إحالة المستشار زكريا عبدالعزيز رئيس نادي قضاة مصر الأسبق للمعاش المبكر، لاتهامه بالتورط في اقتحام مبنى الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة المنحل بمدينة نصر إبان ثورة يناير، وأحيل المستشار زكريا عبدالعزيز إلى لجنة التأديب والصلاحيية، بعدما واجهه قاضي التحقيق المستشار صفاء الدين أباطة بتهمة الاشتغال بالسياسة، والظهور الإعلامي، والتحريض على اقتحام وحرق مقر أمن الدولة، وما أسفرت عنه من الاستيلاء على بعض المستندات الخاصة بالجهاز، وتضمن ملف القضية تقريراً أعدته لجنة الخبراء المشكلة من قبل اتحاد الإذاعة والتلفزيون، حول الفيديوهات التي تم عرضها على موقع اليوتيوب، وبعض برامج التوك شو، التي ظهر فيها المستشار زكريا عبدالعزيز، وعدد من النشطاء وأعضاء حركة ٦ أبريل أثناء اقتحام مقرات أمن الدولة.

ثم تهبط كلمة «النهاية» متبوعة بالمقولة الأشهر للكاتب والشاعر الفرنسي ستيفان هيسيل «الذين ينسون التاريخ يحكم عليهم بأن يعايشوه من جديد».

عن سيكولوجية الانصياع والطاعة تجربة ميلجرام

MILGRAM EXPERIMENT

في يوليو ١٩٦١، وبعد ثلاثة أشهر تقريبًا من بدء محاكمة مجرم الحرب النازي وقائد الجستابو السابق «أدولف أيخمان ADOLF EICHMANN» في القدس، وفي محاولة منه لفهم حجم وكمية العنف الذي مارسه البشرية إبان الحربين الأولى والثانية، أجرى عالم النفس الاجتماعي «ستانلي ميلجرام STANLEY MILGRAM» تجربة نفسية اجتماعية في قبة قاعة LINSLEY-CHITTENDEN في «جامعة ييل YALE UNIVERSITY»، ليوضح على ضوءها سيكولوجية الانصياع والطاعة، وكيفية انصياع الناس لشخص السلطة، حتى وإن كان في هذا الانصياع والطاعة ما يتناقض مع مبادئهم وضمائرهم، كان السؤال الذي طرحه ميلجرام في تجربته تلك هو عما إذا كان هناك إحساس مشترك بأخلاقية تلك الجرائم عند الذين تورطوا بها.

تم جمع المشاركين عن طريق نشر إعلان في إحدى الصحف، يطلب أفرادًا للمشاركة في تجربة تجريها جامعة ييل، لدراسة الطريقة التي يؤثر بها العقاب على التعلم والذاكرة، أما الحقيقة فإن التجربة تحاول أن تجيب عن سؤال يقول «ما كمية التعذيب التي يكون الناس العاديون على استعداد لإنزالها بشخص آخر بريء تمامًا حين تكون هذه العملية هي وظيفتهم؟!»، وبالطبع كان إخفاء هدف التجربة الحقيقي ضروريًا لنجاحها، ونصّ الإعلان على أن التجربة تستغرق ساعة واحدة مقابل ٤,٥ \$، ولاقى

الإعلان قبولًا واسعًا واستجاب بالفعل عدد من الرجال أعمارهم ما بين ٢٠ - ٥٠ عامًا، ينتمون إلى مختلف المستويات الاجتماعية والثقافية، فمنهم من لم ينه تعليمه الثانوي، ومنهم من أتم دراسة الدكتوراه.

قبل بداية التجربة، أجرى المشرف قرعة وهمية بين المشارك والممثل، تؤدي دائمًا لنتيجة واحدة وهي أن يلعب المشارك دور المعلم، ويلعب الممثل دور التلميذ، لكن المشارك يظن أن القرعة حقيقية، وأنه بمحض الصدفة احتل دور المعلم، وأن الصدفة وحدها أيضًا قادت الممثل الذي يلعب دور المشارك الآخر ليكون تلميذًا، ثم يجلس المشرف مع المشارك الذي يلعب دور المعلم في غرفة، ويجلس الممثل الذي يلعب دور التلميذ في غرفة أخرى مجاورة، على أن يتمكن المشارك من سماعه عن طريق ميكروفونات وسماعات تنقل الصوت، بحيث يتواصلان بالكلام فقط، دون أن يشاهد أحدهما الآخر، وأثناء الاستعداد للتجربة يصرح الممثل بأنه يعاني من مشاكل قلبية، لكنها ليست خطيرة.

قدم المشرف للمشارك/المعلم ورقة تحتوي على مجموعة من الكلمات المتقابلة وهي التي يجب على الممثل/التلميذ أن يحفظها، وتتقضي حيثيات الاختبار أن يقوم المشارك/المعلم بقراءة الكلمات المتقابلة كلها، وعندما ينتهي من قراءتها، يعود ليقرأ الكلمة الأولى ويقدم أربعة احتمالات للكلمة المقابلة لها، الممثل/التلميذ سيقوم بضغط زر أمامه يمثل اختياره، فإذا أخطأ الاختيار فإن على المشارك/المعلم أن يقول له بأنه أخطأ، ومع كل خطأ يقع فيه الممثل/التلميذ على المشارك/المعلم أن يستخدم بشكل متصاعد جهاز الصعق الكهربائي الموضوع أمامه على الطاولة، والذي يحتوي على عدد من المفاتيح يشير كل منها إلى شدة محددة للتيار، تدرج من ٣٠ حتى ٤٥٠ فولت، ولا بد أن

يخبره بمدى قوة الصعقة التالية، ثم يضغط على الزر الخاص بالصعقة الكهربائية المناسبة، أما إذا كانت الإجابة صحيحة يقوم المشارك/المعلم بقراءة الكلمة التالية وإعطاء الاحتمالات الأربعة لها، وهكذا حتى تنتهي القائمة، ثم يعيدها من البداية إلى أن يتمكن التلميذ من حفظ كل الكلمات، المشاركون يظنون أنهم يوجهون صعقات كهربائية للتلميذ، لكن في واقع الأمر فإن جهاز الصّعق الكهربائي لا يعمل، وليس هناك أي صعقات كهربائية بل هناك تسجيل صوتي معد مسبقاً بصوت الممثل/التلميذ يصدر صرخات بالتناغم مع صوت الصعقات الكهربائية، وإذا أبدى المشارك في أي مرحلة من مراحل الاختبار رغبته في التوقف، كان المشرف يوجه إليه سلسلة متتابعة من التنبيهات معدة مسبقاً على الترتيب:

١- أكمل من فضلك PLEASE CONTINUE

٢- التجربة تلزمك أنك تكمل THE EXPERIMENT REQUIRES THAT
YOU CONTINUE

٣- من الضروري جداً أنك تكمل IT IS ABSOLUTELY ESSENTIAL
THAT YOU CONTINUE

٤- لا يوجد لديك خيارات أخرى، لازم تكمل YOU HAVE NO OTHER
CHOICE, YOU MUST GO ON

وإذا ظل المشارك عند رغبته في التوقف بعد التنبيه الرابع والأخير، يتم وقف الاختبار فوراً.

مع ارتفاع شدة الفولت، يشتكي الممثل/التلميذ من الوضع الصحي لقلبه، ويبدأ بالضرب على الجدار الفاصل بينه وبين المشارك عدة مرات وكأنه يعاني من شدة الألم، وعند هذه النقطة عبّر عدد من المشاركين عن رغبتهم في وقف الاختبار، والكثير من المشاركين توقفوا عند الشدة ١٣٥ فولت مشككين

في مغزى الاختبار، لكنهم استمروا في أداء أدوارهم في الاختبار بعد أن تلقوا تلميحات تعفيهم من أي مسؤولية، بالرغم من التوسلات التي كان يقوم بها الممثل /التلميذ، بل إن بعض المشاركين راحوا يضحكون بانفعال شديد لدى سماعهم صرخات الألم الصادرة عن التلميذ.

قبل بدء الاختبار، أجرى ميلجرام استبياناً وزعه على مجموعة من علماء النفس حول توقعاتهم لنتائج الاختبار، وأكدت تلك التوقعات أن قلة قليلة فقط لا تتعدى نسبة الواحد بالألف تقريباً، ستصل إلى مرحلة الضغط على زر الصعقة القصوى، لكن النتائج الفعلية للاختبار أتت مخيبة لتوقعاتهم، ففي أول مجموعة تجارب أجراها ميلجرام، وصل ٢٧ مشاركاً من أصل ٤٠ مشاركاً (بنسبة ٦٥٪ من المشاركين) إلى الصعقة القصوى ٤٥٠ فولت والتي يفترض أنها مميتة، وبالرغم من أن كثيرين منهم أظهروا انزعاجهم من هذا الأمر، وكلهم تقريباً توقفوا لبرهة وأبدوا شكوكاً تجاه الاختبار، والبعض منهم عبر عن رغبته في التوقف بإرجاع النقود، لكن لم يعلن أي مشارك عن ذلك قبل مستوى الـ ٣٠٠ فولت القاتلة.

ولأن النتائج كانت مفرجة وأثيرت حولها بعض الاحتمالات، فقد أعيدت التجربة مراراً في مختلف بقاع العالم، وجرى تنويع مجالات الاختبار من أجل التأكد من كل الاحتمالات المثارة، وجاءت النتائج متطابقة عن تلقائية وقوة الاستجابة للسلطة، وأكد الدكتور «توماس بلاس» أن عدد المشاركين المستعدين للاستمرار في التجربة حتى بلوغ حد الصعقة القاتلة يتراوح ما بين ٦١٪ و٦٦٪ بغض النظر عن مكان وزمان الاختبار، كما أن كل المشاركين الذين رفضوا الاستمرار في الاختبار، لم يبادروا إلى المطالبة بإلغاء الاختبار ووقفه نهائياً، كما لم يقيم أي واحد بمغادرة الغرفة للتحقق من سلامة الشخص الآخر بدون أن

يطلب الإذن من المشرف بذلك.

في هذه التجربة أثبت ميلجرام كيف يقنع الناس في الجريمة والعنف إذا أصبحوا متبوعين، وأتم إقناعهم بأنه لا ذنب لهم في الأمر، فكلما أظهر أحد المشتركين تردده في الاستمرار كان المشرف يستخدم معه ألفاظاً تحفيزية تُخلي مسؤليته مما يفعل، ليصل بعدها إلى نتيجة أن أولئك المتورطين كانوا يتبعون الأوامر، بغض النظر عن مخالفتها أو تعارضها مع ما يؤمنون به من أخلاق وقيم.

يفسر ميلجرام نتائج تجربته بأنها تشرح كيف أنه وبإمكان أي مواطن عادي أن يسبب آلاماً لأشخاص قد لا يعرفهم، لسبب بسيط، وهو أنه يتلقى الأوامر من المسئول عن التجربة، فما نحن إلا موظفون/أتباع/مسيرون، وإنها تتعلق بإحساس عميق بالواجب نحو السلطة متأصل فينا جميعاً فنحن مدرّبون منذ الولادة على أن الطاعة للسلطة صواب وأن عدم الطاعة خطأ. إن استجابتنا هي رد فعل وليست ثمرة التفكير والتروي لذلك فهي تأتي بشكل انسيابي وبتلقائية.

لخص ميلجرام تجربته في مقالة تحت عنوان «دراسة سلوكية للطاعة» عام ١٩٦٣، ومن ثم وبشكل مطول قدمها في كتاب نشر عام ١٩٧٤ تحت عنوان «الانصياع للسلطة؛ نظرة خارجية»، وقام بإنتاج فيلم وثائقي حول الاختبار ونتائجه تحت عنوان «الطاعة».

متلازمة اتباع سلوك الأغلبية

HERD BEHAVIOR

في تجربة قام بها أحد الأطباء النفسيين، لمعرفة تأثير سلوك الأغلبية على سلوك الفرد، قام الطبيب باستئجار عيادة لطب العيون، وقام بعمل إعلان عن كشف مجاني في الصحف، ثم قام بدعوة بعض المتطوعين ليلعبوا دور المرضى في العيادة المستأجرة، وانتظروا الفتاة التي ستجرى عليها التجربة، التي كانت قد اتصلت في السابق وحددت موعدًا لإجراء الكشف المجاني. في موعدها بالدقيقة كانت الفتاة المريضة قد وصلت للعيادة، معتقدة أنها هنا لإجراء الكشف المجاني على عينيها، وهي لا تعلم أن كل الموجودين داخل العيادة هم مجرد ممثلين متطوعين لإجراء تلك التجربة، ثم حصلت على رقم وانتظرت دورها، بعد دقائق سرى صوت صافرة مسموع بوضوح غير معلوم المصدر، وهنا نهض المتطوعون أو المرضى المزيّفون جميعهم من على مقاعدهم لثوانٍ ثم جلسوا مرة أخرى، وسط اندهاش المريضة الحقيقية التي تجرى عليها التجربة، لكنها لم تقف مثلهم، مرت دقائق قصيرة قبل أن يتكرر صوت الصافرة للمرة الثانية، ويتكرر معه نهوض المتطوعين، لم يستغرق الأمر الكثير حتى أدركت الفتاة كيف تسير الأمور، فصوت الصافرة يعني أنه عليك النهوض بدون سبب واقعي، وبعد ٣ صافرات فقط، ودون أن تعرف السر وراء ذلك، انهارت دفاعات الفتاة النفسية، وانصاعت لسلوك الأغلبية، وبدأت بتقليد المجموعة بشكل دقيق، فقط لأن الجميع يفعل ذلك، بالرغم من عبث

الفعل ذاته، ومع كل صافرة كان الجميع يقفون من مقاعدهم بمن فيهم الفتاة، ثم يعودون للجلوس مرة أخرى، وتكرر الأمر لبضع مرات قبل أن تبدأ الممرضة في النداء على المتطوعين الواحد تلو الآخر لإجراء كشف العيون المزعوم، والصالفة لا تكف عن الانطلاق كل بضع دقائق، والجميع لا يكفون عن النهوض لثوانٍ والجلوس مرة أخرى بمن فيهم الفتاة، حتى انفض الجميع من حولها، وبقيت هي وحيدة في انتظار دورها، وهنا كانت النقطة الفاصلة في التجربة، هل ستكرر الفتاة الأمر وستقف عند سماع صوت الصافرة؟

بمجرد انطلاق الصافرة نهضت الفتاة بالفعل من مقعدها لثوانٍ ثم جلست مرة أخرى، بالرغم من أنها وحيدة وتعلم جيداً أنه لا أحد يراقبها، باستثناء الكاميرا المخفية بعناية التي لا تعلم الفتاة بالطبع بوجودها، وسط اندهاش الطبيب النفسي المسئول عن التجربة، الفتاة الآن تقوم بتطبيق قوانين المجموعة على الرغم من وجودها منفردة.

بعد دقائق قليلة، دخل متطوع جديد إلى العيادة، والفتاة تعلم بالطبع أنه ليس لديه فكرة عن القاعدة التي تقوم هي بتطبيقها، حصل المريض على دوره، وجلس بالقرب من الفتاة، مرت دقائق قبل أن تنطلق الصافرة مرة أخرى، وبالطبع نهضت الفتاة من مقعدها، وسط اندهاش المتطوع المفزع، تكرر انطلاق الصافرة وتكرر نهوض الفتاة التي تبرمجت على هذا الفعل أتوماتيكياً الآن، عاجلها المريض الجديد بالسؤال الفاصل: «لماذا تقفين عند سماع صوت الصافرة؟»، بدون وعي أجابت قائلة: «الجميع كان يفعل ذلك، فاعتقدت أنه عليّ أن أفعل ذلك»، لم يبدُ على المتطوع أي اندهاش، وعند الصافرة التالية كان يجارها وينهض معها لثوانٍ ثم يجلس مرة أخرى، ثم تتابع على العيادة مرضى حقيقيون جاءوا لإجراء الكشف المجاني

المزعوم، وهنا نادى الممرضة على الفتاة لإجراء الكشف، ثم تلاها المتطوع الأخير في المجموعة، وصار كل الموجودين في العيادة مرضى حقيقتين، وبكل دهشة كانت عادة الوقوف عند سماع الصافرة قد انتقلت إليهم، وما بدأ كعينة عشوائية على الفتاة، أصبح الآن العادة الاجتماعية التي يقوم بها جميع المرضى الحقيقيين في العيادة، دون أن يتساءل أحدهم لماذا يفعلون هذا الفعل؟

يفسر د.جوناثان برجر من جامعة بنسلفانيا هذا التصرف غير المفهوم قائلاً: هذا النوع من التصرفات المقحمة على تصرفات القطيع يسمى بـ«التعليم الاجتماعي»، يبدأ عندما نرى أفراداً من مجموعتنا يقومون بتصرف ما، وبوجود ضغط المجموعة على الفرد، غالباً العقل الباطن سيجبرك على اتباع سلوك المجموعة والسير على خطاهم، فإن عدم الانضمام للقطيع يشعر الفرد بأنه مستبعد نوعاً ما ووحيد، لذا فإن العقل اللاواعي يأخذ قراره بعد فترة من المقاومة، بالانضمام للقطيع، ويقوم بتغيير سلوكك وأسلوب تفكيرك حتى تشعر بالراحة، ويجنبك ألم الإبعاد، وهذا التصرف يسمى بـ«سلوك القطيع - HERD BEHAVIOR»، وكان أول من أطلق هذا المسمى على هذا السلوك وصاغه كمنظريه فلسفية علمية هو عالم الأحياء «هاملتون»، وذكر فيها أن كل عضو في مجموعة ما يخدم نفسه بالدرجة الأولى، حيث يقلل الخطر عن نفسه بالدخول مع الجماعة والسلوك بسلوكهم، وهكذا يظهر القطيع بمظهر الوحدة الواحدة حيث يميل الأشخاص الأقل مركزاً أو الأقل تأثيراً أو مألأ في الجماعة إلى التصرف بسلوك من هم أقوى منه وأشد نفوذاً وأعلى مركزاً أو أحسن حالة وظيفية أو اجتماعية، ولنا في السياسة والسياسيين والفن والفنانين أكبر مثال.

متلازمة إنكار الواقع

DENIAL DEFENSE MECHANISM

في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، كان الطبيب والعالم النمساوي الشهير «سيجموند فرويد» يبدأ في تكوين أسطوره الخاصة كمؤسس لعلم التحليل النفسي وعلم النفس الحديث، بعد تخرجه في كلية الطب جامعة فيينا، بعدما أمضى عشر سنوات من العمل الجاد في دراسة ماهية العقل الباطن أو العقل اللاواعي للإنسان THE SUBCONSCIOUS وكيفية عمله، وتأثيره على تصرفات الانسان قاطبة، وأثناء بحث فرويد عن صفات العقل الباطن، لاحظ أن هذا العقل الباطن عندما يعجز عن حل بعض مشاكله، أو عندما يكون التوتر المتولد من بعض الأفكار فوق احتمال الشخص نفسه، فإن العقل الباطن يقوم تلقائياً وبمعزل عن إدراك العقل الواعي، ببعض الحيل والايكات من أجل تلافي الشعور بالقلق أو التوتر أو الضغط الناتجين، ومن أجل حماية الذات من التهديد، فيقوم مثلاً بإنكار الحقيقة أو تغييرها أو التلاعب بها، وبذلك يتخلص الفرد من القلق والتوتر الناتج من تلك المشكلة بدلاً من التخلص من المشكلة نفسها، هذه الحيل لقبها فرويد بالايكات أو الدفاعات النفسية DEFENSE MECHANISMS.

الأشخاص الطبيعيون عادة ما يستخدمون أساليب دفاعية مختلفة خلال مراحل حياتهم المختلفة، هذه الايكات الدفاعية يمكنها أن تصبح مَرَضِيَّة عندما يؤدي الاستخدام المتكرر لها

إلى صعوبات في التكيف، والذي يتسبب بدوره في حالة نفسية أو جسدية أسوأ، إذ إن الغرض من الدفاعات النفسية هو حماية الشخص لنفسه من التوتر والتهديد، بالإضافة إلى إيجاد مأوى وملجأ معنوي يحميه من الموقف الذي لا يستطيع مسابته في الوقت الراهن، كما تصبح الدفاعات النفسية خطيرة عندما تعمي الفرد عن رؤية عيوبه ومشاكله الحقيقية ولا تعينه على مواجهة المشكلة بصورة واقعية.

والحيل النفسية في المجلد ليست مرضًا، ويمكن تقسيمها إلى «حيل نفسية ناضجة أو غير ناضجة» - MATURITY OR IMMATURITY، وتشترك كل الدفاعات النفسية في صفة، أنها تعمل على اللاوعي بغرض تقليل القلق والتوتر الذي يشعر به الشخص، وتظهر الآليات النفسية المرضية وغير الناضجة عادة بين شعوب الدول التي تعاني من انقسامات وصراعات داخلية وتحزب وحكم ديكتاتوري، ودائمًا ما يعاني مؤيدو الأنظمة الديكتاتورية من الاستخدام المتكرر للدفاعات النفسية، خصوصًا الآليات المستخدمة في إنكار الحقيقة أو التلاعب بها أو إعادة تشكيلها، وتضم قائمة الدفاعات النفسية عددًا كبيرًا من الآليات الدفاعية، إلا أنه ليس هناك حسم أو دليل علمي على عدد محدود من هذه الدفاعات، بالرغم من محاولات «أنا فرويد» (ابنة سيجموند فرويد) التي قامت بها سنة ١٩٣٦ لتقسيم هذه الدفاعات النفسية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

التماهي أو التوحد IDENTIFICATION

وهو إدماج موضوع أو فكرة أو التوحد والتقارب اللاواعي مع الأشخاص الذين يحملون نفس الأفكار، كأن يضيق بعض معارضي الأنظمة الديكتاتورية ذرعًا بالضغط والتوتر الناتجين عن كونهم ينتمون للفئة الأضعف، حتى يصل بهم الضغط إلى

نقطة الانهيار، فيلجأ بعضهم إلى الانضمام والتوحد والتقارب مع الأغلبية المؤيدة للنظام، واعتناق مبادئ كان ضدها في السابق تمامًا، وذلك كله بغرض التخلص من الضغط، ولا يتوقف العقل الباطن عند تلك النقطة، بل إمعانًا في التماهي، يعادي الفرد أفكاره وتوجهاته القديمة والسابقة، والجماعة التي كان ينتمي إليها في السابق وبشكل عنيف.

التقدير المثالي IDEALIZATION

هي المبالغة في التقدير ورفع الشأن للأشخاص والأشياء، وتخيل العديد من القدرات الإعجازية غير الحقيقية، بما يعمي الفرد عن حقيقة الشخص أو الشيء ويحرمه من الموضوعية، وغالبًا يكون الشخص محل هذا التقدير هو الرمز الذي يدور الجميع في فلكه، كالحاكم أو الرئيس الذي يقده وتدعمه الأغلبية، أو أحد المسؤولين ذوي الشأن والمكانة في الدولة، أو القيادة الدينية، أو القيادة الحزبية، انتهاء برئيس أو رب العمل، والتقدير المثالي سبب رئيسي في آليات دفاعية تالية مثل التبرير والإزاحة والإنكار.

التبرير RATIONALIZATION

هو محاولة إيجاد أسباب وتفسيرات مقبولة للسلوكيات أو الدوافع غير المقبولة بل الخاطئة في معظم الأحيان، وهو ما قد يريح الإنسان مؤقتًا، ولكنه يعود عليه بعدم التوازن لاحقًا، وهو كذب لا شعوري، غير مدرك المصدر لخلق الأعذار لعمل فاشل، وكذب خفي على صاحبه لاعتقاده بأنه على حق، وهو يختلف تمامًا عن الكذب الواعي لأن الكذب هو حالة شعورية مقصودة، وغالبًا ما ينتج هذا التبرير من التقدير المثالي السابق

للشخص، وعادة ما يكون هذا الشخص من القيادات أو الرموز الدينية أو السياسية، فإن أخطأ هذا الشخص، وقام بما يتناقض مع التقدير المثالي الذي رسمه العقل الباطن في السابق، يقع العقل الباطن في صراع داخلي بين الصورة التي رسمها في السابق، وبين الواقع، فإما أن تنهار صورة الرمز بداخله، وهذا الأمر مؤلم نفسياً، وإما أن يلجأ العقل الباطن لتبرير هذا الخطأ بطريقة لا تجعل التقدير المثالي السابق ينهار، ومن ثم يخمد القلق والضغط المتولد.

الإحلال أو الإزاحة DISPLACEMENT

هي أن يقوم العقل الباطن بالصاق المسؤولية في أي شخص آخر غير الرمز المنزه عن الخطأ، لكن الفارق تلك المرة أنه لا ينفي الخطأ بل يعترف به، لكنه يلصقه بأي شخص آخر غير الرمز المسئول الحقيقي عن الخطأ، أي أنها هي إعادة توجيه اللوم نحو أشخاص غير الأشخاص الأصليين، أو تحويل المشاعر من مصدرها الحقيقي إلى شيء آخر أكثر أماناً وقبولاً اجتماعياً، فمثلاً يحول الشعب غضبه من فشل القائد المهلم إلى الوزراء والمسئولين المحيطين بالقائد، أو يحول الشعب غضبه من فشل الأوضاع من القائد إلى الشعب نفسه، أو مثلما حول البعض غضبهم من انتهاكات الداخلية وتعريتها لإحدى المتظاهرات، والتي عرفت بـ «ست البنات»، إلى الفتاة نفسه، وألقوا اللوم عليها بقولهم «إيه اللي وداها هناك»، وغالباً ما ينتج هذا الإحلال من التقدير المثالي السابق للشخص.

الإسقاط PROJECTION

هو محاولة العقل اللاواعي لاشعورياً، لإسقاط ما لديه من

سلبيات على الغير، كأن يرتشي أحدهم، فيدعي أن المجتمع كله فاسد ولا سبيل للإصلاح، ويتميز الإسقاط عن غيره من آليات الدفاع بكونه يتشكل بنوازع الفرد الذاتية، وشخصيته، وإرادته فليس صحيحا أن الإسقاط كله لاشعوريا.

القمع أو الكبت REPRESSION

وهو محاولة دفن أو إخفاء الأحاسيس أو الأفكار المؤلمة من وعي الإنسان، أو نقلها من العقل الواعي إلى اللاواعي، وكبتها داخل النفس بشكل لاشعوري، لكون هذه المشاعر غير مقبولة أو مرفوضة من المجتمع، وهذه الأحاسيس أو الأفكار بدورها قد تعود لتظهر على السطح بصورة رمزية لاحقًا.

الإنكار DENIAL

هو رفض لاشعوري للاعتراف بالواقع أو الموقف المؤلم المسبب للتوتر أو القلق، واصطلاح على تسميتها في الموروث الشعبي المصري البسيط بـ «دفن الرأس في الرمال»، ويحدث هذا الإنكار للحد من القلق ولحماية الشخص من الصدمة العاطفية والحزن الشديد على سبيل المثال من خلال رفض حقائق معينة حدثت بالفعل ك وفاة قريب أو صاحب، أو حدوث كارثة بعينها، لكن أهم الأمثلة على الإنكار هي المتعلقة بتقديس رموز بعينها. ومن أكثر الأمثلة شيوعًا إنكار وجود مرض خطير ومحاولة البحث عن تفسير آخر للأعراض المصاحبة، أو إنكار الجوانب السلبية للأنظمة الديكتاتورية من قتل وقمع واعتقال وتعذيب من قبل مؤيدي النظام حتى لا يضطربهم العقل الواعي إلى معارضته، ويعتبر الإنكار هو أشد الحيل النفسية خطورة على الإطلاق، لأن الإنكار كـ DEFENSE MECHANISMS يشمل إنكار

المصاب بحقيقة ما بداخله لذا فالمصاب هو آخر من يمكن أن يصدق أنه مريض بالإنكار، لذا فهو حتى لا يعطي لعقله الفرصة لاكتشاف أعماقه، ويرفض العقل اللاواعي أي محاولة خارجية لعلاج اضطراب الإنكار، لأنه يعي جيدًا أن الإنكار ك DEFENSE MECHANISMS هو وسيلة مريحة للعقل ولتقليل الألم كالمخدرات، ويرفض حتى مناقشة حقيقة مرضه، ولا يتخلص العقل اللاواعي من حيلة الإنكار إلا عندما يتعرض المصاب إلى درجة شديدة من الضغط النفسي لا يصمد أمامها الإنكار ولا أي وسيلة دفاعية أخرى، فتتهار كل الحيل الدفاعية دفعة واحدة، ويبدأ عندها العقل اللاواعي في التفكير في حقيقة إصابته السابقة، ومن ثم يدرك أنه كان حبيسًا في سجن الإنكار، وغالبًا ما يحدث أن تنقلب توجهات المصاب إلى النقيض تمامًا، فنجد أمثلة عديدة لأشخاص من مؤيدي الأنظمة الديكتاتورية يمارسون الإنكار بشكل دائم ومستمر، حتى يحدث حدث جلل في حياتهم فيجعلهم ينتقلون من النقيض إلى النقيض تمامًا.

* هذا المقال تم مراجعته علميًا وطبييًا بواسطة طبيب أمراض نفسية وعصبية

عن سيكولوجية الجماهير

روت «سارة فؤاد» مراسلة موقع «الحكاية» تفاصيل الاعتداء عليها من بعض المواطنين في أثناء تصويرها تقريرًا بجوار نقابة المحامين، حيث قالت سارة على صفحتها الشخصية على موقع «فيس بوك»، إنه في أثناء تسجيلها تقريرًا مصورًا مع أحد المواطنين البسطاء، قام أحد المحامين بسبها وضربها مدعيًا أنها كارهة للسياسي وتتصيد المواطنين البسطاء لتشويه سمعة مصر، قالت سارة:

«أنا في حالة صدمة من امبارح ومكنتش عارفة أبدأ كتابة منين.. بس في الحقيقة أنا اتعرضت لأصعب موقف في حياتي كلها..

نزلت أصور امبارح الظهر في وسط البلد تحديدًا عند نقابة المحامين.. واللي شاف تقاريري هيعرف إني مش بخرج عن الإطار الكوميدي الساخر، يعني لا ليا دعوة بسياسة ولا غيره وبحتفظ بآرائي السياسية على صفحتي الخاصة فقط.

المهم.. صورت مع واحد شكله غلبان ولبسه متواضع، وهو اللي طلب يسجل معايا.. سألته سؤال كوميدي ورد عليا وفضل يتكلم ويقول كل اللي جواه بكل حب. وأنا بصور معاه فجأة جالي واحد قفل الكاميرا وقالي ينفع يعني تصويري مع واحد جريان وهدومه مقطعة وسايبة الناس المحترمة اللي زي وناس كتير؟ ملقتيش غير المعفن ده تصويري معاه؟ والله العظيم قال كده بالحرف! وبقي يمسك هدوم الراجل يشدها ويقول ده منظر تصويري معاه؟ ويحاول يقلعه بنطلونه ويقول ده منظر تصويري معاه؟

هي دي الواجهة المشرفة للبلد؟ حسبي الله ونعم الوكيل
انتم مش محترمين وولاد..... وانهاال عليا انا والمصور بأقذر
الشتايم، في لمح البصر لقيت المواطنين الشرفاء ائلموا حوالينا
من كل مكان زي القطيع وفضلوا هما كمان يشتمونا ويهدلوننا
والضرب بقى جاي من كل حته، ولما حاولت أجري، لقيت واحدة
ست بتضربني على ضهري بكل غل وناس تقول احنا عارفين البت
دي بتكره السيسي والنظام وشوية كنت هتتحول لعنصر إرهابي
يهدد أمن المجتمع. عرفت بعد كده ان الاستاذ اللي تعدى
علينا ده محامي.

بعدها الشرطة جت تحفظت علينا شوية وسابتنا لما عرفت
إحنا جايين ليه وبنعمل إيه.

أنا الحمد لله كويسة ولسه عايشة.. بس كل حاجة جوايا ماتت.
البلد دي غير صالحة للحياة الآدمية.. غير صالحة لأي حاجة.
عنصرية وغل وحقد وسفالة وكل حاجة ممكن تتقال.
مش هقدر انسى نظرة الراجل الغلبان وهو بيتذل. مش
هقدر!

دمتم عبيد.

وحسبي الله ونعم الوكيل

وأسفة إني نكدت عليكم».

يفسر الطبيب الفرنسي «جوستاف لوبون» هذا الأداء في كتابه
الأشهر «سيكولوجية الجماهير» قائلاً:

«الجماهير مجنونة بطبيعتها، فالجماهير التي تصفق بحماسة
شديدة للقائد العظيم الذي تؤيده تعيش لحظة هلوسة
وجنون، والجماهير المهتاجة التي تهجم على شخص لكي تذبحه

دون أن تتأكد من أنه هو المذنب هي مجنونة أيضاً، فإذا ما أحببت الجماهير ديناً ما أو رجلاً ما تبعته حتى الموت، كما يفعل اليهود مع نبيهم والمسيحيون المتعصبون وراء رهبانهم والمسلمون وراء شيوخهم.

والجماهير اليوم تحرق ما كانت قد عبدته بالأمس، وتغير أفكارها كما تغير قمصانها، فالجماهير التي تضرب عن العمل تفعل ذلك من أجل طاعة الأوامر أكثر مما تفعله من أجل الحصول على زيادة الرواتب، ونادراً ما تكون المصلحة الشخصية محركاً قوياً لدى الجماهير، في حين أنها تشكل المحرك الكلي تقريباً لدوافع الفرد الواحد، والفرد ما أن يخطر في جمهور محدد حتى يتخذ سمات خاصة ما كانت موجودة فيه سابقاً، أو يمكن القول أنها كانت موجودة ولكنها كانت كامنة، لم يكن يجرؤ على البوح بها أو التعبير عنها بمثل هذه الصراحة والقوة، وكما أن روح الفرد تخضع لتحريضات المنوم المغناطيسي أو الطبيب الذي يجعل شخصا ما يغطس في النوم، فإن روح الجماهير تخضع لتحريضات وإيعازات أحد المحركين أو القادة الذي يعرف كيف يفرض إرادته عليها، وفي مثل هذه الحالة من الارتعاد والذعر فإن كل شخص منخرط في الجمهور يبتدئ بتنفيذ الأعمال الاستثنائية التي ما كان مستعداً لإطلاقاً لتنفيذها لو كان في حالته الفردية الواعية والمتعلقة.

فالقائد الزعيم إذ يستخدم الصور الموحية والشعارات البهيجة بدلاً من الأفكار المنطقية والواقعية، يستملك روح الجماهير ويسيطر عليها، ففي كل الدوائر الاجتماعية من أعلاها إلى أسفلها نجد أن الإنسان يقع تحت سيطرة قائد ما، ونجد أن معظم الأفراد -خصوصاً في الجماهير الشعبية- لا يمتلكون خارج دائرة اختصاصهم أية فكرة واضحة ومعقنة، وبالتالي فهم عاجزون عن قيادة أنفسهم بأنفسهم.

هناك أسباب عديدة تتحكم بظهور الصفات الخاصة بالجماهير، وأولها هو أن الفرد المنضوي في الجمهور يكتسب بواسطة العدد المتجمع فقط شعورًا عارمًا بالقوة، وهذا ما يتيح له الانصياع إلى بعض الغرائز، ولولا هذا الشعور بالقوة لما انصاع، وهو ينصاع لها طوعًا واختيارًا، لأن الجمهور مُغفل بطبيعته وبالتالي فغير مسئول. وبما أن الحس بالمسئولية هو الذي يردع الأفراد فإنه يختفي في مثل هذه الحالة كليًا، لذا فالخصائص الأساسية للفرد المنخرط في الجمهور هي: تلاشي الشخصية الواعية، هيمنة الشخصية اللاواعية، توجه الجميع ضمن نفس الخط بواسطة التحريض والعدوى للعواطف والأفكار، الميل لتحويل الأفكار المحرض عليها إلى فعل وممارسة مباشرة.

وهكذا لا يعود الفرد هو نفسه، وإنما يصبح إنسانًا آليًا ما عادت إرادته بقادرة على أن تقوده، فبمجرد أن ينخرط الفرد داخل صفوف الجماهير فإنه ينزل درجات عديدة في سلم الحضارة، والجمهور ليس بحاجة لأن يكون كثير العدد لكي تدمر إمكانيته على الرؤية بشكل صحيح، ولكي تحل الهلوسات محل الوقائع الحقيقية التي لا علاقة لها بها، فيكفي أن يجتمع بعض الأفراد لكي يشكلوا جمهورًا، وحتى لو كانوا علماء متميزين، فإنهم يتحلون بكل صفات الجماهير فيما يخص الموضوعات الخارجة عن دائرة اختصاصهم، ذلك أن ملكة الملاحظة والروح النقدية التي يمتلكها كل واحد منهم تضمحل وتبخر، وفي زمن المساواة لا يعود البشر يثقون ببعضهم البعض بسبب تشابههم، ولكن هذا التشابه يعطيهم ثقة لا حدود لها، وذلك لأنهم يجدون أنه من غير الممكن ألا تكون الحقيقة في جهة العدد الأكبر.

وبما أن الجميع يمتلكون نفس العقل، فإن التأثير المزدوج للماضي والتقليد المتبادل، يؤديان في نهاية المطاف إلى جعل كل

البشر التابعين لنفس البلد ونفس الفترة متشابهين، إلى درجة أنه حتى أولئك الذين يتوقع منهم أن يفلتوا من هذا التشابه كالفلاسفة والعلماء والأدباء، يبدون متشابهين في أسلوبهم، ومطبوعين بطابع الفترة التي ينتمون إليها.

إن بساطة عواطف الجماهير وتضخيمها يحميها من عذاب الشكوك وعدم اليقين، فالجماهير كالنساء تذهب مباشرة نحو التطرف ولا تعرف المنطقة الرمادية، فما أن ينطلق خاطر ما حتى يتحول إلى يقين لا يقبل الشك، وبما أن الجماهير لا تعرف إلا العواطف البسيطة والمتطرفة فقط، فإن الآراء والأفكار والعقائد التي يحرصونها عليها تقبل كلها دفعة واحدة أو ترفض كلها دفعة واحدة، فإما أن تعتبرها كحقائق مطلقة أو كأخطاء مطلقة، ولحسن حظ الحضارة فإن هيمنة الجماهير على الحياة العامة لم تولد إلا بعد أن كانت الاكتشافات الكبرى للعلم والصناعة قد تحققت وانتهت.

الجماهير غير ميالة كثيراً للتأمل، وغير مؤهلة للتفكير العقلي، ولكنها مؤهلة جداً للانخراط في الممارسات والتنظيمات الجماهيرية التي تجعل قوتها ضخمة جداً، والعقائد الجديدة التي نشهد ولادتها أمام أعيننا اليوم سوف نكتسب قريباً نفس قوة العقائد القديمة، أي القوة الطغيانية والتمسطة التي لا تقبل أي مناقشة أو اعتراض، فلم تعد مقادير الأمم تحسم في مجالس الحكام وإنما في روح الجماهير، ولذلك فإن علم النفس الجماعي يفيدنا ويضيء عقولنا عندما يشرح لنا جذور تصرفاتنا العمياء، والأسباب التي تدفعنا للانخراط في جمهور ما، والتحمس أشد الحماس للزعيم، فلا ندرك فداحة ما فعلناه إلا بعد أن نستفيق من الغيبوبة، وربما جعلنا ذلك أكثر حيلة وحرزاً في الانبطاح أمام زعيم جديد قد يظهر.

الإنسان ليس متديناً فقط عن طريق عبادة آلهة معينة، وإنما

أيضاً عندما يضع كل طاقاته الروحية، وكل خضوع إرادته، وكل احتدام تعصبه في خدمة قضية ما، أو شخص ما، لذا فإن دور القادة الكبار يكمن في بث الإيمان سواء أكان هذا الإيمان دينياً أم سياسياً أم اجتماعياً، إنهم يخلقون الإيمان بعمل ما أو بشخص ما أو بفكرة ما، ومن بين كل القوى التي تمتلكها البشرية نجد أن الإيمان كان أحد أهمها وأقواها.

هناك نمطان من الفكر فقط، الأول يستخدم الفكرة المنطقية أو العقلانية، والثاني يستخدم الفكرة المجازية أو الصورية، والأول يعتمد على قوانين العقل والبرهان والمحاجة المنطقية، أما الثاني فيعتمد على قوانين الذاكرة والخيار والتحريض، وأكبر خطأ يرتكبه القائد السياسي هو أن يحاول إقناع الجماهير بالوسائل العقلانية، لذا لكي نقنع الجماهير بفكرة ما أو عقيدة، ينبغي أولاً أن نفهم العواطف الجياشة في صدورهم، وأن نتظاهر بأننا نشاطرهم إياها، ثم نحاول بعدئذ أن نغيرها عن طريق إثارة بعض الصور المحرّضة بواسطة الربط غير المنطقي أو البدائي بين الأشياء، فليست الوقائع بحد ذاتها هي التي تؤثر على المخيلة الشعبية وإنما الطريقة التي تعرض بها هذه الوقائع. عندما تفقد القوى الأخلاقية التي تشكل هيكل المجتمع زمام المبادرة من يدها، فإن الانحلال النهائي يتم عادة على يد الجماهير الكثيرة اللاواعية والعنيفة، لكن الأمل يكمن في الثورات التي تساعد على التدمير الكلي للعقائد التي أصبحت مهجورة، ولكنها لا تزال رازحة بسبب نير الأعراف والتقاليد.

والتقليص التدريجي للحريات لدى بعض الشعوب هو ناتج عن شيخوختها بنفس القدر عما هو ناتج عن النظم السياسية الديكتاتورية، على الرغم من بعض مظاهر التحلل والإباحية التي قد توهم هذه الشعوب بامتلاك الحرية، هذا التقليص في الحريات يشكل أحد الأعراض المنذرة بمجيء مرحلة الانحطاط،

التي لم تستطع أي حضارة في العالم أن تتجو منها حتى الآن.

«جوستاف لوبون» (١٨٤١ - ١٩٣١)، طبيب ومؤرخ فرنسي، وأحد أشهر فلاسفة الغرب، درس الطب، واهتم بالطب النفسي وعلم الاثروبولوجيا، وأنتج فيه مجموعة من الأبحاث المؤثرة عن سلوك الجماعة، والثقافة الشعبية، ووسائل التأثير في الجموع، مما جعل من أبحاثه مرجعاً أساسياً في علم النفس، من أشهر مؤلفاته «روح الثورات والثورة الفرنسية»، «روح الجماعات»، «السنن النفسية لتطور الأمم»، «روح السياسة»، «حياة الحقائق» و«الآراء والمعتقدات».

عن وهم التفوق الزائف

تأثير داننج-كروجر

DUNNING-KRUGER EFFECT

لماذا يُنتخب الأغبياء؟ لماذا يصل ذوو الذكاء والإمكانيات والخبرات المحدودة إلى مراكز صنع القرار؟ لماذا يتهافت عوام الشعوب النامية على انتخاب الفشلة ومحدودي القدرات؟ لماذا يفشل الأذكياء وذوو المهارات الدقيقة في الوصول إلى المراكز التي يستحقونها؟ لماذا وُصفت الديمقراطية بأن أسوأ ما فيها هي أنها تسمح لمحدودي الخبرات بالوصول إلى مراكز السلطة؟ لماذا كان محدودو القدرات أكثر ثقة بذواتهم، وبالتالي أكثر قدرة على إقناع الآخرين بقدراتهم ومواهبهم الشخصية المحدودة أو المعدومة؟

في عام ١٩٩٥، نجح لص محدود الذكاء يدعى ماك آرثر ويلر McARTHUR WHEELER بالسطو على مصرف في بلدة بيتربورج الصغيرة في مقاطعة رينسيلير بنيويورك وهو يضع بعضاً من عصير الليمون على وجهه، وبعد نجاحه في العملية الأولى قام بتكرارها في مصرف آخر وباللغرابة فقد نجح أيضاً للمرة الثانية، لكن لسوء حظه فقد اعتقلته الشرطة بعد عملية السطو الثانية، بوقت قصير بعدما تعرفت على ملامحه في كاميرات المراقبة، الغريب أن ويلر قد سطا على المصرفين في ضوء النهار من دون أن يستخدم قناعاً أو أي أداة للتكر كعادة لصوص المصارف في ذلك الوقت، وعندما عرض عليه رجال الشرطة تسجيل كاميرات المراقبة، اعترض ويلر قائلاً: «ولكنني صبغت وجهي بعصارة الليمون»، فقد اعتقد اللص الساذج أنه لو صبغ وجهه بعصير

الليمون فسيصبح غير مرئي لكاميرات المراقبة، بما أن عصير الليمون يستخدم في الحبر السري.

أثارت الحادثة تفكير الباحثين ديفيد داننج DAVID DUNNING وجاستن كروجر JUSTIN KRUGER من قسم علم النفس بجامعة كورنيل CORNELL في نيويورك، فقاما في عام ١٩٩٩ بإجراء اختبار لفرضية تقول «إن الأشخاص الذين تنقصهم المهارة أو القدرة في مجال ما، ينقصهم أيضًا إدراك قصورهم في ذلك المجال»، وفي بداية ورقة بحثهما استشهد الباحثان بسرقة ماك ارثر ويلر، وفي سعي منهما لاختبار فرضية أخرى طلب كروجر وداننج من ٦٥ طالبًا جامعيًا أن يقوموا ببعض الأدوار الفكاهية والكوميديّة ثم يقيمون أداءهم بأنفسهم، وجاءت النتائج مثيرة للاهتمام، حيث تبين أن أولئك الذين كان أدائهم متواضعًا أو منخفضًا، مالوا للاعتقاد بأنهم كانوا الأفضل، بينما أولئك الذين كان أدائهم هو الأفضل مالوا للاعتقاد بأنهم كانوا في المستوى العادي، وأن أداءهم لم يكن بالمستوى المطلوب.

أعاد الباحثان التجربة، لكن هذه المرة باختبارات للتفكير المنطقي وقواعد اللغة، ووجد الباحثان النمط ذاته، أولئك الذين أظهروا أداءً سيئًا كانوا أيضًا الأسوأ في تقييم قدراتهم، وأكثر ميلًا للمبالغة في تقدير مهاراتهم الخاصة، ووضعوا أنفسهم فوق المعدل الطبيعي، وحتى عندما تم الإفصاح لأصحاب الأداء الضعيف والأقل كفاءة عن مستواهم الحقيقي، ظلوا غير قادرين على استيعاب أنهم كانوا الأسوأ وحتى عندما تم إعطاؤهم نتائج أداء الآخرين، وفي تجربة أخيرة أعطى كروجر وداننج مجموعة من الأشخاص ضعاف الكفاءة تدريبًا في التفكير المنطقي الموضوعي، فأدركوا خطأ اعتقادهم السابق بتفوقهم الزائف، مما أدى إلى تحسين أدائهم بالفعل.

أثبتت الدراسة أن معظم الناس يعرفون أقل مما يعتقدون

فعلاً، وأن أغلبهم يعتقد أنه لا يحتاج لمعرفة المزيد أصلاً، ولا يدرك أنه جاهل بنفسه، ويعتقدون أنهم يعرفون ما يهم فعلاً، وكلما زادت خبرة الشخص فهم حجمه الطبيعي حتى يصل لنقطة يكون تقديره لخبرته هو نفس خبرته الحقيقية، وسميت هذه الظاهرة بـ تأثير داننج-كروجر DUNNING-KRUGER EFFECT.

يعرف تأثير داننج-كروجر بأنه تحيز معرفي وعدم الدراية بمساحة الجهل الشخصية، ينتاب غير المؤهلين في مجال معين، بحيث يفترضون في أنفسهم تفوقاً وهمياً ويعطون لقدراتهم مستوى أعلى من التقييم مما هم عليه في الحقيقة، ينبع هذا التأثير بطبيعة الحال من عجز غير المؤهلين على التعرف على ما ينقصهم في مجال هم ليسوا على دراية به في الأصل، ويبدو هذا التأثير متجسداً بشكل واضح في سرعة واندفاع حديثي العهد بكل مجال، بينما يكون الأكبر والأكثر خبرة أكثر تمهلاً وأقل يقيناً بشأن الاتجاهات المطروحة لرؤيتهم للصورة بشكل أكبر وأوضح.

يفسر تأثير داننج-كروجر ميل الأشخاص المؤهلين لتقييم أنفسهم بمستوى أقل مما هم عليه في الحقيقة، حيث يقعون في وهم أن ما هو سهل بالنسبة لهم فهو أيضاً سهل بالنسبة للآخرين، كما تفسر حالات الغرور والاعتداد بالنفس التي يبدونها بعض المتقدمين للمنافسات الوظيفية أو المسابقات التلفزيونية حيث يتصرف بعضهم بطريقة واثقة من الفوز لدرجة تثير الشفقة، أو يفسر مثلاً مدى الثقة التي يبدونها بعض مدعي العلم وهم يتحدثون بكل ثقة نفس عن اختراعاتهم المثيرة للسخرية، وقدراتهم العلمية الفذة المثيرة للغثيان.

ما أصبح معروفاً الآن بتأثير داننج وكروجر THE DUNNING-KRUGER EFFECT هو مثال عما يدعوه علماء النفس اليوم بـ META-COGNITION والذي يعني «التفكير في التفكير»، واعتبر العلماء أن القدرة على

التفكير بوعي في التفكير هي حالة فردية من نوعها من رجاحة العقل، ويعتبر تأثير دانج-كروجر هو أحد معوقات التفكير السليم، فالإنسان يعاني عموماً من عيوب في التفكير والاستنباط لأسباب عديدة مثل التحيز، والميول الشخصية، والاستشهاد بالمتاح، والولاء الثقافي، وعدم معارضة الأغلبية، والتركيز على إفحام الخصم بدلاً من الوصل للحقيقة المجردة، والاستشهاد برأي الأكثرية، والاستشهاد بالأقدمية، وإضفاء القدسية على الآراء الشخصية.

قديمًا قال الحكيم كونفوشيوس: «المعرفة الحقيقية هي معرفة الفرد بمدى جهله الشخصي»، وقال العالم الشهير تشارلز داروين: «الجهل في معظم الأحيان يولد ثقة أكثر مما تولده المعرفة»، وقال الكاتب الإنجليزي ويليام شكسبير: «الأحمق يظن نفسه حكيماً بينما الحكيم يعرف نفسه أنه أحمق»، بينما قال الفيلسوف الإنجليزي برتراند راسل: «مُشكلة عالمنا تكمن في أن الأغبياء يغلب عليهم الثقة بالنفس، بينما الأذكاء يغلبهم الشك دائماً، هؤلاء الذي يشعرون بالقناع واليقين أغبياء، وهؤلاء الذين يملكون الخيال والفهم مملوءون بالشك والتردد».

مقال بدون عنوان

حتى لا ننسى

هذا المقال لا يعبر بالضرورة عن رأي كاتبه، إنما هو يترك للقارئ حرية تكوين رأيه الخاص، بعد تسليط الضوء على أحداث حقيقية، لا يمكن للكاتب أو القارئ تغييرها.

١٧ مارس ٢٠١٢

«توفي مساء اليوم في القاهرة البابا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية عن عمر يناهز ٨٩ عاما بعد صراع طويل مع المرض» - الصحف المصرية.

٤ نوفمبر ٢٠١٢

«اختيار الأنبا تواضروس بابا جديدًا للأقباط في مصر» - الصحف المصرية.

١٩ أبريل ٢٠١٣

«السياسة من التراب، أما الدين فهو من المقدسات، والخلط بينهما يسقط الدين ويفقده جوهره الحقيقي، ولذا فمن الأفضل أن يتم إبعاد الدين عن السياسة» - من حوار البابا تواضروس في المؤتمر الشعبي الذي أقيم على شرف زيارته الأولى لسوهاج.

٣ يوليو ٢٠١٣

«بعد انتهاء المدة التي منحها القوات المسلحة، وبعد لقاء مع قوى سياسية ودينية وشبابية، وبحضور د. محمد البرادعي رئيس حزب الدستور، ومحمود بدر ومحمد عبدالعزيز عن حركة تمرد، وسكينة فؤاد الكاتبة الصحفية، وجلال مرة الأمين العام لحزب النور، بجانب شيخ الأزهر أحمد الطيب، والبابا تواضروس بابا الأقباط الأرثوذكس، أعلن وزير الدفاع الفريق أول عبدالفتاح السيسي إنهاء حكم الرئيس محمد مرسي، على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شئون البلاد لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة» - الصحف المصرية.

١٤ أغسطس إلى ١٨ أغسطس ٢٠١٣

«واعتدى الإخوان ومؤيدوهم على ما يزيد على مائة كنيسة، من بينها كنائس أثرية في صعيد مصر، وتنوعت الاعتداءات ما بين تشويه الجدران، والاقترحام، والنهب، وإطلاق الأعيرة النارية، وإلقاء الحجارة والمولوتوف، والحرق والهدم الجزئي أو الكلي، إضافة إلى المئات من حالات الاعتداء المنفصلة على مؤسسات وممتلكات ومنقولات خاصة بالأقباط، شملت ١١ مدرسة وجمعيتين ومكثبتين ومركز شباب وناديًا وملجئتين وباخرتين وقاعتي عزاء ومسرحًا، إلى جانب العشرات من المحال التجارية والسيارات المملوكة للأقباط، بقيمة مبدئية للخسائر تتجاوز الـ ٢ مليار جنيه، إلى جانب ٨ ضحايا قتلوا بأيدي الإخوان» - ملخص لخسائر المسيحيين في مصر بعد فض اعتصامي رابعة والنهضة.

١٣ يناير ٢٠١٤

«قول نعم يزيد النعم.. وبناء على هذه المشاركة والتوافق حوله، صار حريًّا بنا جميعاً أن نشارك بإيجابية في هذا الاستفتاء، وأثناء قراءتي لمواد الدستور تذكرت ذلك المثل العربي القديم والقائل قول نعم يزيد النعم» - جزء من مقالة البابا تواضروس بجريدة الأهرام.

١٦ مارس ٢٠١٤

«لما تبقى البلاد متعرضة لعنف وإرهاب والجريمة بهذه الصورة، إزاي نتكلم عن حقوق الإنسان في الوقت ده؟ وتقارير حقوق الإنسان واضح إنها تقارير مغرضة وتقارير موجهة وتم إعدادها سلفاً» - من مداخلة البابا تواضروس الهاتفية مع الإعلامية رانيا بدوي على قناة التحرير.

٢٣ مارس ٢٠١٤

«ثورات ما يطلق عليه الربيع العربي لم تكن ربيعاً أو حتى خريفًا، وإنما شتاء عربي مدبر حملته أيادٍ خبيثة إلى منطقتنا العربية لتفتيت دولها إلى مجرد دويلات صغيرة لا حول لها ولا قوة» - من حوار البابا تواضروس مع جريدة الوطن الكويتية.

٢١ أبريل ٢٠١٤

«إنني وقبل رسامتي بطريركاً كتبت في ثورة ٢٥ يناير شعراً قلت فيه إنها ثورة قام بها أناس، وركبها آخرون وسرقوها»، نافيًا ما نسب إليه حول وجود أيادٍ خبيثة تقف خلف ثورة ٢٥ يناير - من حوار البابا تواضروس مع صحيفة جود نيوز الكندية.

٣٠ أبريل ٢٠١٤

«الخلط بين الاثنين يفسد كليهما، ومن يرى أن الكنيسة تلعب دورًا سياسيًا لا يفكر جيدًا، والكنيسة تحتفظ بنقاوتها بعيدًا عن السياسة»، مؤكدًا أن «الكنيسة ليست مؤسسة سياسية على الإطلاق» - من حوار البابا تواضروس مع الإعلامية بسنت حسن مقدمة برنامج «مثير للجدل» على التلفزيون المصري.

٦ يوليو ٢٠١٤

«الكنيسة هي الممثل السياسي للأقباط وستظل كذلك» - من حوار الأبا يوانس أسقف أسيوط مع عزت بولس لموقع «الأقباط متحدون».

١ سبتمبر ٢٠١٤

«وطن بلا كنايس أفضل من كنايس بلا وطن» - من لقاء البابا تواضروس مع «فليب برزر» خبير شؤون الشرق لسفير الفاتيكان لدى الأمم المتحدة.

٢٦ أكتوبر ٢٠١٤

«إعفاء الراهب القس إيشع المقاري من مسؤولياته في هذه المنطقة» - من بيان الكنيسة الأرثوذكسية بخصوص دير وادي الريان، مذيل بتوقيع البابا تواضروس وعدد من الأساقفة، مما يعد اعترافًا رسميًا من قبل الكنيسة بوجود راهب على الأقل، مكلف من قبل الكنيسة بمسؤوليات كنسية في منطقة وادي الريان.

٤ نوفمبر ٢٠١٤

«الدين مثل البيضة، والسياسة كالحجر إذا اختلطا خسرناهما»
- من حوار البابا تواضروس لقناة ORTHODOX TV CHANNEL SOYUS الخاصة بالكنيسة الروسية الأرثوذكسية.

٤ يناير ٢٠١٥

«إن حادث ماسبيرو كان خدعة من الإخوان للشباب المسيحي، استدرجهم لمواجهة الجيش ثم تركوهم» - من حوار البابا تواضروس مع قناة سكاي نيوز.

مارس ٢٠١٦

«دير أنبا مكاريوس السكندري بوادي الريان ليس ديرًا، وأن سكانه ليسوا رهبانًا، وأنا مسئول عن هذا الكلام» - البابا تواضروس خلال إجابته على أسئلة أحد الشباب في الملتقى السنوي الثالث للشباب المغتربين بوادي النطرون.

٢٢ مارس ٢٠١٦

«يستنكر المجمع المقدس للكنيسة القبطية الأرثوذكسية الأفعال المشينة التي صدرت عن قلة من الساكنين في وادي الريان وخروجهم عن القانون المدني، رغم أن العدد الأكبر منهم يرغبون في حياة هادئة ربما تؤهلهم مستقبلًا أن يكونوا رهبانًا بصورة قانونية صحيحة معترف بها كنسيًا، ويؤكد المجمع المقدس أنه حتى الآن لم يُعترف كنسيًا بهذا المكان كدير في

الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، كما أن ارتداء الساكنين فيه زيًّا أسود لا يعني أنهم رهبان، (...)، وأي خطابات تحمل توقيع قداسة البابا -خاصة في بداية حبريته- كانت بقصد التعامل مع الجهات الحكومية كالمحافظة والآثار تمهيدًا للاعتراف بهذا الكيان كنسيًا، ولم تكن اعترافًا أو تقنينًا لدير أو لرهبان (...)، وننوه إلى أن وجود بطاقات الرقم القومي مع بعضهم تحمل صفة راهب قد تم بغير تدقيق، ولا يعني كنسيًا الاعتراف بوضعهم كرهبان، وربما كان الأمر للتعامل أيضًا مع الجهات المدنية» - من بيان المجمع المقدس بخصوص أزمة دير الريان.

٥ أبريل ٢٠١٦

«واحد ارتكب حاجة، واحد ارتكب خطأ.. إليه المطلوب؟» - البابا تواضروس معلقًا عن حبس راهب دير الريان في حوارهِ مع قناة صدى البلد، مخليًا مسئوليته نهائيًا عن الراهب المسجون.

١٥ أبريل ٢٠١٦

«حقوق الإنسان موضة غريبة»، و«الغرب يتعامل مع هذا الملف بمصر كموضة»، و«كل مجتمع أدري بطروفه، وأنا دائمًا أقول أن مطالبة الحق في غير وقته ليس حقًا» - من لقاء البابا تواضروس مع برنامج «يوم بيوم» عبر فضائية «النهار اليوم».

١٦ أبريل ٢٠١٦

«حادثة مقتل الباحث الإيطالي جوليو ريجيني مجرد جريمة.. وقعت على أرض مصر، ربما فيها شبهات أنها مقصودة لوضع أزمة ما بين بلدين متحابين وحاسس أن الموضوع مُصَحَّم أكثر من اللازم» - من حوار البابا تواضروس مع الإعلامية «ريهام

السهلي» على فضائية «النهار اليوم».

١١ سبتمبر ٢٠١٦

«سيقوم رئيس جمهورية مصر العربية السيد عبدالفتاح السيسي بزيارة منطقة نيويورك لإلقاء كلمة مصر في الأمم المتحدة، لذلك يجب على جميع المصريين المخلصين لبلادهم المصرية الترحيب به وتدعيمه في كل عمل يعمله من أجل خير مصر.

إن قداسة البابا تواضروس مهتم اهتمامًا كبيرًا بنجاح هذه الزيارة، وقد قام بانتداب نيافة الأنبا يؤانس، أسقف أسقوط، ونيافة الأنبا بيمن، أسقف نقادة وقوص، للإعداد لهذه الزيارة الهامة. كما أرسل رسالة يحثنا فيها على عمل كل شيء ممكن لإنجاح هذه الزيارة، مما يعود بالخير على مصر وكل المصريين الذين هم إخوتنا. ونحن أيضا اكليروسا وشعبا نرجو أن تأتي هذه الزيارة بالثمار المرجوة منها لصالح مصرنا الحبيبة وتأييد فخامة الرئيس الذي يعمل بلا كلل من أجل مصلحة مصر. إن تواجدنا في هذا اليوم تأييدا للرئيس يمثل رسالة قوية أمام كل العالم وأمام جميع من لا يريد الخير لبلادنا المحبوبة مصر. الرجاء من الآباء الكهنة التنبيه على هذا الحادث بتدقيق شديد، وتشجيع الشعب على التواجد أمام مبنى الأمم المتحدة من الساعة التاسعة صباح يوم الثلاثاء ٢٠ سبتمبر»، وسوف تقوم كل كنيسة بترتيب وسيلة الانتقال ذهابًا وإيابًا - بيان المقر البابوي للكنيسة الأرثوذكسية بالولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع إبارشية نيويورك.

«مع كل احترامي وحيي لكنيستي.. أن الأوان للكنيسة أن تنتحي عن مجال السياسة.. علمانية الدولة هي ضمان لشعبنا أنه يبقى مواطن متساوي في الحقوق.. وجودكم في الصورة يعطي ذريعة لوجود الخصم لشعب مصر» - من كلمة أحد المسيحيين المقيمين في أمريكا أثناء حضوره الاجتماع الذي عقده الأنبا ييمن أسقف نقادة، والأنبا يوانس أسقف أسيوط، بكنيسة مارجرجس والأنبا شنودة بجيرسي سيتي لحشد أقباط المهجر في نيويورك ونيوجيرسي لاستقبال السيسي، قبل أن يجاوبه الأنبا ييمن قائلاً:

«يوم المنى ويوم الفرح ويوم السعد يوم ما الكنيسة لا تشير بقليل أو بكثير لأمر سياسي، لكن لازم نحسن وناخذ بالناس من التعبير (..) أي سياسة تقصدها اللي أنا أبعد عنها؟ هو اللي أنا بعمله هنا ديه وطنية مني مش سياسة.. سياسة ايه؟ هايديني نشان؟ ولا هايديني فلوس؟ متأسف.. ديه وطنية مني وغيره على بلدي (..) أنا عايز أطمئن على بلدي ومش عايز بلدي تتأذى من خلال ولاد الكنيسة، ومش عايز ولادي اللي هناك يتعمل عليهم رد فعل سلبي، هو أنا لقيت الحكماء من ولاد الكنيسة العلمانيين جدًّا اللي قالولنا متخافوش ومتعولوش هم، والموضوع ده رائع جدًّا واحنا هانتبناه مية في المية؟ ولا احنا لقينا ايميلات ولقينا فاكسات ولقينا بوستات على الانترنت كله كلام زي السم.. أسكت ولا أتدخل؟ أسكت ولا أجي أقولك ان اللي أنت بتعمله ده مش في محله؟ (..) هي أنت لقيتني أنا طلعت بره روجت ماسك يافطة وواقف بيها أنا شخصيًّا؟ أنا مش هاعمل كده.. أنا بقولك أنت.. أنا بقول لابني اللي هايفهمني واللي هايحس بيا وفيه روح ربنا».

١٤ سبتمبر ٢٠١٦

«نصلي لنجاح زيارة الرئيس السيسي لأمريكا لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة» - من كلمة البابا تواضروس خلال عظته الأسبوعية يوم الأربعاء بكنيسة السيدة العذراء مريم ببرج العرب بالإسكندرية.

١٥ سبتمبر ٢٠١٦

«متنسوش أيام الإخوان، واحنا بنعيش أحسن أيامنا.. الأيام ديه أحسن أيام.. مش بجمال، فـ ليه إحنا جاين، وليه بنستقبل الرئيس؟ احنا ليه، البابا تواضروس باعتنا؟ علشان نحفز الأقباط إنهم يطلعوا يستقبلوا الرئيس استقبلاً حسناً، ليه؟ عشان فيه مجموعة تانية منظمة هاتطلع تهاجم سيادة الرئيس، وتتطاول على سيادة الرئيس، فعشان كده يا جماعة يا أقباط ياللي كتار في نيويورك ونيوجيرسي، نطلع نقول الحق بس! نحن لا نقبل أن نقول إلا الحق!»، «فيه علينا مؤامرة بالنسبة للدولار، وأزمة الدولار، وأحداث المينا خلت شعبية الرئيس السيسي عند الأقباط تقل»، «دلوقتي فيه مشاكل اقتصادية، ما هي مؤامرة عليه وعلينا، وفيه شوية مشاكل في المينا، واحنا حاسين إن المشاكل الاقتصادية هزت السيسي في قلوب الأقباط، والراجل ملهوش ذنب، فيه مؤامرة عليه»، «ده فيه كنيستين في القاهرة.. بالتليفون بس.. ولا ليها ورق.. كل ده هايتقن.. يساوي إيه ديه؟ وكله خد وهات، والدنيا سلف ودين، واللي فيكو يهمله أهله في مصر يروح يستقبله»، «طالما سيدنا باعت حد.. يبقى نعلي راسه، ولا بد أن يعلم الجميع أن الأقباط هنا قوة، وإذا خرج

عدد صغير منا سنظهر كضعفاء» - من كلمة الأنبا يؤانس أسقف أسيوط لحشد أقباط المهجر في نيويورك ونيوجيرسي بكنيسة السيدة العذراء والأنبا موسى الأسود التابعة لإيبارشية نيويورك لحشد أقباط المهجر في نيويورك ونيوجيرسي لاستقبال السيسي.

١٦ سبتمبر ٢٠١٦

«الأقباط يحبون الرئيس بصدق، ولا يحتاجون إلى من يدعوهم لإظهار مشاعر الحب والاصطفاف خلف قيادة الدولة المصرية» - من تصريحات الأنبا سراييون أسقف لوس انجلوس ورئيس مجلس أساقفة أمريكا لموقع مبتدأ.

١٦ سبتمبر ٢٠١٦

«فلنخرج جميعًا لاستقبال رئيس مصر السيد عبدالفتاح السيسي يوم إلقاء كلمته بالأمم المتحدة، فليس معنى الحرية أننا ننعم ونتمتع بحريتنا، ونترك إخوتنا في بلدنا يعانون ويقاسون نتيجة أعمال وأقوال غبية ونظن أننا أحرار، الحرية الحقيقية أن تصرف بكامل حريتك، بشرط أن حريتك لا تؤذي آخر غيرك لا باللفظ، ولا بالفعل، وهناك ملاحظة في غاية الخطورة، وهي أن أي فعل خطأ من أي قبطني مقيم ومتنعم بالحرية في أمريكا، مثال كتابة مقال به شتائم لمصر، أو تناول على حكومة مصر، أو محاولة التقليل من دور وعمل رئيس الدولة السيد عبدالفتاح السيسي، فلا يصح أنك تتكلم وتظاهر أنك حر وفي مجتمع حر كأمريكا، وتتغاضى عن إخوتك المقهورين في مصر، فنحن نعلم حجم ومقدار السلبات التي يُعاني منها الشعب المصري عمومًا والأقباط خصوصًا، ولكن يجب أن نكون منصفين و«حقانيين» ونشهد للحق بالحق أن الأوضاع عمومًا في مصر تتحسن، وأوضاع

الأقباط في مصر إلى الأفضل، اعلم يا عزيزي أن الـ REACTION (رد الفعل) كله سيكون على إخوتك المقيمين في مصر، وهذا ما لا يرضاه ضميرنا ولا ديننا ولا مبادئنا فيجب أن ننتبه جيداً لما نقوله، ولما نفعله» - من تدوينة القس مكاريوس ساويرس عبر حسابه بموقع التواصل الاجتماعي فيس بوك.

١٧ سبتمبر ٢٠١٦

«كرامة مصر ممثلة في استقبال رئيس مصر بكل ما يليق» - من تصريحات البابا تواضروس لـ«المصري اليوم».

١١ ديسمبر ٢٠١٦

«انفجرت عبوة ناسفة في قلب الكنيسة البطرسية الملاصقة للكاتدرائية المرقسية، أثناء صلاة قداس الأحد، واستشهد على إثرها ٢٨ فرداً، أغلبهم من النساء والأطفال، وأصيب نحو ٣١ آخرون، قبل أن يعلن تنظيم الدولة الإسلامية داعش مسؤوليته عن التفجير» - الصحف المصرية.

١١ ديسمبر ٢٠١٦

«عايز أقول كلمتين، أنا وأنا هناك النهاردة والمستولين في الأمن قالولي قول كلمة للي عاملين مظاهرات، فأنا بقول للشعب المسيحي، إحنا مش بتوع مظاهرات، إحنا عندنا أمر بيقول اخضعوا للرئاسات والسلطين، يعني سمعت النهاردة أولادنا بيقولوا ايه؟ يانموت زيهم يانجيب حقهم، مستوردين الكلام ده منين؟ من بره».. «إحنا مبنستعملشي كلام مستورد، هانجيب حقهم إزاي؟ بدراعنا؟.. ربنا مقالش كده، بقلة الأدب؟.. ربنا مقالش كده، بالخناق؟.. ربنا مقالش كده، مين اللي هايجيلنا

حقنا؟ هو وحده بس، يبقى نرفع ايدينا ونصلي.. إحنا عندنا أمر إن إحنا نخضع، مش عن جبانة، ولا عن خوف لكن تنفيذ وصية رب المجد يسوع.. اخضعوا للرئاسات والسلطين، ولينا محامي قدير هو اللي يجبلنا حقنا.. أمين؟» - من عظة الاب مكاري يونان بالكاتدرائية القديمة بكلوت بك.

١٩ فبراير ٢٠١٧

«نشر تنظيم داعش الإرهابي إصدارًا مصورًا يهدد فيه الأقباط بالقتل، وعرض الفيديو الرسالة الأخيرة للانتحاري المسئول عن تفجير الكنيسة البطرسية في ١١ ديسمبر الماضي، الذي أسفر عن استشهاد ما لا يقل عن ٢٨ شخصًا، وظهر في التسجيل المصور رجل ملثم قيل إنه أبو عبد الله المصري يتوعد: أخيرا لإخواني الأسرى أبشروا أيها الموحدون لا تهنوا ولا تحزنوا. وهدد أحد الإرهابيين، في التسجيل المصور ومدته ٢٠ دقيقة بعمليات أخرى تستهدف الأقباط.»

٤ يناير ٢٠١٧

«أعترض على كلمة اضطهاد، فعندما تقرأ التاريخ المصري المسيحي كلمة اضطهاد كانت تعلن في أيام الدولة الرومانية، أيام دقلديانوس أعلن الاضطهاد وبنوده واحد اتين ثلاثة أربعة وكأنه قرار، فكلمة اضطهاد خارج النطاق، «مصر لم تعرف عنفا، مصر التي تشرب من مياه النيل لا تعرف عنفا أبدًا» - من حوار البابا تواضروس مع جريدة الأهرام المصرية.

٢٣ فبراير ٢٠١٧

«لقي قبطي مصرعه، مساء اليوم الخميس، في مدينة العريش،

برصاص العناصر التكفيرية، أمام زوجته وأولاده في منطقة حي الزهور والقبطي قتيلا اليوم هو السادس خلال الأسبوعين الماضيين، بعد مقتل خمسة، بينهم طبيب ومدرس وتاجر ومسن ونجله الذي وجد جثمانه محروقاً قبل ثلاثة أيام في مدينة العريش» - خبر بموقع مصرأوي.

٢٤ فبراير ٢٠١٧

«استهداف المسيحيين محاولة لضرب الوحدة الوطنية» - بيان لكنيسة القبطية الأرثوذكسية يدين أحداث العريش.

٢٤ فبراير ٢٠١٧

«بسبب هذه الحوادث رحل ١٠٠٠ قبطي، عن مدينة العريش منذ الأسبوع الماضي» - تصريحات للأبنا بموا أسقف السويس.

١ مارس ٢٠١٧

«أرفض إطلاق لفظ التهجير على أقباط سيناء.. تعبير تهجير الذي شاع في الإعلام هذا تعبير مرفوض تماماً» - من كلمة البابا تواضروس التي تم بثها عبر القنوات المسيحية لمواساة الأقباط المهجرين من العريش.

١ مارس ٢٠١٧

«حقوقيون يحرضون بالترويج لعدم قدرة الدولة على حماية الأقباط، وهناك استغلال من بعض المناهضين للدولة وبعض العاملين بمجال حقوق الإنسان بالبلاد، لانتقال الأسر إلى محافظة الإسماعيلية والترويج لعدم قدرة الدولة على حمايتهم واستغلال

الحدث لمهاجمة الشرطة والجيش، وهو غير صحيح»، «لا يوجد تهجير أو نزوح للأقباط كما روج البعض، وأن انتقال الأسر المسيحية مؤقت وليس دائماً، وتم بمحض إرادتهم من منطلق الخوف» - مصدر كنسي بحسب ما كتبت جريدة اليوم السابع.

٢ مارس ٢٠١٧

«أوضاع المسيحيين المصريين تحسنت مع ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣»، و«مازال في الطريق خطوات أخرى تعبر عن المواطنة الكاملة، وعدم التمييز والمساواة، موضحاً أنه بين الوقت والآخر تحدث بعض المشكلات بسبب الفقر، أو الجهل، أو التعصب، أو الازدحام، وتحاول الكنيسة مع الدولة أن تحل هذه المشكلات في إطار الأسرة المصرية الواحدة» - من تصريحات البابا تواضروس خلال استقباله للمستشارة الألمانية إنجيلا ميركل بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية.

٢٢ فبراير ٢٠١٧

«ألمانيا ترفض اللجوء الديني للأقباط» و«مسئولو الخارجية الألمانية اعتمدوا في رفض طلبات اللجوء الديني المقدمة من أقباط مصر على تصريحات البابا تواضروس، التي أكد فيها خلال لقاءاته مع مسئولين دوليين، أو كررها في تصريحات إعلامية، تحسن الأوضاع في مصر، وأن الأقباط يعيشون أزهى عصورهم في عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي» - جريدة الوطن.

٩ مارس ٢٠١٧

«هناك ستة آلاف أسرة قبطية تم رفض لجوئها في ألمانيا منهم ألف أسرة يتوقع ترحيلهم بحلول يوليو القادم»

من تدوينة الأستاذ مجدي خليل رئيس منتدى الشرق الأوسط
للحريات، عبر حسابه بموقع التواصل الاجتماعي فيس بوك.

٩ مارس ٢٠١٧

«السياسي يصنع المستقبل لأولادنا» - من كلمة البابا تواضروس
التي ألقاها خلال استقباله بديوان عام محافظة بني سويف،
بحضور المحافظ والقيادات الأمنية والعسكرية.

سؤال التعبير الثالث الثانوي - امتحان نهاية العام ٢٠١٦ - ٢٠١٧
(سؤال إجباري)

في ضوء ما سبق، اكتب خطابًا فيما لا يقل عن عشرة أسطر
لقداسة البابا تواضروس الثاني تقنعه فيه بضرورة الكف عن
إقحام الكنيسة في السياسة مستشهدًا بكلمات البابا تواضروس
نفسه بضرورة عدم إقحام الكنيسة في السياسة.

فهرس

- ١٣ لا أحد يتعلم من التاريخ - انقلاب البرازيل
- ٢١ لا أحد يتعلم من التاريخ - مجنون ألمانيا
- ٢٩ لا أحد يتعلم من التاريخ - انقلاب السودان
- ٣٥ لا أحد يتعلم من التاريخ ديكتاتور إيران - مرحلة ما قبل الثورة
- ٤٥ لا أحد يتعلم من التاريخ ديكتاتور إيران - مرحلة ما بعد الثورة
- ٥٥ لا أحد يتعلم من التاريخ ثورة رومانيا - مرحلة ما قبل الثورة
- ٦٩ لا أحد يتعلم من التاريخ ثورة رومانيا - مرحلة ما بعد الثورة
- ٧٩ العسكر والديمقراطية أزمة مارس ٥٤ مثلاً
- ٩٥ كيف صار هؤلاء رؤساء للجمهورية؟
- ١٠٥ من قال لا في وجه من قالوا - شارل ديغول
- ١١٧ من قال لا في وجه من قالوا نعم - جاي فوكس
- ١٢٥ من قال لا في وجه من قالوا نعم - أبو الخير نجيب
- ١٣٣ سيناريو فيلم سياسي الجزء الأول
- ١٤٣ سيناريو فيلم سياسي الجزء الثاني
- ١٥٧ سيناريو فيلم سياسي الجزء الثالث
- ١٦٧ عن سيكولوجية الانصياع والطاعة - تجربة ميلجرام
- ١٧٣ متلازمة اتباع سلوك الأغلبية
- ١٧٧ متلازمة إنكار الواقع
- ١٨٣ عن سيكولوجية الجماهير
- ١٩١ عن وهم التفوق الزائف - تأثير دانج كروجر
- ١٩٥ مقال بدون عنوان حتى لا ننسى

في **كيان للنشر والتوزيع**، هدفنا نشر كل إنتاج إبداعي، جودته عالية، وأفكاره أصيلة، في مختلف مجالات الأدب والسياسة والصحافة والفن، باللغة العربية والإنجليزية. نهتم بالمواهب، ونرعاها، ونتيح لها فرصة الوصول للقارئ العربي، مع مراعاة أفضل معايير الجودة والاحترافية في النشر.

رسالتنا في كيان، تشجيع حب القراءة والكتابة في مصر وعالمنا العربي، وتطوير مهارات الإبداع، وتعزيز ثقافة التميز والابتكار. كُتابنا موهوبون، متمرسون، مصريون، ومن جميع أنحاء الوطن العربي، وإصدارنا متنوعة، متميزة، مختلفة. دائماً نرغب بالكتاب الشباب، والمواهب الجديدة، ونعطي فرصة متساوية للجميع؛ لأن مرادنا هو الارتقاء بفنون الأدب العربي ككل، والوصول بالإنتاجات الإبداعية العربية إلى العالمية .

لو تحب **تراسلنا**، لو عندك استفسار، لو حابب ترسل لنا إنتاجك الأدبي، سواء كان رواية، أو شعر، أو مقال، باللغة العربية أو الإنجليزية، ما تترددش. ابعت لنا على:

kayanpub@gmail.com

info@kayanpublishing.com

أو زور موقعنا:

www.kayanpublishing.com

وللاتصال الهاتفي:

هاتف أرضي: **0235688678 - 0235611772**

هاتف محمول: **01000405450 / 01005248794 / 01001872290**

ويمكنك التواصل معنا إلكترونياً على الروابط التالية، للاطلاع على كُتابنا، ومتابعة إصداراتنا الجديدة، وأنشطتنا وأنشطة كُتابنا الثقافية:



Kayan.publishing



kayan_publishing



Kayanpublishing



kayanpubishing



+KayanPubishing



KayanPublishing